الدقم الاقتصادية
Duqm Economist
العـدد الثـاني والأربعـون - ينـاير 2026م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

مصانع جديدة تعزز مسيرة التصنيع في سلطنة عُمان

سعيد المعولي:
3.3 مليار ريال عُماني حجم الاستثمارات في القطاع اللوجستي

خميس الجابري:
التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية أولويات رؤية عُمان 2040

كلمات مضيئة

إنّ تطويرَ البيئةِ الاستثماريةِ والتجاريةِ تُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد ولذلك فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار بما يسهل ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطني وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفة وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي ولتحقيقِ هذا الاندماجِ فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملةِ وتقديمِ الدّعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمال وصناديقِ الاستثمار الوطنيةِ منها والمشتركة مع الدولِ الشّقيقةِ والصّديقة..

من الخطاب السامي

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

حفظه الله ورعاه

رحلة الاستثمارات والفرص الواعدة

تخيّل أرضًا تتنفس فرصًا، وتنبض بالابتكار، حيث تمتد المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان كلوحات عمل حية، تُظهر كيف يمكن للطموح والرؤية أن يصنعا مستقبلًا اقتصاديًا مزدهرًا. هذه الأرض، التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، شهدت في 2025 فصلًا جديدًا من الإنجازات الاقتصادية التي تؤكد مكانة السلطنة كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني وجاذب للاستثمارات.

ففي منتصف العام الجاري، وصل حجم الاستثمار التراكمي الملتزم في هذه المناطق إلى 22 مليار ريال عُماني، بزيادة 9.4% عن العام الماضي، بينما تجاوز حجم الاستثمار المضاف 1,049 مليار ريال عُماني. وعلى منصة تتبع المشاريع قيد التفاوض، تتلألأ 196 فكرة مشروعية بقيمة تصل إلى 91 مليار دولار أمريكي، دليلًا على ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال العمانية.

لكن القصة لا تتوقف عند الأرقام، فهي تبدأ من الشمس والرياح. مشاريع الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر والأزرق، وسلاسل القيمة المضافة، كلها تشكل فصولًا حية من قصة تحول الاقتصاد العماني نحو الاستدامة. ومع تطوير البنية الأساسية، من موانئ ومطارات إلى مرافق لوجستية متقدمة، تصبح هذه المناطق وكأنها مدينة ذكية مفتوحة للاستثمار.

في بعض الزوايا، تنشأ تجمعات صناعية متخصصة، توفر المواد الأولية والحلول التمويلية والعقارية، لتكمل فصول هذه الحكاية الاقتصادية، من تجمع الألمنيوم الصناعي بصحار إلى سلاسل التبريد في الدقم وتجمع الجبس الصناعي في شليم، كل مشروع يروي جزءًا من قصة التكامل والفرص.

ومع إطلاق مشاريع جديدة في عبري والروضة، تأخذ قصة الإنجاز أبعادًا أوسع، لتصل إلى محافظات السلطنة كافة، مع تعزيز التحول الرقمي حيث بلغت نسبة نضج الخدمات الرقمية 28% من إجمالي 30%، مما يجعل الوصول إلى الاستثمار تجربة سلسة ومباشرة.

ولا يمكن أن ينسى الإنسان، بطل هذه القصة، في 2024، تم تعيين 2,127 عمانيًا، ليصبح إجمالي القوى العاملة الوطنية أكثر من 30 ألف عامل، بنسبة تعمين 38.2%، مؤكدة أن مستقبل الاستثمار في السلطنة يرتبط دائمًا بالكوادر الوطنية.

وفي فصل جديد من الانجازات جاء قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالمرسوم السلطاني رقم (2025/38) ليبسط الإجراءات ويقدم حوافز نوعية، ليجعل من سلطنة عُمان منصة جاذبة للاستثمار والتجارة على المستويين الإقليمي والدولي.

إنها قصة 2025، التي لا تحكي أرقامًا فقط، بل تروي رؤية واضحة نحو المستقبل، واقتصادًا متنوعًا ومستدامًا، ومراكز جذب للاستثمارات النوعية، ليؤكد للعالم أن سلطنة عُمان بلد الفرص الواعدة، حيث تتحول الرؤى إلى حقيقة على الأرض.

أسرة التحرير

تركز الهيئة على تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال مشاريع الطاقة المتجددة والصناعات المستدامة، بما يشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر والأزرق

7 المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية تستقطب استثمارات استراتيجية وتحقق نموًا مستدامًا في 2025

14 معالي الدكتور خميس الجابري:
التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية أولويات رؤية عُمان 2040

20 معالي المهندس سعيد المعولي: 3.3 مليار ريال عُماني حجم الاستثمارات في القطاع اللوجستي محققاً أكثر من 130% من مستهدفات الاستثمار لعام 2025

32 الاقتصاد في دولة البوسعيد

الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special
Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

الدقم الاقتصادية Duqm Economist

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات والدعاية والإعلان والنشر
@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة يعتمد لائحة تنظيم مدينة الوادي الكبير الصناعية

مسقط - الدقم الاقتصادية :

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الاجتماع الرابع لعام 2025 برئاسة معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس مجلس الإدارة.

واعتمد المجلس لائحة تنظيم مدينة الوادي الكبير الصناعية التي تنظمها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"؛ بهدف تعزيز البنية الأساسيّة الخدمية وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين والمشروعات الصناعية.

وأقر المجلس التعديلات على اللائحة التنظيمية للمنطقة الحرة بصلالة لتكون أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين، بما يسهم في تنمية القطاع الاقتصادي بالمنطقة.

وافق المجلس على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والقرارات المنفذة له؛ وذلك بهدف تحديث الإطار التنظيمي والقانوني للمناطق الاقتصادية والحرة بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار، كما وافق المجلس على مشروع إعادة هيكلة الشركات التابعة لشركة عُمان للاستثمار والتطوير القابضة "مبادرة" للأعوام 2025 – 2027م، كما اعتمد مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للمنطقة الاقتصاديّة الخاصة بالدقم.

أقر المجلس التعديلات على اللائحة التنظيمية للمنطقة الحرة بصلالة لتكون أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين واعتمد الهيكل التنظيمي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

وافق المجلس على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والقرارات المنفذة له

..و الهيئة تطلق هويتها العطرية والسمعية

مسقط - الدقم الاقتصادية :

أطلقت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة هويتها العطرية والسمعية، في خطوة تهدف إلى تعزيز التجربة الحسية لدى موظفيها وشركائها والمستثمرين والزوار، وترسيخ ارتباطهم بالهوية المؤسسية للهيئة، وتُعد هذه المبادرة جزءًا من الهوية الحسية الشاملة التي تعكس رؤية الهيئة ورسالتها وقيمها، وتسهم في إبراز شخصيتها المؤسسية بطريقة مبتكرة.

الهوية العطرية

وجرى تصميم الهوية العطرية من خلال عمل تشاركي شارك فيه موظفو الهيئة عبر استطلاعات للرأي وورش عمل تفاعلية، ضمّت موظفين ومستثمرين وزوارًا أبدوا تجاربهم وأحاسيسهم لاختيار التركيبة العطرية الخاصة بالهيئة التي تتكون من خليط من الخزامى والمندرين والبخور وأخشاب الجاياك وعدد من الزهور والعنبر وخشب الصندل، واللبان العماني، وبالباتشولي وخشب الأرز ورائحة الجلود، حيث تكونت رائحة عطرية مأخوذة من الرائحة التي كانت تملأ أسواق التجارة القديمة، وتعد رمزًا تاريخيًا يعكس عراقة التبادل الاقتصادي بين الحضارات وتمثل هوية الأسواق وتجارة الطيب التي تنقل الروائح والأذواق عبر المسافات.

الهوية السمعية

أما الهوية السمعية فقد صُممت لتعكس الإيجابية والتفاؤل، مستلهمة من الإيقاعات العُمانية الأصيلة التي تجسّد التنوع الثقافي والحيوي لتلك المناطق، مع دمج عناصر موسيقية حديثة تبرز البعد الاستثماري والرؤية المستقبلية للهيئة وتضم أسلوب الهوية السمعية مزج بين الإيقاعات العُمانية التقليدية مع إضفاء طابع عالمي تم إدخال نوتات من عدد من الآلات الموسيقية مثل العود والقانون والناي والجيتار والوتريات مع لمسات أوركسترالية بالإضافة إلى نوتات موسيقية متكررة ترمز إلى الاستدامة والنمو المستمر.

ويأتي هذا المشروع ليعزز الهوية المؤسسية المتكاملة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، جامعًا بين البعد العاطفي والتجربة الحسية، وليقدّم صورة حديثة تواكب طموحات الهيئة في أن تكون وجهة جاذبة للاستثمار الإقليمي والدولي.

23 منطقة تشرف عليها الهيئة

المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية تستقطب استثمارات استراتيجية وتحقق نموًا مستدامًا في 2025

مسقط - الدقم :

حققت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية، التي تشرف عليها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إنجازات بارزة خلال العام 2025 فقد واصلت الهيئة جهودها في تمكين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير البنية الأساسية، وتعزيز مشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، فضلاً عن دفع مسارات التحول الرقمي وتعزيز التكامل المؤسسي مع مختلف الشركاء، انطلاقًا من مساهمتها الفاعلة في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

الكفاءة في الأداء وتكامل الجهود

أكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب، نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الهيئة تمارس دورها الإشرافي للمناطق وفق نهج متكامل يركز على تحقيق الكفاءة في الأداء، وتكامل الجهود مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة، لضمان استدامة التنمية في جميع المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية. وأشار سعادته إلى أن الهيئة تعمل على تطوير التشريعات واللوائح التنظيمية لتواكب المستجدات الاقتصادية العالمية وتلبي متطلبات المستثمرين.

وأضاف أن الهيئة تسعى إلى تعزيز التكامل بين المناطق الاقتصادية والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية، بما يوجد منظومة متكاملة من الخدمات اللوجستية ويعزز موقع سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتجارة والصناعة والخدمات. موضحًا أن الجهود الحالية تتركز على تطوير بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات عبر نظام المحطة الواحدة، وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص.

دعم مشاريع الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء

ولفت سعادته إلى أن الهيئة تضع ضمن أولوياتها دعم مشاريع الطاقة المتجددة والصناعات الخضراء، وتنمية سلاسل القيمة المضافة، وتمكين الكفاءات الوطنية في مختلف المجالات، بما يعزز مساهمة هذه المناطق في الناتج المحلي الإجمالي. مؤكدًا أن المشروعات الكبرى الجاري تنفيذها في الدقم وصحار وصلالة وخزائن تمثل نموذجًا عمليًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص وللاستثمار المسؤول والمستدام.

سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب: الهيئة تمارس دورها الإشرافي للمناطق وفق نهج متكامل يركز على تحقيق الكفاءة في الأداء، وتكامل الجهود مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة، لضمان استدامة التنمية

خطط تطوير للمناطق الجديدة في عبري والروضة

وأوضح سعادته أن صدور المرسومين السلطانيين الساميين بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في كلٍّ من ولاية عبري بمحافظة الظاهرة ونيابة الروضة بولاية محضة بمحافظة البريمي، يمثل ترجمة للتوجه الوطني نحو تنويع الاقتصاد واستثمار المزايا الجغرافية والاقتصادية التي تتمتع بها كلتا المحافظتين، مشيرًا إلى أن المنطقتين تخضعان لأحكام قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (38 / 2025)، الذي يمنح الهيئة الصلاحية وفق أسس تنظيمية وتشريعية متكاملة، بما يتيح تنمية البيئة الاستثمارية لتكون أكثر جذبًا للأعمال المحلية والأجنبية ويعزز من تنافسية سلطنة عُمان على المستويين الإقليمي والدولي.

وقال في سياق حديثه: أن الهيئة تعمل على إعداد خطط تطوير شاملة للمناطق الجديدة في عبري والروضة لتكون مناطق واعدة تحتضن استثمارات نوعية تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات، مضيفًا أن المرحلة القادمة ستشهد إطلاق عدد من المبادرات الجديدة في مجالات الابتكار الصناعي والتحول الرقمي وتحسين جودة الحياة في المناطق التابعة للهيئة.

مجموعة أسياد

تتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات

إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة

السلطان هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

بمناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد. سائلين الله أن يعيد هذه المناسبة العزيزة على جلالته بموفور الصحة والعافية، وعلى عُمان وشعبها بمزيد من التقدم والازدهار. وكل عام والجميع بخير ومسرّة

القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

وبلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزم حتى نهاية النصف الأول من عام 2025م (22) مليار ريال عُماني وبنسبة نمو قدرها 9.4% مقارنة بذات الفترة من عام 2024، وجاء ذلك نتيجة لتوقيع (138) عقد انتفاع خلال النصف الأول من العام الحالي موزعة على كافة المناطق والقطاعات الاقتصادية.

وسجل حجم الاستثمار المضاف في النصف الأول من عام 2025م مبلغ استثماري وقدره (1,049) مليار ريال عُماني. وتشير الإحصائيات إلى تمركز الاستثمار المضاف في المنطقة الحرة بصحار بنسبة (49%) من إجمالي الاستثمار المضاف في كافة المناطق التي تشرف عليها الهيئة ويغدو ذلك إلى توقيع عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية شروق للطاقة الشمسية بما يزيد عن 200 مليون ريال عُماني كذلك اتفاقية أخرى بمبلغ يزيد عن 230 مليون ريال عُماني لشركة تشونغكه شينزوم لإنتاج مواد الأنود للبطاريات، في حين مثلت الاستثمارات المضافة في مدينة خزائن الاقتصادية ما نسبته (23%) بسبب توقيع عدة اتفاقيات منها اتفاقية مع شركة مسقط تشانغمينغ الاستثمارية العُمانية الصينية لإنشاء مجمع صناعي صيني متكامل بأكثر من 140 مليون ريال عُماني، كما توجد زيادة في حجم الاستثمار المضاف في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بسبب توقيع اتفاقية لمشروع مركز تعدين العملات الرقمية بقيمة 20 مليون ريال عماني.

ويُجسد صدور قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالمرسوم السلطاني رقم (38/2025) خطوة استراتيجية نحو تعزيز جاذبية الاستثمار في سلطنة عُمان بشكل عام والمناطق الاقتصادية والحرة بشكل خاص، إذ يكرّس بيئة أعمال متطورة قائمة على الوضوح والشفافية، من خلال تبسيط الإجراءات عبر نظام المحطة الواحدة، ومنح حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية وحوافز إضافية خاصة بالمشروعات الاستراتيجية، كما عزز القانون من الاستثمارات النوعية في القطاعات الواعدة، ولا سيما التطوير العقاري بنظام التملك الحر.

هذا بالإضافة إلى جهود الهيئة في جذب الاستثمارات من بينها الحملات الترويجية الداخلية والخارجية، حيث بلغت عدد المشاركات (29) مشاركة خلال النصف الأول من عام 2025م تنوعت بين مؤتمرات ومعارض ومنتديات وزيارات عمل، أبرزها المنتدى العماني الهندي والمنتدى العُماني الأفريقي، إضافة إلى زيارات لوفود تجارية واستثمارية من عدة دول، وذلك ضمن خطة الترويج المعتمدة لعام 2025م.

وفي موازاة هذه الحملات، واصلت الهيئة دفع مشاريع الطاقة المتجددة والمنتجات الخضراء من خلال استقطاب استثمارات استراتيجية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تشمل الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما أبرمت الهيئة مجموعة من الاتفاقيات النوعية، منها مذكرة تعاون مع شركة أوكيو للطاقة البديلة في مجال كفاءة الطاقة، واتفاقية مع مجموعة ACME الهندية لتطوير مراحل إضافية من مشروع "أكمي" للهيدروجين الأخضر بالدقم. وتشير منصة تتبع المشاريع قيد التفاوض إلى تسجيل (196) مشروعاً في مختلف المناطق وبقيمة استثمارية تقدر بـ 91 مليار دولار أمريكي.

بلغ حجم الاستثمار التراكمي الملتزم حتى نهاية النصف الأول من عام 2025م (22) مليار ريال عُماني وبنسبة نمو قدرها 9.4% مقارنة بذات الفترة من عام 2024

حققت الهيئة مستوى نضج متقدم بنسبة (28%) في منظور نضج الخدمات الرقمية من إجمالي (30) وفقاً لنتائج قياس الاجادة

تشير منصة تتبع المشاريع قيد التفاوض إلى تسجيل (196) مشروعاً في مختلف المناطق وبقيمة استثمارية تقدر بـ 91 مليار دولار أمريكي

التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

تأتي جهود الهيئة في تطوير المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية في إطار مساهمتها في تحقيق أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية لرؤية عُمان 2040، حيث تسهم المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية في تعزيز قطاعات اللوجستيات والتجارة والصناعة والخدمات، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يدعم تنويع مصادر الدخل وتمكين القطاع الخاص وبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

وتشهد المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية تقدمًا ملحوظًا في أعمالها؛ ففي المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة باشر التحالف العماني - السعودي تنفيذ الأعمال الانشائية للمرحلة الأولى من الطرق الرئيسية وتصريف المياه السطحية، مع طرح مناقصات الحزم الميناء البري والمحجر البيطري ومجمع المباني الإدارية والتجارية (EZAD Square)، كما حصلت على موافقة لتطبيق تشريعات المناطق الاقتصادية والحرة المعمول بها بالمرسوم السلطاني رقم (105 / 2025). كما وقعت عدة اتفاقيات استثمارية وخدمية خلال الفترة المنصرمة.

أما في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة فقد أنجزت مرحلتي دراسات الجدوى والتصاميم وتنتقل حاليًا إلى مرحلة تحليل مستندات المناقصة التي طرحت وشملت على مناقصة لتنفيذ الأعمال الإنشائية لقنوات تصريف المياه السطحية ومناقصة للخدمات الاستشارية المتعلقة بالإشراف على المشروع، وقد وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وشركة محضة للتطوير - وهي شراكة عمانية إماراتية - اتفاقية تطوير

وتشغيل المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة، وتمثل الجانب الإماراتي مجموعة موانئ دبي العالمية دي بي ورلد" وبموجب اتفاقية حق الانتفاع تبلغ المساحة المخصصة للشركة المطورة 14 كيلومتر مربع كمرحلة أولى، قابلة للتوسع لتصل إلى 25 كيلو متر مربع كمرحلة ثانية، حسب خطة التطوير المقدمة من قبل الشركة المطورة.

وفي المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي بلغت نسبة الإنجاز نحو 50% مع استكمال ردم معظم الأراضي وبدء إنشاء المداخل والبوابات ومبنى الجمارك وتخصيص أراض للمخازن الجاهزة.

وفي موازاة ذلك، تعمل مدائن على تطوير مدن صناعية جديدة وتستكمل الدراسات الأولية لإنشاء كل من مدحا والسويق والمضيبي وثمريت ليصبح بذلك إجمالي المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة (23) منطقة، منها (16) منطقة قائمة و (7) قيد التطوير.

سوق العمل والتشغيل

تترأس الهيئة لجنة حوكمة التشغيل التي تُعنى بمتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للتشغيل في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية، وتطوير ومتابعة تنفيذ السياسات المنظمة للتشغيل، ورفع نسب التعمين في كافة المشروعات العاملة، حيث تمكنت الهيئة خلال العام 2024م من تعيين (2,127) عماني في المشروعات العاملة في المناطق التي تشرف عليها ليرتفع بذلك عدد القوى العاملة العمانية في النصف الأول من 2025 إلى ما يزيد عن (30) ألف عامل بنسبة تعمين بلغت (38.2 %) وبإجمالي قوى عاملة تجاوزت (79) ألف عامل شاملةً مزودي الخدمات في المناطق.

البيئة والموارد الطبيعية

تركز الهيئة على أولوية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية عبر تنفيذ مشروعات رائدة للطاقة المتجددة والمنتجات الخضراء في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، حيث استقطبت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عدداً من المشاريع فيما لا تزال مشاريع أخرى قيد التفاوض مثل تحالف Hyport Duqm الذي يستهدف إنتاج الهيدروجين الأخضر، ومشروع تحالف AMNAH ومشروع Shell Blue Horizon للهيدروجين الأزرق، إضافة إلى مشروع تجريبي لتزويد وسائل النقل بالهيدروجين الأخضر. كما تشهد المنطقة الحرة بصحار مبادرات استثمارية في مجال الطاقة الشمسية وإنتاج البولي سيليكون. وتعكس هذه المشاريع التزام الهيئة بالاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات، وترسيخ دورها في جعل المناطق التابعة لها منصات جاذبة للطاقة النظيفة والاستثمارات المستدامة.

وقد تم إنجاز ما نسبته (26%) من مشروع فالكون للحديد الأخضر و (17%) من مشروع اكمي للطاقة المتجددة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حتى منتصف العام الماضي.

حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

سعت الهيئة إلى تمكين المناطق التي تشرف عليها من تقديم خدمات المحطة الواحدة بشكل مباشر للمستثمرين، فقد بلغ عدد السجلات التجارية الجديدة في هذه المناطق خلال النصف الأول من عام 2025م (2243) سجلاً تجارياً، وتم إصدار عدد (476) من تراخيص الخدمات العامة وعدد (1479) من تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية و (129) إباحة بناء، وبلغت طلبات الاستثمار المستلمة (519) طلب استثمار، بينما بلغ عدد تراخيص العمل الصادرة (6344) ترخيصاً، وبلغ إجمالي عدد جميع الزيارات الميدانية التي تم القيام بها في مجال الصحة والسلامة والأمن والبيئة (1558) زيارة و (572) تصريحاً وترخيصاً بيئياً.

التحول الرقمي

وفي صعيد التحول الرقمي حققت الهيئة مستوى نضج متقدم بنسبة (28%) في منظور نضج الخدمات الرقمية من إجمالي (30) وفقاً لنتائج قياس الاجادة في التحول الرقمي للنصف الأول من العام 2025م ، وتعمل على عدد من المشاريع من أبرزها مشروع تطوير المنصة المركزية لخدمات المستثمرين الذي دشن بتاريخ 28 يوليو 2025م ، وشمل تدشين المرحلة الأولى كل من المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمنطقة الحرة بصلالة ومدينه خزائن الاقتصادية ويهدف المشروع إلى تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية والتشغيلية في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية ويعد المشروع خطوة استراتيجية في رفع الجاهزية الرقمية لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز البيئة الاستثمارية في المناطق التي تشرف عليها الهيئة من خلال تبسيط وأتمتة الإجراءات.

هذا بالإضافة إلى التطوير المستمر لعدد من المنصات الأخرى وأتمتة (14) خدمة داخلية وخارجية خلال النصف الأول من العام الجاري. وتستكمل الهيئة جهودها في محور التميز المؤسسي عبر حزمة من المبادرات النوعية التي تهدف إلى رفع كفاءة العمل المؤسسي وتبني المواصفات والمعايير العالمية في إدارة الجودة في عملياتها التشغيلية.

الخطة الخمسية

وفي هذا الإطار، مضت الهيئة قدمًا في إعداد الخطة الخمسية (2026-2030) من خلال نهج تشاركي يدمج الرؤى الوطنية مع مقترحات الموظفين والشركاء في مختلف المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، لتحديد أولويات المرحلة القادمة بما يشمل جذب المزيد من الاستثمارات والتوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، ودعم التحول الرقمي، والارتقاء بجودة الحياة في المناطق التابعة لها. هذا بالإضافة إلى إعداد الخطة التشغيلية لعام 2026م بما يضمن مواءمة البرامج والمبادرات مع مستهدفات رؤية عمان 2040 وتعزيز دور الهيئة كممكن رئيسي للتنمية الاقتصادية المستدامة.

بمشاركة 400 مشاركا، و54 متحدثا، يمثلون 50 جنسية..

المشاركون في منتدى الدقم الاقتصادي يؤكدون على ريادة الدقم في التوسع الحضري والتصنيع المتقدم والسياحة المستدامة

الـدقـم - الدقم :

أكـد الـمـشـاركـون فـي مـنـتـدى الـدقـم الاقتصادي 2025 خلال جلساته النقاشية عـلـى الـــدور الـحـيـوي الـــذي تضطلع به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتـنـويـع مـصـادر الاسـتـثـمـار، مـع إيلاء أهمية خاصة لتطوير نمط الحياة وإيجاد بيئة استثمارية متكاملة تجمع بين العمل والسكن والخدمات.

وأشاروا خلال الجلسات إلى أن الدقم أصبحت نموذجًا متكاملًا يجمع بين الصناعة والطاقة والسياحة والمجتمع الحضري المتطور، مؤكدين أن المشروعات القائمة والاستثمارات المستقبلية تشكل ميزةً تنافسيةً للسلطنة، وتدعم جهودها نحو تحقيق رؤية عُمان 2040 وأهداف الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وأوضـح الـمـشـاركـون أن الـدقـم تتميز بـفـرصٍ واعـــدةٍ فـي مـجـالات السياحة المتكاملة، والتصنيع الأخضر، والصناعات المستدامة، والـمـدن الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، إضافةً إلى إمكاناتها فـي اسـتـقـطـاب الـمـواهـب وتـنـمـيـة المجتمعات، وهـو ما يجعلها بيئةً جاذبةً للمستثمرين والمقيمين على حدٍّ سواء.

وشهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بـالـدقـم خلال أعـمـال مـنـتـدى الـدقـم الاقـتـصـادي فـي نسخته الـثـانـيـة، الـذي نظمته الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال الفترة من 27 إلى 28 أكتوبر 2025، تحت شعار: "الدقم تقود التغيير"، توقيع ثلاث اتفاقيات

علي السنيدي:
دراسات لتطوير 16 كيلومترا من الواجهة البحرية وتنفيذ الطريق الساحلي الجديد

الدقم شهدت في الآونة الأخيرة تحول سكاني متسارع حيث انتقلت إليها أكثر من 600 أسرة من العاملين في المشروعات القائمة إلى جانب مؤسسات عالمية وشركات كبرى

استراتيجية ومذكرتي تفاهم.

وحظي المنتدى باهتمامٍ كبيرٍ على الصعيدين المحلي والدولي؛ إذ شهدت هذه النسخة مشاركةً واسعةً من داخل سلطنة عُمان وخارجها، بأكثر من 400 مشاركٍ، و54 متحدثًا، و12 مدير جلسة، منهم 23 خبيرًا دوليًا و19 خبيرًا عُمانيًا يمثلون أكثر من 50 جنسية.

كما شهد المنتدى، الذي استعرض ثلاثة محاور رئيسة تمثلت في السياحة المتكاملة وتطوير أنماط الحياة، والتصنيع الأخضر والصناعات المتجددة، والمدن الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي، مشاركةً من الرؤساء التنفيذيين وعددٍ من المستثمرين، ما يعكس التزام سلطنة عُمان بتنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكات الدولية بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

واتسمت جلسات المنتدى على مدى يومين بتفاعلٍ واسعٍ من الحضور، تجلّى في طرح الأسئلة ومناقشة العديد من النقاط والأفكار المتنوعة، الأمر الذي أثرى النقاش وأسهم في تبادل الخبرات والرؤى.

تحفيز نمو المشروعات واستكشاف الفرص

رعى افتتاح المنتدى معالي سلطان بن سالم الحبسي، وزير المالية، الذي أكد أن الحدث يأتي دعمًا لتوجهات سلطنة عُمان نحو تحفيز نمو المشروعات واستكشاف الفرص الاستثمارية في المنطقة، وذلك في القطاعات ذات الميزة التنافسية مثل الصناعات التحويلية، والصناعات الخضراء، والطاقة النظيفة بما فيها الهيدروجين الأخضر، إضافةً إلى القطاع اللوجستي.

وأوضح معاليه أن الحكومة ماضية في تعزيز جاذبية الاستثمار من خلال تقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين الجادين في الدقم والمناطق الاقتصادية والمدن الصناعية الأخرى، مشيرًا إلى تشكيل فريق حكومي متخصص للتفاوض يتبع قطاع الاستثمار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، يتولى تسريع الموافقات وتذليل التحديات أمام كبار المستثمرين.

وأكد معاليه أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تمثل بيئةً متكاملةً للعمل والمعيشة، وتُعد من أكبر المناطق الاقتصادية في الشرق الأوسط بمساحةٍ تتجاوز 2000 كيلومتر مربع، مدعومةً ببنية أساسية متطورة تعزز مكانة الدقم كمحرّك رئيسي للتنويع الاقتصادي.

مسيرة تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

من جانبه، قال معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن منتدى الدقم في نسخته الثانية يأتي في مرحلة مفصلية من مسيرة تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؛ حيث ينتقل التركيز من مرحلة إنشاء المصانع والطاقة إلى مرحلة تحسين جودة الحياة وبناء مجتمع متكامل يجمع بين العمل والسكن والخدمات.

وبيّن معاليه أن النسخة الأولى من المنتدى ركزت على الصناعات الكبرى والبنية الأساسية، بينما تأتي النسخة الثانية لتؤكد أن الدقم تُعد مشروعًا صناعيًا ووجهةً متكاملة تتشكل فيها ملامح المدينة الحديثة التي تجمع بين الصناعة والطاقة والحياة، مشيرًا إلى أن المنطقة شهدت خلال العامين الماضيين تقدمًا كبيرًا في تنفيذ المصانع ومشروعات الطاقة التقليدية والمتجددة التي باتت في مراحل متقدمة من البناء والتشغيل.

وأضاف معاليه أن الدقم شهدت في الآونة الأخيرة تحولًا سكانيًا متسارعًا؛ حيث انتقلت إليها أكثر من 600 أسرة من العاملين في المشروعات القائمة، إلى

سلطان الحبسي:
الدقم بيئة متكاملة تجمع بين العمل والمعيشة ومقومات النمو المستدام

الحكومة ماضية في تعزيز جاذبية الاستثمار من خلال تقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين الجادين في الدقم والمناطق الاقتصادية، والمدن الصناعية

جانب مؤسسات عالمية وشركات كبرى بدأت تركّز على تحسين نمط الحياة وجودة الخدمات بما في ذلك السكن وتملك المساكن وتطوير الفنادق والمرافق السياحية على الشواطئ.

وكشف رئيس الهيئة أن هناك دراسات تفصيلية لـ16 كيلومترًا من الواجهة البحرية في الدقم، يجري العمل على إعداد المخططات الخاصة بها بالتعاون مع مجموعة من الشركات والخبراء الدوليين، إلى جانب تنفيذ الطريق الساحلي الجديد الذي سيسهم في تعزيز الربط بين المرافق السياحية والصناعية.

وأكد معالي السنيدي أن رؤية تطوير الدقم تنسجم مع التوجهات العالمية الحديثة نحو تحويل المناطق الحرة من مناطق عمل فقط إلى مناطق حياة متكاملة تجمع بين الصناعة والسكن والخدمات والترفيه، مشيرًا إلى أن هذا التوجه هو ما يجعل الدقم مختلفة عن آلاف المناطق الحرة في العالم.

نمو المكانة الاقتصادية للدقم

من جانبه، قال المهندس أحمد بن علي عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، في كلمته الافتتاحية للمنتدى: "إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم استطاعت على مدى السنوات الماضية تأكيد حضورها الاقتصادي والسياحي محليًا ودوليًا؛ حيث ارتفعت الاستثمارات الملتزم بتنفيذها في المنطقة حتى منتصف العام الجاري إلى أكثر من 6 مليارات و300 مليون ريال عُماني، مسجلةً نموًا بنسبة 5.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، ونموًا بنسبة 71.8% عن مستواها في نهاية عام 2022، والبالغ 3 مليارات و680 مليون ريال عُماني."

كما أكد أن نمو المكانة الاقتصادية للدقم يعكس بيئة الاستثمار الجاذبة في سلطنة عُمان، والجهود التي تبذلها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في تحفيز الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال.

وأشار إلى أن استراتيجية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (2026 – 2030)، التي أُطلقت في مارس من عام 2025، تهدف إلى تعزيز قدرات المنطقة وإمكاناتها في جذب الاستثمارات، وتركّز على أن تكون الدقم الموقع الاستراتيجي المفضل للطاقة المتجددة والصناعات المستدامة، بما يوفر فرصًا واسعة للأعمال التجارية، ويسهم في تنشيط القطاع السياحي وتطوير نمط الحياة.

وأوضح المهندس أحمد بن علي عكعاك أن منتدى الدقم الاقتصادي 2025 أبرز الإمكانات المتنوعة والهائلة التي تمتلكها الدقم، والتي تجعلها مدينة سريعة النمو ووجهة متميزة للسياحة الشاطئية والمنتجعات، ومركزًا للجيل القادم في الصناعات التحويلية، ومحورًا للابتكار والتغيير الاقتصادي.

وأشار في كلمته إلى أن الاستثمار التراكمي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يُظهر بوضوح الثقة التي يوليها المستثمرون العالميون للدقم كوجهة عالية القيمة للنمو المستدام والفرص الحقيقية.

وأكد أن الحلقات النقاشية في المنتدى أتاحت نافذةً على الإمكانات الثرية للدقم وميزاتها التنافسية اللافتة، لافتًا إلى أن المنتدى يمثل منصةً للتعاون المستقبلي والإنجاز المشترك.

أهمية العلامات التجارية سياحيًا

وألقى أندرو مايكل باين، المدير الإبداعي العالمي لمجموعة إنتربراند، الكلمة الرئيسية للمنتدى، وتحدث فيها عن أهمية العلامات التجارية ودورها في تكوين الهويات والوجهات السياحية، مشيرًا إلى أن العديد من الدول قامت ببناء هويات خاصة بها لأن الهوية هي الأساس الذي يستمر لعشرات السنين.

كما تطرّق إلى أن هناك الكثير من الفرص والتجارب للتعريف بما تملكه سلطنة عُمان

من إمكانات تؤهلها لتكون في ريادة الوجهات السياحية في المنطقة، مبينًا أن السياحة العُمانية أصبحت تمتلك هويةً خاصة بها، وهي تجربة فريدة أثنت عليها منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، خاصة في ظل ما تملكه سلطنة عُمان من إمكانات متميزة أبرزها هوية البلد الفريدة.

وأشار إلى أن سلطنة عُمان تمتلك فرصةً أكبر من أي بلدٍ آخر، وهي في طريقها لتكون الوجهة الأشهر في المنطقة، مؤكدًا أنها قادرة على أن تصبح الوجهة المستدامة الأولى في الشرق الأوسط، مضيفًا أن الوقت مناسب لأن تكون طموحاتنا في عنان السماء، فعُمان والدقم تمتلكان الإمكانات التي تؤهلهما لتحقيق ذلك الهدف.

اتفاقيات وشراكات استراتيجية

شهد المنتدى توقيع عدد من الاتفاقيات، منها اتفاقية شراكة استراتيجية بين شركة أوكيو (الشركة العمانية للصهاريج - أوتكو) وشركة رويال فوباك الهولندية. وقع نيابة عن شركة أوتكو أشرف بن حمد المعمري، الرئيس التنفيذي للمجموعة، فيما وقع نيابة عن شركة فوباك كريس روبلي، الرئيس التنفيذي للشركة.

وتشمل هذه الشراكة الاستثمار في إنشاء وتشغيل مرافق لتخزين المنتجات البترولية والكيميائية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مع خطط للتوسع مستقبلاً لتشمل مشاريع نوعية في مجالات الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي دولي ويدعم توجهها نحو التنويع الاقتصادي والطاقة النظيفة.

وعلق على هذه الاتفاقية المهندس سالم بن مرهون الهاشمي، المدير التنفيذي للشركة العمانية للصهاريج (أوتكو)، بأن الاتفاقية تمثل خطوة استراتيجية محورية تعزز مكانة الدقم كمنطقة اقتصادية عالمية تنافسية، وتسهم في بناء منظومة طاقة متكاملة قادرة على مواكبة التحوّل العالمي نحو أنظمة أكثر ترابطًا واستدامة.

وأكد الهاشمي أن تأسيس الشركة الجديدة، التي تمتلك فيها "أوتكو" نسبة 51% و"فوباك" 49%، يشكّل نقلة نوعية في مسار تطوير وتشغيل مرافق تخزين وتصدير متقدمة في الدقم صُمّمت لتلبية احتياجات تدفقات الطاقة العالمية.

كما وقعت اتفاقية شراكة استراتيجية بين شركتي "تنمية طاقة عُمان" و"سوميتومو كوربوريشن" اليابانية. وقع عن الشركة الأولى مازن بن راشد اللمكي، الرئيس التنفيذي لشركة تنمية طاقة عُمان، فيما وقع عن الشركة اليابانية ماشاهيرو يوشيمورا، المدير العام للشركة. وتهدف الاتفاقية إلى تأسيس وإدارة شركة متخصصة في إدارة سلسلة التوريد لقطاع الطاقة، وذلك ضمن مشروع استراتيجي مشترك في سلطنة عُمان.

وتضمنت أعمال المنتدى توقيع مذكرة تفاهم بين المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والشركة العمانية لتنمية المنطقة الاقتصادية "تطوير" وشركة الأبرار العقارية التابعة لمجموعة السيابي الدولية، لتطوير مشروع سياحي وسكني وتجاري متكامل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقع المذكرة نيابة عن المنطقة الاقتصادية بالدقم المهندس أحمد بن علي عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة، فيما وقع عن تطوير المهندس عبدالله الوهيبي، الرئيس التنفيذي للشركة، ووقعها عن شركة أبرار الشيخ سالم بن علي السيابي، رئيس مجلس الإدارة.

كما وقعت اتفاقية شراكة استراتيجية بين شركة "مرافق" الدقم والجامعة الألمانية للتكنولوجيا في سلطنة عُمان. وتنص الاتفاقية على أن تقوم شركة مرافق بتمويل إنشاء المجمع الاجتماعي للمرافق في المنطقة، في حين ستتولى الجامعة تنفيذ عملية البناء باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، بالإضافة إلى إدارة وتشغيل المجمع على المدى الطويل بعد اكتماله. وقع الاتفاقية عن شركة مرافق يسرى بنت حمد البوسعيدية، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية بالشركة، وعن الجامعة عباس بن حمدان العجمي، نائب رئيس الجامعة المساعد للشؤون الإدارية.

كما وقعت مذكرة تفاهم بين شركة ميناء الدقم وشركة نيبون يوسن لاين اليابانية، وتهدف المذكرة إلى تطوير التعاون الاستراتيجي بين الطرفين في مجالات النقل البحري والبنية الأساسية للميناء، بما يعزز مكانة ميناء الدقم كمركز بحري ولوجستي محوري في المنطقة. وقع الاتفاقية عن ميناء الدقم ريجي فيرمولين، الرئيس التنفيذي للميناء، فيما وقع عن شركة نيبون يوسن لاين يوجي أوتسوكا، المدير العام لقسم الأعمال الخاصة بالضائع الجافة والطاقة ومجموعة تنسيق الأعمال.

جلسات ونقاشات موسعة

تضمنت فعاليات اليوم الأول للمنتدى أربع جلسات شهدت نقاشات موسعة بمشاركة كوكبة من المسؤولين الحكوميين وصناع القرار، والمستثمرين، وقادة الأعمال، والأكاديميين، والخبراء الاقتصاديين من حول العالم.

جاءت الجلسة الأولى بعنوان: "إطلاق الفرص"، وتناولت كيفية تشكيل هذه الإنجازات ميزة تنافسية لسلطنة عُمان، حيث توجه رؤية عُمان 2040 وهدف الحياد الكربوني بحلول عام 2050 الاستثمارات نحو قطاعات واعدة تشمل الطاقة المتجددة، والسياحة، والتصنيع، واللوجستيات، إلى جانب الثروة السمكية، والـ7بكات الرقمية، وتطوير الكفاءات الوطنية.

أما الجلسة الثانية بعنوان: "تجربة الدقم - صياغة سرد جديد للسياحة الفاخرة والمغامرات"، فاستعرضت إمكانات الدقم لتكون وجهة عالمية للمسافرين الباحثين عن الرفاهية الواعية والمغامرات المشوقة. كما ناقشت الفرص الناشئة في تطوير المنتجعات المستدامة، والسياحة البيئية الراقية، والمغامرات البحرية والصحراوية، وتجارب الانغماس الثقافي.

استعرض المنتدى الفرص ويؤكد الثقة العالمية في الدقم كوجهة سياحية واستثمارية متكاملة

9 جلسات ناقشت الفرص الاستثمارية والسياحية في الدقم

المتحدثون يؤكدون أن موقع الدقم الفريد وكفاءة بنيتها الأساسية يمكّنانها من وضع معايير جديدة للحياة الحضرية الذكية

شهد المنتدى توقيع عدة اتفاقيات في تطوير مشروع سياحي، والشراكة الاستثمارية، وسلاسل التوريد، وإنشاء مجمع اجتماعي بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد

المنتدى يعكس التزام سلطنة عُمان بتنويع الاقتصاد وتعزيز الشراكات الدولية بما يتماشى مع "رؤية عُمان 2040"

معالي الدكتور خميس الجابري رئيس
وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 لـ الدقم Duqm Economy:

التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية أولويات رؤية عُمان 2040

مسقط - الدقم Duqm Economy :

أكد معالي الدكتور خميس بن سيف الجابري، رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، أن التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية يمثلان من أبرز الأولويات الاستراتيجية للرؤية، مشيرًا إلى أنهما يشكلان المسار الذي يوجّه عمل القطاعات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف الرؤية الطموحة. وأوضح معاليه في حواره مع الدقم Duqm Economy أن الوحدة تعمل على متابعة تنفيذ الرؤية عبر منظومة شاملة تدمج بين التخطيط الدقيق والتنفيذ الفعّال والمتابعة المستمرة، لضمان ترجمة أهداف رؤية عمان 2040 إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وأشار معالي الدكتور إلى أن الوحدة تقوم بإعداد بطاقات مؤشرات الجهات الحكومية وربطها بأهداف الرؤية، وتفعيل منصات تنسيقية ولجان وزارية لتعزيز التعاون بين الجهات، بالإضافة إلى إصدار تقارير دورية تعكس مستوى التقدم في مؤشرات الرؤية، بما يعزز الشفافية ويتيح للمجتمع متابعة الإنجازات والتحديات في مختلف القطاعات.

تفاصيل أكثر في الحوار التالي:

أدوار واختصاصات الوحدة

في البداية، معالي الدكتور.. ما هي أبرز الأدوار والاختصاصات التي تقوم بها وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في منظومة الرؤية؟ وكيف تسهم هذه الجهود في تحقيق رؤية عُمان 2040؟

أنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/100) الصادر في 18 أغسطس 2020، وتتبع مجلس الوزراء، وتتابع الأعمال التي تنفذها الجهات الحكومية وشبه الحكومية، وأدوار مختلف قطاعات الدولة فيما يخص تنفيذ برامج الرؤية، كلٌّ في نطاق اختصاصه، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم والحلول المناسبة للتحديات التي تواجه هذه الجهات، مع ضمان التكاملية بينها، إلى جانب تعزيز التعاون معها وتمكينها من تطوير خدماتها وتحسين جودتها وفقًا للمبادئ المعتمدة، ومتابعة وتحقيق التميز، وترسيخ ثقافة الابتكار ومبادئ الجودة الشاملة وفق أفضل الممارسات الإدارية.

تكامل منظومة التخطيط والتنفيذ

على مدى خمس سنوات مضت، سعت الوحدة إلى بناء منظومة المتابعة الشاملة.. ما طبيعة هذه المنظومة؟ وكيف تؤدي إلى تكامل منظومة التخطيط والتنفيذ؟

تتبنى الوحدة منظومة عمل شاملة تجمع بين التخطيط الدقيق والتنفيذ الفعّال والمتابعة المستمرة، لضمان تحقيق المستهدفات. وقد حدّدت الرؤية مجموعة من المؤشرات الدولية والوطنية لقياس التقدم في تنفيذ التوجهات والأهداف، وتتم مراجعتها دوريًا لضمان فاعليتها واستجابتها للمتغيرات. وطوّرت الوحدة "بطاقة مؤشرات الجهات" بالتعاون مع الجهات الحكومية، لتحديد نسب مستهدفة لكل مؤشر ضمن فترات زمنية واضحة، وبما يتوافق مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة. كما تم إعداد نموذج موحّد لتخطيط البرامج والمبادرات السنوية للجهات بما يخدم الرؤية.

إلى جانب تهيئة الجهات الحكومية لآليات العمل بالمؤشرات ونقل المعرفة اللازمة لها في إعداد الخطط التنفيذية، فضلًا عن إنشاء مكاتب الرؤية وضمان إلمامها بالأدوار المطلوبة منها، والتي تشكّل حلقة الوصل على المستوى الفني بينها وبين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040، إلى جانب تطوير مجموعة من البرامج الوطنية لحلحلة التحديات المرحلية، وإطلاق برامج تمكينية.

التقارير الدورية للوحدة

وفق المنظومة الشاملة لرؤية عُمان 2040، هناك مسار التقارير التصعيدية والأساسية، ما هي هذه التقارير؟ وكيف تسهم في تحقيق مستويات جيدة من المتابعة؟

تعمل الوحدة على إعداد مجموعة من التقارير الدورية (أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، سنوية)، وتنقسم إلى نوعين؛ الأول هو تقارير التصعيد، وتشمل التقارير التي يتم رفعها إلى المقام السامي وإلى مجلس الوزراء الموقر لمعالجة تحديات معينة، إلى جانب التقارير المقدمة إلى اللجان التابعة لمجلس الوزراء لمعالجة تحديات محددة في أولويات الرؤية، وتقارير لوحة قياس مؤشرات أداء البرامج والمبادرات الوطنية.

أما النوع الثاني فهو التقارير الأساسية، مثل التقرير الدوري للرؤية، ويُرصد من خلالها التقدم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 ومؤشراتها الوطنية والدولية، إلى جانب التحديات التي قد تواجه عمليات التنفيذ، ورصد المتغيرات المحلية والدولية، وربط المستجدات مع توجهات الرؤية، كما يرصد مدى التحسن في ترتيب سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية.

مكاتب الرؤية وضمان جودة الخطط

معاليكم.. ما أهمية وجود مكاتب خاصة لمتابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في الجهات الحكومية؟

تُعد مكاتب الرؤية المسؤولة عن متابعة وضمان تنفيذ الجهات المختلفة لدورها في تحقيق مستهدفات الرؤية، وهي حلقة الوصل بين الجهات الحكومية ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات ذات العلاقة. وتم تفعيل 64 مكتبًا، حيث قامت الوحدة بإعداد نموذج هيكلة هذه المكاتب واختصاصاتها وآليات عملها، وتعمل هذه المكاتب على ضمان جودة الخطط ذات الصلة بالرؤية، وإعداد التقارير للبرامج والمبادرات المتعلقة بالرؤية، وتقديم الدعم، ومعالجة وتصعيد التحديات التي تواجه المبادرات والبرامج المرتبطة بالرؤية.

ربط المؤشرات في وثيقة الرؤية

كيف يتم تقييم مؤشرات الجهات وكفاءة أدائها؟

تم العمل على إعداد بطاقات مستهدفات الجهات الحكومية وربطها بالمؤشرات الواردة في وثيقة الرؤية، بالإضافة إلى إنشاء منصات تنسيقية مع الجهات، والمشاركة في لجان وزارية تتولد عنها مبادرات لمعالجة التحديات. وتمارس هذه المؤشرات دورًا في كشف الفجوات وتحسينها عبر الورش والمختبرات التي تعمل عليها الوحدة.

مسار المشاركة المجتمعية

من منطلق المشاركة المجتمعية والشفافية، كيف التزمتم باطلاع المجتمع على مستويات تنفيذ رؤية عُمان 2040؟

حافظت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على تواصل فاعل ومستمر مع المجتمع عبر مسارات متعددة للبرنامج التواصلي لرؤية عُمان 2040، كان في مقدمتها مسار التواصل العام الذي يستهدف التعريف بالرؤية وأولوياتها ومبادراتها الوطنية، ومسار "نتقدم بثقة" المعني بإبراز جهود الجهات الحكومية وشركاء الرؤية في تنفيذ المستهدفات من خلال المشاريع والمبادرات التي تخدم التقدم نحو تحقيق مستهدفات الرؤية. كما ركزنا بصورة خاصة على مسار المشاركة المجتمعية الذي يستهدف فئات محددة من المجتمع، بهدف إشراكهم في صناعة الحلول وتطوير المبادرات وتعزيز الوعي بالدور الذي يمكن لكل فرد أن يقوم به لدعم مسيرة التحول الوطني.

وامتد التواصل إلى برامج ومبادرات وطنية أوسع، من بينها برنامج شركاء الرؤية الذي يستهدف في مرحلته الأولى القطاع الخاص لتعزيز التكامل والتشاركية في تحقيق مستهدفات الرؤية. كما شاركت الوحدة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء في لقاءات وطنية كبرى مثل ملتقى "معًا نتقدم"، الذي يمثّل منصة محورية للحوار بين المجتمع والحكومة، وتسليط الضوء على الدور المشترك في تحقيق الأولويات الوطنية.

وفي سياق تعزيز المشاركة على مستوى المحافظات، نفّذت الوحدة مبادرة "كل عُمان" التي جابت مختلف المحافظات بهدف التعريف بالرؤية وتعزيز التحسين المستمر وتبسيط الخدمات، إضافةً إلى دعم مسار اللامركزية وتمكين المحافظات

من أبرز الإنجازات إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع قيد التفاوض في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، ضمت 180 مشروعًا بنهاية عام 2024

حدّدت رؤية عُمان 2040 مجموعة من المؤشرات الوطنية والدولية لقياس التقدم في تنفيذ التوجهات والأهداف، ويتم مراجعتها بشكل دوري لضمان فاعليتها

من القيام بدورها التنموي.

وحرصًا على الشفافية وترسيخ نهج الإفصاح، تواصل الوحدة إصدار التقارير الدورية للرؤية التي ترصد مستوى التقدم في أولويات ومؤشرات رؤية عُمان 2040، وكان آخرها التقرير الدوري الرابع (2024–2025)، الذي استعرض جهود الجهات الحكومية وشركاء الرؤية، وأبرز الإنجازات والتحسن في مؤشرات الرؤية، إلى جانب إعداد نسخة مصغّرة كُتبت بلغة بسيطة وسهلة وواضحة، ليتسنى لمختلف فئات المجتمع الاطلاع عليها ومتابعة الجهود التنفيذية للرؤية، مما يعزّز ثقة المجتمع ويعكس التطور المستمر في منظومة المتابعة والتنفيذ.

المؤشرات الفاعلة في مستهدفات الرؤية

سجّل التقرير الأخير مستويات متقدمة وإيجابية لما نسبته حوالي 75% من مؤشرات رؤية عُمان 2040، ما هي أبرز هذه المؤشرات؟

يقدّم التقرير الدوري الرابع للعام 2025/2024 صورة أكثر تفصيلًا ودقة للجهود المبذولة في تحقيق مستهدفات الرؤية، إلى جانب تحليل مؤشراتها التي أحرزت تقدمًا بنسبة 74% نحو تحقيق المستهدفات في عامي 2030 و2040، وتضمنت 28 مؤشرًا أحرزت تقدمًا، ومؤشرين تحسّنا بشكل طفيف، و4 مؤشرات متراجعة، و3 مؤشرات حققت المستهدفات. وحرصت الوحدة في هذا الإصدار على التركيز على المؤشرات الفاعلة.

فعلى سبيل المثال، تحسنت سلطنة عُمان في المؤشر العام للابتكار العالمي من التصنيف 74 في عام 2024 إلى التصنيف 69 في عام 2025. وفي مؤشر الحرية الاقتصادية، تقدمت سلطنة عُمان في قيمة المؤشر من 62.9 في عام 2024 إلى 65.4 في عام 2025، إلا أنها حلّت في المرتبة 58 عالميًا.

وقفزت سلطنة عُمان 94 مرتبة في أحدث قراءة لمؤشر الأداء البيئي لعام 2024، محققة التصنيف 55 عالميًا (والثاني عربيًا)، بعدما كانت في التصنيف 149 في عام 2022.

وتحسّن تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر مدركات الفساد بعد أن شهد في السابق انخفاضًا متواصلًا لثلاث سنوات على التوالي، وقفزت سلطنة عُمان 20 مرتبة، وحلّت في التصنيف 50 عالميًا من أصل 180 دولة في عام 2024، بعد أن كانت في التصنيف 70 عالميًا في عام 2023.

وتأتي هذه الارتفاعات نتيجة التحسينات المستمرة والجهود المبذولة التي توليها الجهات في جميع القطاعات.

أولويات الرؤية

معالي الدكتور.. من بين الأولويات التي تلتزم بها الرؤية، أولويات التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي.. ما أبرز المؤشرات والمنجزات المسجلة في هذين القطاعين؟ وما الطموحات المرجوة بنهاية سنوات الرؤية؟

تُعتبر أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية من أهم الأولويات في الرؤية، فهي التي توجه مسار القطاعات الاقتصادية، وتسعى إلى إيجاد اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسية، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية. ومن أبرز مؤشراتها مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية، حيث حقق نموًا مستدامًا للفترة (2022-2024) ليبلغ 72.5% بنهاية العام 2024، وهو أعلى معدل مساهمة مسجّل للقطاعات غير النفطية، وتشير الأرقام إلى أن قطاع الصناعات التحويلية حقق نموًا بلغ 7.5%. كما حقق مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) نسبة 8.5% في العام 2024 مقارنة بـ 8.66% في عام 2023. وتعددت الجهود والإنجازات في هذه الأولوية، من بينها الأعمال المبذولة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في عامي 2024 و2025، مثل بدء الأعمال الإنشائية في المنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي، وطرح مناقصة البنية الأساسية للمرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحافظة الظاهرة.

كما تسعى أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي إلى إيجاد قطاع خاص ممكن يقود اقتصادًا تنافسيًا ومندمجًا مع الاقتصاد العالمي، وقد شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2024 زيادة بنسبة 18.0% مقارنة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم تحقيقه في عام 2023، حيث ارتفع من 25.5 مليار ريال عُماني إلى 30.1 مليار ريال عُماني بنهاية 2024، وقد شكّلت هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي ما نسبته 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أبرز المنجزات إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع قيد التفاوض في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذه القاعدة 180 مشروعًا بنهاية عام 2024 بقيمة تقديرية تصل إلى 90 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية حوالي 1.93 مليار ريال عُماني، بحسب بيانات المسح الاقتصادي لعام 2022، منها 1.517 مليار ريال عُماني في قطاع الصناعات التحويلية، و317.7 مليون ريال عُماني في قطاع التشييد، و36.8 مليون ريال عُماني في قطاع التعدين واستغلال المحاجر.

المشاريع الاستراتيجية

كيف تسهم المشاريع الاستراتيجية في دعم مؤشرات الرؤية؟

تُعد المشاريع الاستراتيجية أحد أهم المحركات التي تترجم مستهدفات رؤية عمان 2040 إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، فهذه المشاريع لا تُبنى بمعزل عن المؤشرات، بل تُصمم منذ مراحلها الأولى لتكون رافدًا مباشرًا لتحقيق التحول المنشود في كل أولوية وطنية.

وتسهم هذه المشاريع في تعزيز مؤشرات الرؤية من خلال رفع كفاءة الاقتصاد، وتحسين جودة الخدمات، وتحفيز الابتكار، وتمكين القطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل نوعية، إلى جانب دورها في الارتقاء بالبنية الأساسية وجذب الاستثمارات. وكل مشروع استراتيجي يتم ربطه بمنظومة واضحة من المؤشرات الوطنية والدولية لقياس أثره، ومتابعة التقدم المحرز فيه، وضمان توافقه مع مستهدفات الخطط التنفيذية وبرامج التمكين.

الرؤية والخطة الخمسية الحادية عشرة

هل هناك اتساق بين رؤية عمان 2040 وبرامج الخطط الخمسية لضمان عدم الازدواجية وتحقيق التكامل؟

نعم، هناك اتساق كامل بين الرؤية والخطة الخمسية الحادية عشرة التي تركّز على الاقتصاد المعرفي والتقنية والابتكار، وهي عناصر جوهرية في توجهات الرؤية. كما أن مرونة الرؤية تسمح باستحداث برامج لمعالجة التحديات المستجدة، بما يعزز فاعلية الخطط التنفيذية.

هناك اتساق كامل بين الرؤية والخطة الخمسية الحادية عشرة، بما يدعم الاقتصاد المعرفي والتقنية والابتكار كركائز أساسية للتنمية

تسعى أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي إلى تأسيس قطاع خاص فاعل يقود اقتصادًا تنافسيًا ومندمجًا مع الاقتصاد العالمي

افتتاح 9 مصانع في مدينة صُحار الصناعية باستثمارات تقارب 40 مليون ريال عُماني

صحار -الدقم:

تم افتتاح 9 مصانع في مدينة صُحار الصناعية تابعة لمجموعة أوكيو ضمن برنامج "لدائن" للصناعات البلاستيكية، باستثمارات تصل إلى نحو 40 مليون ريال عُماني.

رعى حفل افتتاح المشاريع معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، حيث اطلع على مجسمات المشاريع التي تشمل تصنيع عبوات أغذية ثلاثية الطبقات، وأكياس التعبئة والتغليف، ومواد تغليف الألبان والحلويات، وأصباغ البلاستيك والمركبات، بالإضافة إلى منتجات بلاستيكية للقطاع الطبي وخيوط البولي بروبلين.

ويمثل هذا الافتتاح دخول المصانع حيّز الإنتاج الفعلي، ويعكس التقدّم في توطين الصناعات التحويلية وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز صناعي متنامٍ، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

ويُعد برنامج "لدائن" الأول من نوعه في السلطنة، إذ يربط بين إنتاج البوليمرات في مجمعات أوكيو الصناعية وبين الصناعات التحويلية في المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بهدف تحويل المواد المنتجة محليًا إلى منتجات نهائية عالية القيمة المضافة، ودعم التنويع الاقتصادي وتحفيز نمو القطاع الخاص، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتبلغ القيمة الاستثمارية للمشاريع التي افتتحت نحو 40 مليون ريال عُماني، منها 20.5 مليون ريال استثمارات محلية و19.1 مليون ريال استثمارات أجنبية مباشرة. ومن المتوقع أن توفر هذه المصانع نحو 200 فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى مئات الفرص غير المباشرة عبر سلاسل الإمداد والخدمات المرتبطة بالصناعات البلاستيكية، مع فتح مجالات أوسع أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز قدراتها التنافسية.

20.5
مليون ريال استثمارات محلية و19.1 مليون ريال استثمارات أجنبية مباشرة

وأكد أشرف بن حمد المعمري، الرئيس التنفيذي لمجموعة أوكيو، أن اختيار مدينة صُحار الصناعية منصة لانطلاق البرنامج يعكس أهميتها كمركز لصناعات البوليمر المتقدمة في دول الخليج، مشيراً إلى أن التكامل بين أوكيو والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والشركاء الصناعيين يمثل نموذجًا عمليًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشار سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، إلى أن المصانع الجديدة تمثل إضافة نوعية للقطاع الصناعي، وتعزز تنافسية الصناعات الوطنية محليًا وإقليميًا، وتدعم الابتكار في صناعات التغليف والعبوات الموجهة للقطاعات الغذائية والاستهلاكية، إلى جانب المنتجات الطبية عالية الجودة، مشيرًا إلى أن هذه المشاريع ستدعم كذلك الصناعات الغذائية وملحقات التعبئة والمنتجات الصناعية للاستخدام اليومي.

ويمثل برنامج "لدائن" منصة متكاملة لتعزيز توطين الصناعات التحويلية، ورفع القيمة المضافة من البوليمرات المنتجة محليًا، وفتح آفاق جديدة للتصدير، ما يسهم في ترسيخ مكانة صُحار كمنصة صناعية متقدمة قادرة على المنافسة عالميًا، ويعزز موقع سلطنة عُمان كمركز صناعي رائد في المنطقة.

افتتاح مصنع تكرير السكر بميناء صحار باستثمار يتجاوز 150 مليون ريال عُماني

صحار -الدقم:

افتُتح بميناء صحار والمنطقة الحرة مصنع عُمان لتكرير السكر، كأول مشروع من نوعه في سلطنة عُمان ضمن قطاع الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، باستثمار يتجاوز 150 مليون ريال عُماني، وبطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنويًّا من السكر المكرر.

ويقام المشروع على مساحة تبلغ 20 هكتارًا داخل ميناء صحار، حيث استكمل مرحلة التشغيل التجريبي بنجاح، وحقق معايير الفئة الثانية وفق المواصفات الأوروبية، تمهيدًا للانتقال إلى التشغيل التجاري التدريجي بحلول يناير 2026. ويعتمد المصنع منظومة تكرير أوروبية متقدمة تسهم في رفع كفاءة الإنتاج وضمان جودة عالية في مختلف مراحل التصنيع.

وتدعم الطاقة الإنتاجية للمصنع بنية تخزينية واسعة تشمل 500 ألف طن من السكر الخام و70 ألف طن من السكر المكرر، بما يعزز قدرة سلطنة عُمان على ترسيخ موقعها كمركز إقليمي لمعالجة وتوزيع وإعادة تصدير السكر، إلى جانب تلبية جزء من احتياجات السوق المحلي.

ويسهم المشروع في تطوير المنظومة الصناعية بميناء صحار والمنطقة الحرة، من خلال دعم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وتعزيز التكامل بين عمليات الموانئ والمناطق الحرة وسلاسل الإمداد الصناعية، إضافة إلى توفير فرص توسع للصناعات التحويلية، لا سيما في قطاع الأغذية.

ورعى حفل الافتتاح معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة، وسفراء عدد من الدول الشقيقة والصديقة، إلى جانب رجال الأعمال والمستثمرين.

تبلغ مساحة المشروع 20 هكتارًا وتصل الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى مليون طن سنويًّا من السكر المكرر

يعتمد المصنع منظومة تكرير أوروبية متقدمة تسهم في رفع كفاءة الإنتاج وضمان جودة عالية في مختلف مراحل التصنيع

وقال زايد بن أحمد الحبسي، ممثل شركة عُمان لتكرير السكر، إن افتتاح المصنع يُعد إنجازًا وطنيًّا مهمًّا، باعتباره أول مصنع لتكرير السكر في سلطنة عُمان، وخطوة استراتيجية في دعم منظومة الأمن الغذائي، وتوطين الصناعات الغذائية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وأشار إلى أن المشروع أُنشئ وفق أعلى المعايير العالمية وأحدث التقنيات الصناعية، ويعكس نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقدرة السلطنة على تنفيذ مشروعات صناعية نوعية تدعم التنويع الاقتصادي وترفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

وأوضح أن المصنع يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي، ودعم الصادرات الإقليمية، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب نقل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، مع الالتزام بتطبيق معايير الجودة والسلامة الغذائية والاستدامة البيئية.

من جانبه، أكد المهندس سالم بن عبدالله الغفيلي، مدير عام الأمن الغذائي بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، أن مصنع تكرير السكر يأتي ضمن التوجهات الوطنية لتوطين الصناعات الغذائية التحويلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الغذائي ورفع كفاءة سلاسل الإمداد وضمان استدامة توفر السلع الغذائية الأساسية.

وأضاف أن المشروع يمثل نموذجًا للتكامل بين الاستثمار الصناعي والأهداف الوطنية، ويعزز قدرة سلطنة عُمان على مواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالغذاء، وترسيخ مفهوم الاكتفاء الذاتي، مشيرًا إلى انسجامه مع مستهدفات رؤية عُمان 2040 في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

بدوره، أكد المهندس خالد بن سليم القصابي، مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن افتتاح المصنع يجسد تطبيقًا عمليًّا لمستهدفات الاستراتيجية الصناعية، عبر توطين الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة وربطها بالبنية اللوجستية المتقدمة التي تتمتع بها الموانئ والمناطق الحرة. وأوضح أن اختيار ميناء صحار يعكس الثقة في البيئة الاستثمارية والصناعية التي توفرها السلطنة، مشددًا على استمرار دعم المشروعات النوعية التي توظف التقنيات المتقدمة وتعزز مكانة عُمان كمركز إقليمي للصناعات الغذائية والتصديرية، بما ينسجم مع رؤية عُمان 2040.

3.3

وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لـ الدقم:

مليار ريال عُماني حجم الاستثمارات في القطاع اللوجستي محققًا أكثر من 130% من مستهدفات الاستثمار لعام 2025

معالي المهندس سعيد المعولي

مسقط - الدقم :

أكد معالي المهندس سعيد بن حمود المعولي، وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، أن قطاع النقل واللوجستيات في سلطنة عُمان يشهد تحولًا نوعيًا ونموًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالتنفيذ المرحلي والمنهجي للاستراتيجية اللوجستية العُمانية 2040، التي تمثل إحدى الركائز الأساسية لرؤية عُمان 2040، وتهدف إلى ترسيخ موقع سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي ومحوري في حركة التجارة الإقليمية والدولية.

وأوضح معاليه في حديث خاص لـ الدقم أن القطاع حقق خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الإنجازات البارزة، من بينها زيادة القدرة الاستيعابية للموانئ؛ حيث سجلت الموانئ العُمانية نموًا ملحوظًا في حجم البضائع المنقولة، إلى جانب تطوير البنية الأساسية للموانئ الرئيسية، مثل ميناء صلالة وميناء صحار. كما شهد القطاع تقدمًا كبيرًا في مجالات النقل الذكي والتحول الرقمي من خلال إطلاق مبادرات نوعية، مثل "شبكة الشواحن الكهربائية الوطنية" وخدمة النقل عند الطلب في محافظة مسقط، إضافة إلى تحسين مستوى الخدمات الإلكترونية عبر منصة "نقل".

وبيّن معاليه أن نسبة التعمين في النقل واللوجستيات وتشيد الطرق ارتفعت لتصل إلى 23% حتى عام 2025، ما يعكس جهود تمكين الكفاءات الوطنية، لافتًا إلى الاحتفاء باليوم اللوجستي 2025 بتوقيع 18 اتفاقية استثمارية تجاوزت قيمتها 100 مليون ريال عُماني، فيما بلغت الاستثمارات في القطاع اللوجستي 3.3 مليار ريال عُماني، محققة بذلك أكثر من 130% من مستهدفات الاستثمار لعام 2025، إلى جانب توقيع اتفاقيات تمويل للمشاريع الاستثمارية بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في تنمية القطاع اللوجستي. وبالنسبة لمساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والتخزين حوالي 5.8% في عام 2024، وارتفعت إلى نحو 6% حتى منتصف عام 2025. كما بلغت قيمة الواردات حتى نهاية سبتمبر 2025 نحو 13.2 مليار ريال عماني، وبلغت قيمة إعادة التصدير 1.2 مليار ريال عُماني وبنسبة زيادة 8% عن العام الماضي.

مؤشرات الموانئ

وقال وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات إن المؤشرات المسجلة في الموانئ العُمانية تعكس حجم النشاط التجاري والخدمات اللوجستية، وتؤكد التطور المتواصل للقطاع اللوجستي وقدرته على تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للنقل والخدمات اللوجستية. وأوضح معاليه أن الإحصاءات للعام 2025 مقارنةً بعام 2024 أظهرت نموًا ملحوظًا في مختلف المؤشرات، حيث بلغ إجمالي عدد الحاويات المتناولة أكثر من 4.7 مليون حاوية نمطية خلال الفترة من يناير وحتى نهاية نوفمبر، مسجلًا زيادة بنسبة 19.9%، فيما استقبلت الموانئ أكثر من 12 ألف سفينة خلال الفترة من يناير إلى نهاية نوفمبر بنسبة ارتفاع بلغت 10.1%، مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2024، وبلغ إجمالي حجم البضائع أكثر من 131 مليون طن محققًا نموًا بنسبة 4.6% من يناير إلى نهاية نوفمبر من العام 2025م مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2024م، في حين ارتفعت إيرادات الموانئ إلى 20.9 مليون ريال عُماني، بما يعكس نموًا واضحًا في الإيرادات المتأتية من الأنشطة التشغيلية والخدمات اللوجستية.

قطاع النقل واللوجستيات في سلطنة عُمان يشهد تحولًا نوعيًا ونموًا متسارعًا

بلغت مساهمة قطاع النقل والتخزين نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي حتى منتصف عام 2025

23% نسبة التعمين في قطاع النقل واللوجستيات وتشييد الطرق حتى عام 2025

رفع الطاقة الاستيعابية لميناء صلالة من 4.5 مليون حاوية إلى 6 ملايين حاوية نمطية

حزمة متكاملة من المشاريع التطويرية والتشغيلية لرفع كفاءة الموانئ وتعزيز جاهزيتها

وأوضح معاليه أن ميناء صلالة سجل نموًا بنسبة 29.3% في عدد الحاويات التي تم مناولتها خلال الفترة من يناير إلى نهاية نوفمبر من العام 2025م مقارنةً بالفترة ذاتها من العام 2024م، عقب الانتهاء من مشروع ترقية محطة الحاويات، الذي أسهم في رفع الطاقة الاستيعابية للميناء من 4.5 مليون حاوية إلى 6 ملايين حاوية نمطية، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في حجم البضائع المنقولة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على نمو حركة الموانئ بشكل عام.

وأضاف أن ميناء الدقم حقق بدوره زيادة كبيرة في حجم البضائع المنقولة بنسبة 24% خلال الفترة من يناير حتى نهاية نوفمبر من العام 2025م مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2024م، وهو ما يعكس تصاعد وتيرة النشاط التجاري في الميناء، ويؤكد الدور المتنامي للموانئ في دعم تطور القطاع اللوجستي الوطني وتعزيز تنافسيته.

السكك الحديدية والربط الإقليمي

فيما تحدث معالي المهندس عن مشروع السكّة الحديدية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكدًا أنه يُعد من المشاريع الاستراتيجية، حيث بلغت نسبة الإنجاز 45%. ويمتد المسار من ميناء صحار إلى أبوظبي بطول 303 كيلومترات، بسرعة تصل إلى 120 كم/س لقطارات الشحن و200 كم/س لقطارات الركاب، مما يعزز قدرات النقل الجماعي بين البلدين.

وأشار إلى أن تمويل مشروع السكّة الحديدية الخليجية يتم بمشاركة عدة جهات حكومية وخاصة، أبرزها شركة "أسياد" العُمانية و"قطارات الاتحاد" بالإمارات (تحالف حفيت)، ومن المتوقع أن يسهم المشروع بشكل كبير في تعزيز التعاون اللوجستي بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات، وزيادة القدرة على نقل البضائع والركاب في منطقة الخليج، بما يعزز التكامل الاقتصادي ويدعم تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

رفع كفاءة النقل البري والبحري والجوي

وفيما يخص تحسين كفاءة منظومة النقل، أكد معاليه أن وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عملت على تطوير النقل البري من خلال تعزيز استخدام المنصات الإلكترونية وتطبيق نظام تتبع الشاحنات (IVMS)، الذي يتيح متابعة حركة الشاحنات بشكل لحظي، وتحسين إدارة الأساطيل، ورفع مستويات السلامة، إلى جانب تمكين الجهات التنظيمية من اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة. كما شهد قطاع الموانئ توسعات وتطويرات واسعة شملت موانئ صحار وصلالة بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية لهذه الموانئ، والانتهاء من الخطط التطويرية والمخطط العام الجديد لميناء شناص على ان يتم مباشرة إجراءات التنفيذ بعد التوقيع على اتفاقية الامتياز والتي هي في مراحلها الأخيرة.

وأردف في السياق ذاته أن الجهود شملت إدخال تقنيات تشغيلية متقدمة، من بينها أنظمة إدارة الموانئ (PCS)، وأنظمة تتبع الشحنات (IBMS)، وتطبيق تقنية البلوك تشين في ميناء صحار، إلى جانب تنفيذ مبادرات داعمة للاستدامة البيئية مثل تشغيل القاطرات بالديزل الحيوي، ومشروع الطاقة الشاطئية (Shore Power).

وأشار معاليه إلى أن مشروع إنشاء اول منشأة تدوير السفن الخضراء في منطقة خطمة ملاحة يمثل مشروعًا رائدًا هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط، بطاقة إعادة تدوير تصل إلى 70 سفينة سنويًا، وإنتاج نحو 2 مليون طن من الفولاذ منخفض الكربون، بما يعزز مبادئ الاقتصاد الدائري ويحد من الأثر البيئي فضلاً عن دوره في ترسيخ مكانة سلطنة عمان كمركز لوجستي إقليمي لهذا النوع من الأنشطة المتخصصة فضلاً عن دوره في ترسيخ مكانة السلطنة كمركز لوجستي إقليمي لهذا النوع من الأنشطة المتخصصة واستكمال منظومة الخدمات البحرية. بالإضافة الى مشروع انشاء اول منشأة متكاملة لإنتاج الوقود الأخضر في سلطنة عُمان والذي يهدف الى تأسيس قاعدة ومركز لإنتاج الوقود البحري النظيف (الميثانول الخضراء) لدعم رؤية الوزارة بالنهوض في هذا القطاع لتكون قادرة على تحويل سلطنة عمان إلى "مركز وقود بحري إقليمي".

مشروع "الطائرة ليلى" من أبرز المبادرات الداعمة لتكامل منظومة النقل، لتعزيز منظومة النقل الجوي المتقدم.

مشروع نظام مجتمع الموانئ الوطني لتوحيد الأنظمة والإجراءات التشغيلية وربط الموانئ بالمطارات والمنافذ الحدودية والمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية.

توقيع 18 اتفاقية استثمارية في اليوم اللوجستي 2025 تجاوزت قيمتها 100 مليون ريال عُماني

وفي قطاع النقل الجوي، أوضح أن الجهود تركزت على توسعة قدرات الشحن الجوي من خلال تطوير المطارات، وتعزيز التعاون الدولي عبر توقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول، من بينها سوريا واليمن وإسبانيا والكويت وروسيا، إضافة إلى اعتماد منصات رقمية وتقنيات إنترنت الأشياء (IoT) لتتبع حركة البضائع ومراقبة المعدات، بما يسهم في تسريع تدفق السلع ورفع كفاءة العمليات التشغيلية في الموانئ والمطارات.

المشاريع التطويرية والمبادرات

أما عن المشاريع التطويرية للموانئ وخطط زيادة قدرتها الاستيعابية، كشف معالي المهندس أن الوزارة تنفذ

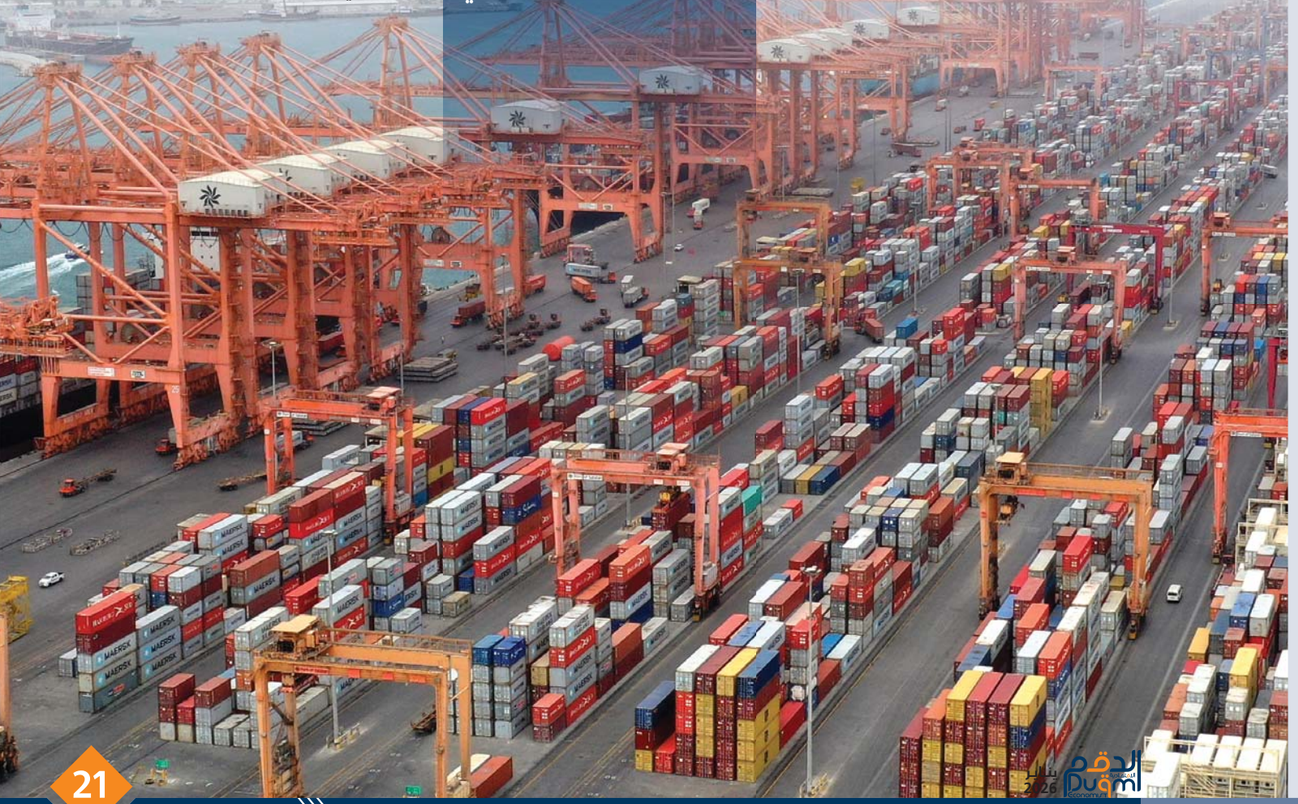

45 % نسب إنجاز مشروع السكّة الحديدية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة

حزمة متكاملة من المشاريع التطويرية والتشغيلية الهادفة إلى رفع كفاءة الموانئ وتعزيز جاهزيتها لمواكبة النمو المتزايد في حركة التجارة والأنشطة اللوجستية، من أبرزها المشاريع التطويرية المقررة في مينائي خصب وشناص، وتطوير مرافق تعدين وخدمات بحرية متقدمة، مثل رصيف منجي ورصيف الشويمية، إضافة إلى مبادرات لتحسين البنى الأساسية البحرية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالقطاع، ومن بينها ميناء ضلكوت بمحافظة ظفار، حيث تتجه الجهود إلى تطوير الميناء لدعم الحركة التجارية والسمكية، وتحسين مرافق الرسو والخدمات التشغيلية، استعدادًا لرفع كفاءته واستيعابه لحجم أكبر من البضائع المحلية والأنشطة البحرية.

وأضاف معاليه أن الوزارة تعمل في الوقت ذاته على تعزيز جاذبية الموانئ للاستثمارات المحلية والأجنبية عبر طرح مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير البنى الأساسية اللوجستية داخل المناطق الحرة، وتجهيز محطات متخصصة لدعم سلاسل التبريد والتخزين الذكي، بما يسهم في استقطاب التقنيات الحديثة والمعدات التشغيلية المتطورة ورفع جودة الخدمات البحرية.

كما أشار إلى أن من أبرز المبادرات الداعمة لتكامل منظومة النقل مشروع "الطائرة ليلى" ضمن مبادرات النقل الجوي المتقدم، الهادف إلى تطوير قدرات النقل الجوي وربط المناطق المختلفة بكفاءة عالية، وتعزيز خدمات الركاب والبضائع، إلى جانب تطوير المطارات والمرافق المرتبطة بها لتلبية متطلبات الشحن الجوي الدولي والمحلي، فضلًا عن تعزيز السياحة البحرية عبر رفع جاهزية ميناء السلطان قابوس لاستيعاب السفن السياحية، بما يفتح فرصًا استثمارية للشركات العاملة في الخدمات السياحية والبنية الأساسية البحرية، ويسهم في دعم وتنمية قطاع السياحة البحرية في سلطنة عُمان.

التنقل الأخضر وخفض الأنعاثات

في إطار سعي سلطنة عُمان لتحقيق أهداف الحياد الصفري، أوضح معاليه أن قطاع النقل يُعد من أبرز مسارات التحول الأخضر، حيث تقود وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات حزمة متكاملة من المبادرات التي لا تقتصر على إدخال المركبات الكهربائية فحسب، بل تمتد إلى بناء منظومة مستدامة داعمة لها. وتشمل هذه الجهود طرح مزايدة لإنشاء مركز متكامل لصيانة المركبات الكهربائية عبر منصة "تطوير"، ليكون الأول من نوعه في سلطنة عُمان، إلى جانب توقيع اتفاقية مع الشركة الوطنية للتنقل الأخضر لتوفير مركبات كهربائية للإيجار وتعزيز البنية الأساسية الداعمة. كما تعمل الوزارة على إحلال المركبات الحكومية التقليدية بالكهربائية، وتطوير تطبيق ذكي يتيح تحديد مواقع الشواحن ومتابعة حالتها، فضلًا عن إعداد إطار تنظيمي لتسعيرة الشحن وتنظيم عمل المشغلين، بالتوازي مع إعداد خارطة وطنية متكاملة لنقاط الشحن بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، وتوفير قروض خضراء وحلول تمويلية لدعم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

تطوير شبكة الطرق لتعزيز الربط بين المحافظات والمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية لتسهيل حركة النقل البري وتقليل الزمن المستغرق للتنقل

تمثل قطاعات النقل واللوجستيات نحو 20% من إجمالي الانبعاثات الكربونية في سلطنة عُمان

اعتماد الأنظمة الذكية والتقنيات الرقمية أسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع التخليص وخفض الزمن والتكلفة التشغيلية

من مبادرات التنقل الأخضر المستمرة منذ العام 2023م، إعفاء السيارات الكهربائية بنسبة 100% من الضريبة الجمركية ورسوم التسجيل

توقيع على اتفاقية بقيمة 320 مليون ريال عماني في ملتقى الخليجي للتنقل الأخضر

حوافز وتسهيلات

ومن أجل التوسع في استخدام المركبات الكهربائية، بيّن معاليه أن الوزارة تقدّم حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات الداعمة لهذا التوجه، شملت إعفاء المركبات الكهربائية بنسبة 100% من الضريبة الجمركية ورسوم التسجيل، إلى جانب تحديد ضريبة القيمة المضافة بنسبة 0% لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من 1 يوليو 2023، مع إمكانية تمديدها، وذلك في خطوة تهدف إلى تحفيز الإقبال على وسائل النقل النظيفة وتعزيز التحول نحو منظومة نقل مستدامة وصديقة للبيئة.

مستقبل النقل الثقيل

وأشار معاليه إلى أن الجهود تمتد لتشمل مستقبل النقل الثقيل من خلال تشجيع استخدام الهيدروجين في الشاحنات لمسافات طويلة، إلى جانب التعاون مع وكلاء السيارات لتقديم عروض تنافسية تعزز انتشار المركبات الكهربائية. كما تعمل الوزارة على تركيب أكثر من 350 شاحنًا عامًا بحلول عام 2027، بقدرات لا تقل عن 120 كيلوواط على الطرق الرئيسة، مع تنفيذ شواحن سريعة في المنافذ الحدودية، وتطوير محطة لتزويد السفن بالطاقة الكهربائية في ميناء صحار دعمًا للنقل البحري المستدام. وتتكامل هذه المبادرات مع خطط تطوير منظومة النقل متعدد الوسائط، بما في ذلك مشاريع السكك الحديدية ومترو مسقط، بما يعزز تنافسية القطاع اللوجستي ويواكب مستهدفات التنمية المستدامة.

مراحل الحياد الصفري الكربوني

وأوضح معاليه أن الوزارة أطلقت برنامجًا متكاملًا لخفض انبعاثات الكربون في قطاعات النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، التي تمثل نحو 20% من إجمالي الانبعاثات الكربونية في سلطنة عُمان، حيث تم وضع خطة تنفيذية لتحقيق الحياد الصفري الكربوني على ثلاث مراحل تمتد حتى عام 2050.

المرحلة الأولى تستهدف خفض الانبعاثات بنسبة 3% بحلول عام 2030، من خلال الوصول الى 25% من المركبات المسجلة الجديد الجديدة بحلول 2030، وخفض الانبعاثات بنسبة 40% من

المعدات الثقيلة، واعتماد الوقود الحيوي في وسائل النقل العام، وتحويل بعض معدات الموانئ إلى معدات كهربائية واستحداث آليات جديدة تسهم في خفض الانبعاثات عوضا عن تغير المعدات كاملة او استبدالها.

أما المرحلة الثانية، فتهدف إلى خفض الانبعاثات بنسبة 34% بحلول عام 2040، عبر إدخال أكثر من 20 ألف مركبة كهربائية جديدة، للوصول إلى 66% من إجمالي المركبات الجديدة، إلى جانب تحديد العمر التشغيلي لمركبات النقل العام، وإنشاء مركز إقليمي لتزويد السفن بالوقود الأخضر، وتطوير محطات الحافلات والمباني لتركيب الألواح الشمسية وتشجيع استخدام الشاحنات بالهيدروجين.

فيما تستهدف المرحلة الثالثة الوصول إلى خفض للانبعاثات بنسبة 100% بحلول عام 2050، من خلال التحول الكامل إلى تقنيات الهيدروجين والكهرباء في الشاحنات والمعدات الثقيلة، ووصول نسبة المركبات الخفيفة الجديدة إلى 100%، بما يحقق أهداف الحياد الصفري لسلطنة عُمان.

مركز عُمان للوجستيات

وتطرق معاليه إلى مركز عُمان للوجستيات موضحًا أن المركز يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للسلطنة كمركز لوجستي عالمي من خلال توقيع اتفاقيات استثمارية وتنفيذ مشاريع استراتيجية، أبرزها النظام الوطني لمجتمع الموانئ والتحول الرقمي للقطاع اللوجستي، إضافة إلى دراسات الأسواق لتعزيز القدرات التنافسية، وبرامج تدريبية وتأهيلية لتطوير الكفاءات الوطنية، كما يعمل المركز على فصل تنظيم التوصيل السريع من الخدمات البريدية مما أعطى قيمة مضافة وخدمة أفضل للمستهلك وتوفير أكثر من 330 وظيفة جديدة للعمانيين وجعلها بيئة تنافسية للعمل الجزئي للعمانيين.

وأكد معاليه أن المركز يواصل تنفيذ مشاريع مستقبلية تهدف إلى تعزيز البنية الأساسية وتطوير الخدمات اللوجستية، من بينها مشروع النقل الجوي المتقدم، ومبادرة نقل المعادن من ثمريت إلى صلالة عبر سكك الحديد، ومبادرات لتعظيم التبادل التجاري مع منطقة القرن الإفريقي وربط آسيا الوسطى، إضافة إلى مشاريع الربط مع العراق عبر ممرات النقل الدولية. كما يعمل المركز على تعزيز التنسيق بين الموانئ والمدن الصناعية لضمان تدفق سلس للبضائع والخدمات عبر نظام مجتمع الموانئ والمنصات الرقمية للتتبع، ويستقطب الشركات العالمية والمحلية من خلال تطوير بيئة استثمارية متكاملة تشمل التخزين المبرد، والتقنيات الحديثة للنقل، والمناطق الاقتصادية والحرة، مع التركيز على تحسين البنية الأساسية، مثل طريق "خزائن"، الذي يسهم في تسهيل الربط بين المشاريع اللوجستية والموانئ، بما يعزز كفاءة سلاسل التوريد الوطنية ويدعم مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي إقليمي.

بنية أساسية متكاملة تدعم رؤية 2040

واختتم معالي المهندس سعيد المعولي، وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، حديثه بالتأكيد على أن الوزارة تعمل على تنفيذ حزمة متكاملة من المبادرات التي تستهدف تحقيق أعلى مستويات التكامل في منظومة النقل، بما يتماشى مع توجهات رؤية عُمان 2040.

موضحًا أن هذه المبادرات تشمل تطوير شبكة الطرق لتعزيز الربط بين المحافظات والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية، وتسهيل حركة النقل البري، والحد من الزمن المستغرق للتنقل، بما يدعم كفاءة سلاسل التوريد الداخلية، مشيرًا إلى التوسع في الحلول الرقمية عبر تطوير أنظمة إدارة العمليات اللوجستية، ومن أهمها النظام الوطني لإدارة وتتبع وسائط النقل، الذي يسهم في تحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، ورفع كفاءة العمليات، وتعزيز السلامة والامتثال.

بحجم استثمار يتجاوز 125 مليون دولار..

افتتاح مجمّع الغيث للصناعات الكيميائية في مدينة صور الصناعية

صور - الدقم :

شهدت مدينةُ صور الصناعية، التابعة لـ"مدائن"، افتتاحَ مجمّع الغيث للصناعات الكيميائية بإجمالي حجمِ استثمارٍ يتجاوز 125 مليون دولار، والذي يُقام على مساحةٍ تبلغ 200 ألف متر مربع، ليصبح واحدًا من أكبر المجمعات الصناعية الكيميائية المتخصصة في سلطنة عُمان، وأكبرَ استثمارٍ صناعيٍّ خاص في محافظة جنوب الشرقية.

رعى حفلَ الافتتاح معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بحضور معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وعددٍ من أصحاب السعادة والمسؤولين في القطاعين العام والخاص.

وقال المهندس ناصر بن حمود المبسلي، مدير عام مدينة صور الصناعية، إن مجمّع الغيث للصناعات الكيميائية يمثل إضافةً نوعيةً لمنظومة الاستثمار الصناعي في المدينة الصناعية، حيث يُسهم في تعزيز القيمة المحلية المضافة من خلال إنتاج مواد كيميائية متخصصة تدعم سلاسل الإمداد لعددٍ من القطاعات الحيوية كالنفط والغاز والصناعات التحويلية، ويُعزز فرص التوظيف للعُمانيين ونقل المعرفة، إلى جانب دوره في تحفيز الابتكار الصناعي وتحقيق الاكتفاء المحلي لبعض المواد الأساسية والمواد الأولية للصناعات.

وأضاف في كلمته أن مدينة صور الصناعية استقطبت استثماراتٍ في قطاعاتٍ متنوعة، حيث يتجاوز إجمالي حجم الاستثمار فيها حاليًا حوالي 2.3 مليار ريال عُماني، مما يعكس ثقة المستثمرين بالبنية الأساسية المتطورة والبيئة الاستثمارية الجاذبة، وتبرز قطاعاتُ الصناعات البتروكيماوية، والصناعات الكيميائية، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية من بين أبرز المجالات الواعدة، إلى جانب مشاريع الطاقة والمشتقات النفطية.

وأشار إلى أنه يُجرى حاليًا إعادةُ تخطيطِ المخطط العام للمدينة الصناعية بما يتناسب مع الفرص الاستثمارية الواعدة فيها، كما تقوم مدينة صور الصناعية بإعداد التصاميم التفصيلية لأعمال البنية الأساسية لمرفق صناعة وصيانة السفن، مما سيسهم في توفير فرص استثمارية في قطاع صناعة وصيانة السفن والأعمال الأخرى المصاحبة، بالإضافة إلى توفير المدينة الصناعية فرصًا استثماريةً واعدةً في قطاع التعدين والقطاع اللوجستي، مدعومةً بالحوافز والتسهيلات.

وأكّد فهد بن عيسى الصالحي، مدير مصنع الغيث للصناعات الكيميائية (فرع سلطنة عُمان)، أن المجمع يضم خمسة مصانع رئيسة تشمل: مصنع إنتاج الكلور القلوي الأساسي، وينتج الصودا الكاوية السائلة بطاقة 51 ألف طن سنويًا، وطاقة إضافية تحت الإنشاء تصل إلى 90 ألف طن، ومصنع إنتاج الصودا الكاوية قشور بطاقة 20 ألف طن سنويًا، مع طاقة إضافية مماثلة تحت الإنشاء، وأيضًا مصنع إنتاج حمض الهيدروكلوريك بطاقة 70 ألف طن، وطاقة إضافية تحت الإنشاء تصل إلى 120 ألف طن، وكذلك مصنع إنتاج هيبوكلوريت الصوديوم بطاقة 15 ألف طن، مع طاقة إضافية مماثلة تحت الإنشاء، بالإضافة إلى مصنع إنتاج كلوريد الكالسيوم بطاقة 40 ألف طن، إضافةً إلى طاقة إضافية مشابهة تحت الإنشاء.

وقال في كلمته إن المجمع يضم وحدتين صناعيتين قيد التطوير، وهما: مصنع لإنتاج كلورو السيلان بطاقة 15 ألف طن سنويًا، حيث يعد المصنع الأول على مستوى الشرق الأوسط وسيكون داعمًا لصناعات السيلكون والطاقة الشمسية، وكذلك مصنع آخر لثاني أكسيد الكربون بطاقة 20 ألف طن سنويًا، لدعم قطاعات النفط والغاز والمياه والغذاء.

وأضاف أن المجمع يوفر أكثر من 100 فرصة عمل في مرحلته الأولى، على أن يتجاوز عدد العاملين العُمانيين 175 موظفًا مع اكتمال التوسعات المستقبلية، وقد تم تصميم المشروع وفق أعلى معايير السلامة والاستدامة المعتمدة، ويُعد نموذجًا للتكامل الصناعي بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، نظرًا لكون شركة الغيث من أبرز الشركات الصناعية الرائدة في المنطقة، ويأتي افتتاح المجمّع ضمن خطط الشركة لتوسعة قدراتها الإنتاجية خلال السنوات المقبلة، واستهداف أسواق محلية وإقليمية وعالمية من خلال منتجات عالية الجودة تلبي احتياجات قطاعات عديدة.

يقام المجمع على مساحة تبلغ 200 ألف متر مربع ويوفر أكثر من 100 فرصة عمل في مرحلته الأولى

يُعد واحدًا من أكبر المجمعات الصناعية الكيميائية المتخصصة في سلطنة عُمان، وأكبرَ استثمارٍ صناعيٍّ خاص في محافظة جنوب الشرقية

بتكلفة إنشائية تقدر بـ 36 مليون ريال عُماني

افتتاح مصنع لإنتاج الأعلاف الحيوانية والأحياء المائية بمدينة خزائن الاقتصادية

بركاء - الدقم :

افتتحت المرحلة الأولى لمصنع إنتاج الأعلاف الحيوانية والأحياء المائية، التابع للشركة العُمانية للمنتجات الحيوية ـ إحدى الشركات التابعة لشركة المطاحن العُمانية- بتكلفة إنشائية تقدر بنحو 36 مليون ريال عُماني، وذلك بمدينة خزائن الاقتصادية في محافظة جنوب الباطن. .وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمرحلة الأولى 48 ألف طن من الأعلاف الحيوانية و15 ألف طن من الأعلاف المائية سنويًّا، وهي كمية من شأنها أن تغطي نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلي، وتمنح المستثمرين في قطاع الاستزراع السمكي نموذجًا مستقرًّا في الإمداد.

رعى افتتاح المصنع معالي الدكتور سعود بن حمود الحبسي وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه. ويوفر المصنع منتجات محلية عالية الجودة تسهم في تقليل الاعتماد على الأعلاف المستوردة، مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي كما سيعمل على تطوير سلاسل القيمة المرتبطة بالثروة الحيوانية والسمكية.

واطلع معالي الدكتور وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه على مراحل التصنيع بدءًا من المواد الخام وصولًا إلى المنتج النهائي، كما اطلع على أبرز التقنيات المستخدمة في إعادة تدوير المتبقيات الزراعية الخضراء.ومع اكتمال المراحل الثلاث للمشروع خلال الأعوام 2027 – 2030، من المتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية بنسبة كبيرة تتيح لسلطنة عُمان التحول من مستورد رئيسي للأعلاف المائية إلى منتج قادر على المنافسة في الأسواق الإقليمية.

ويعتمد المصنع على إعادة تدوير المتبقيات الزراعية الخضراء وتحويلها إلى أعلاف عالية القيمة الغذائية، في خطوة تتماشى مع توجه سلطنة عُمان نحو الاقتصاد الحيوي واستخدام الموارد المحلية لخفض التكلفة وتقليل الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة.

وسيسهم المصنع في تقليل الهدر الزراعي، وتوليد منتجات غذائية بديلة للحشائش المستوردة، ودعم مشاريع تربية المواشي والأغنام، بالإضافة إلى تعزيز استدامة الاستزراع السمكي.

المحلي والإقليمي، يواكب أحدث المستجدات في علوم تغذية الحيوان وصناعة الأعلاف ويوفر للمربين خيارات محسّنة تساعدهم على رفع الأداء الإنتاجي وخفض التكلفة.

ويشغّل المصنع فريق وطني متميز، حيث وصلت نسبة التعمين إلى أكثر من 95 بالمائة، ما يعكس الثقة بقدرات الشباب العُماني، ويجسّد دور القطاع الصناعي في توفير وظائف نوعية وبناء كوادر وطنية مؤهلة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمرحلة الأولى 48 ألف طن من الأعلاف الحيوانية و15 ألف طن من الأعلاف المائية سنويًّا

يشغّل المصنع فريق وطني متميز، حيث وصلت نسبة التعمين إلى أكثر من 95 بالمائة

سعادة عيسى العزري، الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء لـ الدقم Duqm Economy:

محكمة الاستثمار والتجارة تسرّع التقاضي وتعزز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال

المحكمة تواكب التحولات الاقتصادية الكبرى وتعتمد منظومة رقمية متقدمة لإدارة القضايا وتسريع الإجراءات

مسقط - الدقم Duqm Economy :

قال سعادة عيسى بن حمد العزري، الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء، إن صدور المرسوم السلطاني رقم (2025/35) بإنشاء "محكمة الاستثمار والتجارة" وإصدار قانونها يُمثل محطة مفصلية في مسار تطوير المنظومة القضائية والاقتصادية في سلطنة عُمان، ويعكس رؤية استراتيجية متكاملة تستجيب لمتطلبات المرحلة المقبلة، في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها السلطنة.

وأوضح سعادته في حديثه لـ الدقم Duqm Economy أن إنشاء المحكمة يأتي لمواكبة التحولات الاقتصادية الكبرى، وتهيئة بيئة قضائية متخصصة تضمن سرعة الفصل في المنازعات التجارية والاستثمارية، بما يعزز ثقة المستثمرين، ويرفع من كفاءة منظومة الأعمال، ويخدم التوجه الوطني نحو تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات النوعية.

وأشار إلى أن الدوافع الرئيسة لإنشاء المحكمة تتمثل في الحاجة إلى إطار قضائي متخصص قادر على التعامل مع القضايا التجارية المعقدة، المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية والعقود الحديثة، بما ينسجم مع توجهات سلطنة عُمان نحو بناء اقتصاد تنافسي، مؤكداً أن المحكمة تهدف إلى ترسيخ معايير العدالة المتخصصة، وتسريع الإجراءات، وتحسين جودة الأحكام، من خلال قضاة ذوي خبرة وخلفيات قانونية راسخة في مجالات التجارة والاستثمار.

وأكد سعادته أن إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة يعكس انتقال القضاء إلى نموذج أكثر احترافية وكفاءة، يقوم على التخصص وتوظيف التقنيات الحديثة، وربط المنظومة القضائية بالاحتياجات الواقعية للاقتصاد الوطني، بما يسهم في تعزيز التنافسية الدولية لسلطنة عُمان ودعم بيئة الأعمال.

مكاسب تسريع إجراءات التقاضي

وحول الفوائد المتوقعة من تسريع إجراءات التقاضي، أشار سعادة الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء إلى أن سرعة الفصل في القضايا التجارية تمثل أحد أهم المكاسب لقطاع الأعمال، لما لها من أثر مباشر في تحسين بيئة الاستثمار ومنع تعطل المشاريع أو تجميد رؤوس الأموال لفترات طويلة.

وأوضح أن تقليص مدد التقاضي ينعكس إيجاباً على خفض التكاليف التشغيلية والقانونية التي تتحملها الشركات، مشيراً إلى أن قانون محكمة الاستثمار والتجارة نظم مدد التقاضي للحد من طول النزاعات، حيث أوجبت المادة (28) الفصل في الدعوى خلال مدة لا تتجاوز 90 يوماً من تاريخ الإحالة، مع جواز المد لمدة 45 يوماً لأسباب جدية.

وأردف أن سرعة الإجراءات تعزز الثقة في قدرة الجهاز القضائي على حماية الحقوق بكفاءة، وتسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين تصنيف السلطنة في مؤشرات إنفاذ العقود وسهولة ممارسة الأعمال.

تعزيز ثقة المستثمرين

وأكد سعادته أن إنشاء محكمة متخصصة في قضايا الاستثمار والتجارة يمثل خطوة نوعية في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، من خلال توفير بيئة قضائية أكثر احترافية وشفافية، وسرعة في الفصل في المنازعات.

وقال: أن المستثمر يبحث دائماً عن منظومة قضائية واضحة ومتخصصة وقادرة على إنفاذ الحقوق بكفاءة، وهو ما تحققه هذه المحكمة من خلال وجود قضاة ملمين بجوانب التجارة والاستثمار، وقادرين على استيعاب المعاملات الحديثة والعقود العابرة للحدود، وإصدار أحكام دقيقة وعالية الجودة.

تقليص مدد التقاضي للحد من التكاليف التشغيلية والقانونية والفصل في القضايا خلال 90 يومًا مع إمكانية التمديد لأسباب جدية

المحكمة مرجع قضائي للنزاعات بين المستثمرين الأجانب والشركاء المحليين والتعامل مع العقود الاستثمارية العابرة للحدود وفق القانون الدولي الخاص

وأضاف أن وضوح الاختصاص القضائي ووجود محكمة واحدة معنية بهذه المنازعات يقلل من طول الإجراءات، ويعزز جودة الأحكام، ويرسل رسالة واضحة للمستثمرين بأن سلطنة عُمان ماضية في بناء بيئة أعمال مستقرة ومحفزة، ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.

سرعة الفصل ودقة الأحكام

وأكد سعادة عيسى العزري حرص محكمة الاستثمار والتجارة على تحقيق التوازن بين سرعة الفصل في المنازعات وضمان دقة الأحكام وجودتها، من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات والتقنيات والضوابط القانونية.

وأشار إلى أن التخصص القضائي، والتحول الرقمي، والالتزام بالمدد الزمنية، والتكامل مع الجهات الحكومية، كلها عناصر تسهم في تقليص الوقت دون الإخلال بضمانات العدالة، بما يعزز ثقة المتقاضين والمستثمرين في القضاء العماني.

دعم التحكيم التجاري

وفيما يتعلق بدور المحكمة في تعزيز منظومة التحكيم التجاري، ذكر سعادته أن المحكمة تشكل رافداً مهماً للتحكيم، من خلال توفير مظلة قضائية متخصصة لمعالجة ما يتصل بتنفيذ أحكام المحكمين أو الطعون المتعلقة بها، بما يرفع الثقة في اللجوء إلى التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاعات.

لافتًا إلى أن المحكمة ستعمل بتكامل مع مراكز التحكيم المحلية والدولية، وستسهم في تعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز جاذب لتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية.

مرجع قضائي موحد للنزاعات الاستثمارية

وأكد سعادته أن محكمة الاستثمار والتجارة مؤهلة لتكون المرجع القضائي المختص بالنظر في النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والشركاء المحليين أو الجهات الحكومية، متى كانت ذات طبيعة تجارية أو استثمارية، بما يوفر منصة قضائية موحدة وشفافة تدعم الحوكمة وتعزز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية حديثة للعقود العابرة للحدود

كما أوضح العزري أن المحكمة تتعامل مع العقود الاستثمارية العابرة للحدود وفق منهجية تراعي قواعد القانون الدولي الخاص، ومبدأ سلطان الإرادة، والمعايير المتعارف عليها في التجارة الدولية، بما يضمن الفصل في المنازعات ذات الامتداد الدولي بكفاءة واحترافية.

الحد من طول أمد النزاعات وتقليل التكاليف

مبيناً أن المحكمة ستسهم في الحد من طول أمد النزاعات التجارية، وتقليل التكاليف على المستثمرين، من خلال التخصص القضائي، والتحول الرقمي، وتهيئة الدعوى، والتكامل التقني مع الجهات الحكومية، بما يضمن عدالة ناجزة وتكلفة أقل، ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى تخصيص فريق متخصص في مكتب تهيئة الدعوى يعمل على مدار الساعة، للتدقيق على الدعاوى واستيفاء متطلبات القيد قبل عرضها على الدوائر القضائية، بما يسهم في تسريع الدورة القضائية وضمان جودة الإجراءات.

اختصاصات شاملة وطبيعة القضايا

وأوضح سعادته أن محكمة الاستثمار والتجارة تختص بالنظر في طيف واسع من المنازعات التجارية والاستثمارية، وفق ما نص عليه المرسوم السلطاني رقم (2025/35)، بما ينسجم مع التوجه نحو إيجاد قضاء متخصص قادر على التعامل مع تعقيدات بيئة الأعمال الحديثة.

وتشمل اختصاصات المحكمة المنازعات الناشئة عن الأنشطة التجارية، والعقود الاستثمارية، والمشروعات المشتركة، ومنازعات الشركات، والأعمال المصرفية والتمويلية، وعقود المقاولات، والتجارة الدولية، إضافة إلى المنازعات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بها من التزامات قانونية ومالية.

وبيّن أن المحكمة تختص كذلك بالنظر في جميع المنازعات المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، متى كانت بطبيعتها تجارية أو استثمارية، بما في ذلك العقود المبرمة مع الجهات المشغلة والمستثمرين المحليين والأجانب، والشركات العاملة في تلك المناطق، بما يضمن وجود قضاء متخصص يواكب احتياجات المستثمرين في هذه المناطق ذات الأطر التشريعية الخاصة.

تنسيق مؤسسي ومنظومة رقمية متكاملة

وأضاف سعادته أن إنشاء المحكمة جاء ضمن منظومة متكاملة تتطلب تنسيقاً مباشراً مع الجهات الاقتصادية، مثل جهاز الاستثمار العُماني، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، لضمان سرعة وفاعلية معالجة النزاعات الاستثمارية.

وأوضح أن المحكمة تطبق منظومة متقدمة لإدارة القضايا رقمياً، حيث يتم إيداع الدعاوى وتداول المذكرات والاطلاع على الملفات إلكترونياً، مع تكامل تقني شامل مع عدد من الجهات الحكومية، من بينها شرطة عُمان السلطانية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة العدل والشؤون القانونية، ومنصة «توثيق» الإلكترونية.

عدالة ناجزة لدعم استقرار الاستثمارات وقضاة متخصصون للتعامل مع القضايا التجارية المعقدة

ترسيخ معايير العدالة المتخصصة وتحسين جودة الأحكام مع منظومة قضائية واضحة وفعّالة للمستثمرين

تكامل مباشر مع رؤية عُمان 2040

وحول مدى تكامل المحكمة مع أهداف رؤية عُمان 2040، أوضح العزري أن إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة يتكامل بصورة مباشرة مع مرتكزات الرؤية، التي أولت تطوير بيئة الأعمال وتحسين كفاءة الجهاز القضائي أولوية محورية لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

وذكر سعادته أن الرؤية تحرص على ضرورة إيجاد منظومة عدلية متخصصة وسريعة وشفافة، قادرة على دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو ما تجسده هذه المحكمة بوضوح، من خلال تقليص مدد التقاضي، واعتماد إجراءات أكثر مرونة، وتوفير قضاة متخصصين في منازعات الاستثمار والتجارة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الأحكام وسرعة الفصل فيها.

وأضاف أن هذه الخطوة تمثل تعزيزاً لركيزة الاقتصاد التنافسي القائم على القطاع الخاص، عبر توفير بيئة قضائية مستقرة تشجع المستثمرين وتزيل المعوقات المرتبطة بتعقيد المنازعات التجارية، علاوة على تكامل المحكمة مع أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، من خلال تبني نماذج عمل حديثة وأنظمة رقمية ترتكز على الكفاءة والابتكار.

وأكد أن التحول الرقمي والتخلي عن العمل الورقي وربط الإجراءات القضائية بالمنصات الإلكترونية يسهم في رفع تصنيف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية ذات الصلة، مثل مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

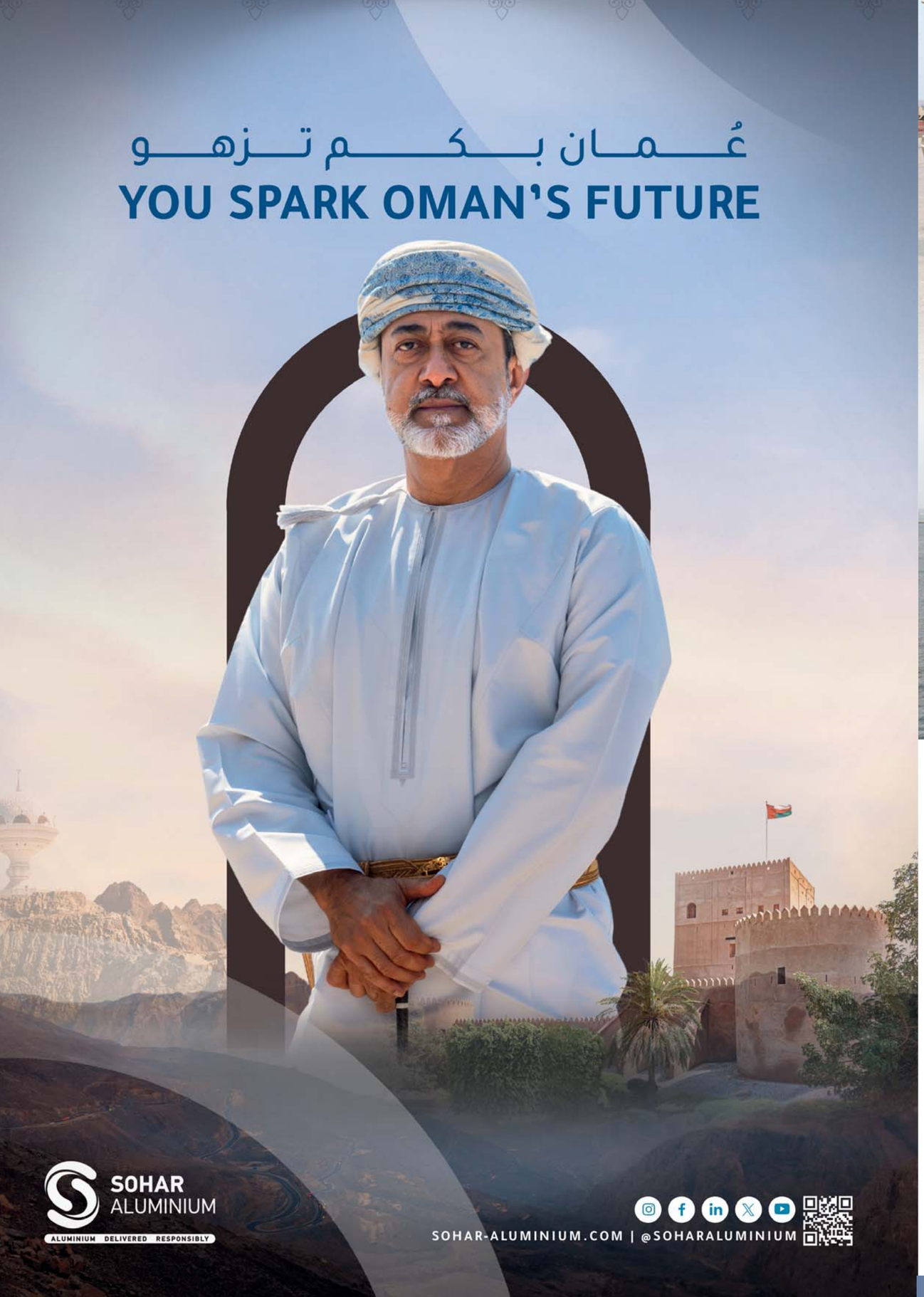

طرق الدقم

ذات مواصفات عالمية تُمكّن من نقل الحمولات الثقيلة والضخمة بكفاءة عالية

الدقم - الدقم:

أكدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جاهزيتها اللوجستية العالية لاستقبال ونقل الحمولات الضخمة والثقيلة عبر شبكة طرق حديثة تمتاز بمواصفات عالمية، بما يرسّخ مكانتها كمركز إقليمي لعمليات النقل المتخصص للمشروعات الكبرى، ومنها توربينات الرياح العملاقة التي استقبلها ميناء الدقم مؤخرًا ضمن مشروعي "رياح 1" و"رياح 2".

وتتمتع شبكة الطرق في الدقم باتساع كبير ونظام هندسي متقدّم يتيح حركة آمنة وسلسة للشاحنات والمعدّات الضخمة، حيث تم تصميمها لتتحمّل أوزانًا عالية وأحجامًا استثنائية، بما في ذلك مكوّنات الطاقة المتجددة مثل الأبراج الفولاذية الطويلة وشفرات الرياح التي تتجاوز أطوالها 90 مترًا، إضافة إلى غيرها من البضائع الثقيلة المرتبطة بالمشروعات الصناعية والاستراتيجية.

وأوضح المهندس أحمد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن البنية الأساسية للطرق الداخلية والخارجية صُممت لتتكامل مع قدرات ميناء الدقم، الذي نجح في مناولة ونقل شحنات توربينات الرياح العملاقة بكفاءة عالية، مؤكدًا أن هذا التكامل اللوجستي يشكل ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات الصناعية والطاقة المتجددة.

وأشار عكاك إلى أن الشوارع العريضة والمسارات المتعددة ووجود مخارج مخصصة لحركة الشاحنات الثقيلة تُمكّن من نقل البضائع بمختلف أحجامها وأوزانها دون التأثير على انسيابية الحركة أو السلامة المرورية، ما يجعل الدقم وجهة مثالية للمشروعات التي تعتمد على نقل معدات ذات أبعاد خاصة أو حمولة كبيرة.

ويؤكد هذا التفوق اللوجستي قدرة الدقم على دعم المشروعات الوطنية الضخمة، وتعزيز تنافسية سلطنة عُمان في قطاعي النقل والطاقة المتجددة، وترسيخ موقعها كبوابة إقليمية لحركة التجارة والصناعات المستقبلية.

المهندس أحمد عكعاك: البنية الأساسية للطرق صُممت لتتكامل مع قدرات ميناء الدقم الذي نجح في مناولة ونقل شحنات توربينات الرياح العملاقة بكفاءة عالية

سعادة الشيخ فيصل الرواس رئيس مجلس
إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان لـ الدقم Duqm Economy:

الغرفة شريك أساسي في تعزيز تنافسية الاقتصاد وتوسيع قاعدة الاستثمار

عدد السجلات التجارية المنتسبة للغرفة بلغ 478,750 سجلًا حتى نوفمبر 2025

مسقط - الدقم Duqm Economy :

تُعدّ غرفة تجارة وصناعة عُمان إحدى المؤسسات الوطنية المحورية التي تسهم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، انطلاقًا من دورها كممثل رئيسي للقطاع الخاص وشريك فاعل للحكومة في صياغة السياسات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال. فمنذ تأسيسها، أسهمت الغرفة في ترسيخ تنافسية الاقتصاد العماني وتمكين رواد الأعمال واستقطاب الاستثمارات بما يتماشى مع مستهدفات "رؤية عُمان 2040".

وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، إن الغرفة تفخر بالدور الوطني الذي تضطلع به في تعزيز مسيرة النهضة المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالةِ السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ، وتتشرف الغرفة بأن ترفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لجلالته بمناسبة تسلمه مقاليد الحكم، مؤكدة اعتزازها بالرؤية الحكيمة التي أرساها جلالته لبناء دولة المؤسسات وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة.

وأوضح سعادته لـ الدقم Duqm Economy أن القطاع الخاص حظي منذ انطلاق عهد النهضة المتجددة باهتمام سامٍ ورعاية كريمة، تجسدتا في توجيهات جلالته المستمرة لتعزيز دوره كشريك محوري في الاقتصاد الوطني، وتمكينه من الإسهام في تنويع مصادر الدخل، ودعم المبادرات الاستثمارية، وخلق فرص العمل، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، مؤكّدًا أن هذا الدعم السامي شكل قاعدة متينة لنمو القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

وأضاف سعادته أن الغرفة تثمّن العناية الخاصة التي يوليها جلالته ـ أعزّه الله ـ لتطوير بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي توجهات سامية أسهمت في ترسيخ الثقة في الاقتصاد العُماني وفتح آفاق واسعة أمام المستثمرين. وأكد أن الغرفة، انطلاقًا من هذا التوجيه السامي، تواصل دورها كممثل رئيسي للقطاع الخاص وشريك فاعل للحكومة في صياغة السياسات الاقتصادية وتعزيز التنافسية وتمكين رواد ورائدات الأعمال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان 2040" وتوجهاتها نحو اقتصاد قائم على الابتكار والاستدامة.

ولفت سعادته في السياق ذاته إلى أن الغرفة عملت خلال المرحلة الراهنة على تحويل رؤيتها الاستراتيجية إلى برامج عملية تستند إلى أربعة مسارات رئيسية: تحسين بيئة الأعمال، وتنمية المحافظات اقتصاديًا، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، وتعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص.

مؤكدًا أن الغرفة عززت قنوات التواصل مع الجهات الحكومية لضمان صوت مؤثر للقطاع الخاص في التشريعات الاقتصادية، إلى جانب تطوير منظومة التدريب والتمكين ودعم التحول الرقمي.

عدد السجلات التجارية المنتسبة للغرفة

وأشار سعادته إلى أن عدد السجلات التجارية المنتسبة للغرفة بلغ 478,750 سجلًا حتى نوفمبر 2025، ويعد هذا العدد مؤشرًا واضحًا على النمو المتسارع في النشاط الاقتصادي وتوسع قاعدة القطاع الخاص، مدفوعًا بالسياسات الحكومية المحفزة للاستثمار، وجهود الغرفة في تبسيط إجراءات الانتساب وتطوير الخدمات الرقمية.

وقال: أن هذا التنوع في الانتساب للغرفة يعكس حيوية الاقتصاد العُماني وفاعلية بيئة الأعمال مما يشجع على مواصلة العمل لتعزيز مساهمة هذه المنشآت في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في المحافظات.

تحول رقمي شامل يقوده هيكل مؤسسي جديد

وأوضح سعادته أن التحول الرقمي يمثل إحدى الركائز الرئيسية في استراتيجية الغرفة، حيث تم تدشين منصات رقمية تُعنى بتسجيل الشركات وإصدار التراخيص والتقارير المالية وخدمات التحقق الذكي. كما تعمل لجنة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي على تعزيز هذا التوجه من خلال تطوير منصة رقمية موحدة تعتمد على تحليل البيانات وتقديم خدمات استباقية للمنتسبين.

وأضاف أن الغرفة أصدرت في 15 مايو 2025 مجموعة من القرارات المؤسسية المنظمة لمسار التحول الرقمي، شملت تشكيل اللجنة الإشرافية واللجنة التنفيذية التي تضم ثلاث فرق رئيسية: فريق المشاريع والمبادرات الرقمية، وفريق الاتصال والنفاذ الرقمي، وفريق إدارة التغيير، إلى جانب تشكيل فريق متخصص في تصنيف البيانات.

كما صدر مشروع متكامل لتطوير الموقع الإلكتروني للغرفة، يتضمن تقويم الفعاليات، ودليلًا تشريعيًا رقميًا، ومبادرة "ترابط" لتنظيم الوفود وتعزيز فرص الاستثمار، إضافة إلى تطوير منصة صاحبات الأعمال لتكون قاعدة بيانات ومركزًا للتواصل وتبادل الخبرات.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وبيّن سعادته أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من 75% من منتسبي الغرفة، مؤكدًا أن الغرفة تعمل عبر لجانها وفروعها ولجانها القطاعية على تنسيق برامج تمويلية وتدريبية وتسويقية، إضافة إلى عقد لقاءات مباشرة لرصد التحديات ورفع التوصيات للجهات المختصة.

وأشار إلى الدور المحوري لبرامج التمكين، خاصة برنامج الامتياز التجاري الوطني، والذي أسهم في توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر نموذج الامتياز التجاري. كما نظمت الغرفة معرض الامتياز التجاري العُماني–السعودي بمشاركة 130 علامة تجارية، وتوقيع 23 اتفاقية ومذكرة تعاون، في خطوة تعزز التكامل الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية.

دعم التوسع الخارجي وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية

وأكد سعادة الشيخ فيصل الرواس أن القطاع الخاص العُماني أصبح أكثر نضجًا واستعدادًا للتوسع الخارجي، مشيرًا إلى أن الغرفة نظمت خلال العامين الماضيين أكثر من 30 منتدى أعمال دوليًا، إلى جانب تنظيم المعارض المتخصصة داخل سلطنة عُمان وخارجها، وتوفير أجنحة لعرض المنتجات العُمانية في الفعاليات العالمية الكبرى.

ولفت إلى الدور المحوري للعلامة التجارية "صنع في عُمان" في تعزيز تنافسية المنتج العُماني، وإلى دور لجنة اوبكس في فتح قنوات تسويقية جديدة للصادرات.

وأوضح أن لجنة المعارض ودائرة تنظيم المعارض تعملان بتناغم لتحديد أولويات القطاعات والمنتجات، وتنفيذ الخطط السنوية للمعارض بما يعزز حضور القطاع الخاص محليًا ودوليًا.

رسالة ثقة للمستثمرين

وقال سعادته إن المؤشرات الدولية تؤكد قوة الاقتصاد العُماني وقدرته على استيعاب التحولات العالمية، داعيًا أصحاب الأعمال إلى تبني نماذج أعمال أكثر مرونة وابتكارًا، والاستثمار في القطاعات المستقبلية مثل الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، واللوجستيات، والسياحة، والتقنيات الحديثة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 75% من منتسبي الغرفة، وتعمل على برامج تمويلية وتدريبية وتسويقية

تركز الغرفة على تحسين بيئة الأعمال، تنمية المحافظات، توسيع التنويع الاقتصادي، وتعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص

المؤشرات الدولية تؤكد قوة الاقتصاد العُماني وقدرته على استيعاب التحولات العالمية

حظي القطاع الخاص منذ انطلاق عهد النهضة المتجددة باهتمام سامٍ ورعاية كريمة

14 مبادرة نوعية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية

وأشار سعادته إلى أن الغرفة أطلقت أكثر من 14 مبادرة في السنوات الأخيرة، من أبرزها:

- مبادرة تمويل العقود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- برنامج الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص
- برنامج الامتياز التجاري الوطني

كما أعدت الغرفة دراسة تحليلية شاملة عبر مركز البحوث والدراسات حول تنافسية بيئة الأعمال مقارنة بدول مجلس التعاون والدول المتقدمة، مع وضع توصيات لتحسين التنافسية الوطنية.

وأضاف سعادته: أن الغرفة نظمت منتديات أعمال دولية وإقليمية لتعزيز جاذبية سلطنة عُمان للاستثمار، وأسهمت في تطوير منظومة التشريعات الاقتصادية عبر نقل مرئيات القطاع الخاص إلى الجهات التشريعية، بما يدعم أهداف رؤية "عُمان 2040" في بناء اقتصاد تنافسي قائم على الابتكار والاستدامة.

بيئة تشريعية جاذبة وآفاق واسعة للنمو

وأكد سعادته أن البيئة التشريعية في سلطنة عُمان شهدت تطورًا نوعيًا بصدور قوانين حديثة مثل:

قانون الاستثمار الأجنبي – قانون الشراكة – قانون الإفلاس – قانون الشركات التجارية، إضافة إلى الحوافز التنافسية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

وأشاد بالدور الحيوي لمجالس الأعمال المشتركة التي أنشأتها الغرفة مع 12 دولة، بوصفها أداة لتعزيز الروابط التجارية وتوسيع قاعدة التنوع الاقتصادي.

الاقتصاد في دولة البوسعيد

د. أحمد بن حميد التوبي - باحث في التاريخ العُماني

أولت الدولة البوسعيدية منذ بداية تأسيسها في القرن الثامن عشر الميلادي عام 1744م اهتماما بالاقتصاد على اعتباره ركيزة أساسية للدولة، فاهتم الإمام أحمد بن سعيد مؤسس الدولة البوسعيدية بميناء مسقط، فنشطت التجارة فيه بشكل كبير، وفي إطار اهتمامه بالتجارة بنى علاقات تجارية مع مناطق مثل الممالك الهندية، وجزيرة موريشيوس الفرنسية، وقد ازدهرت مسقط كثيرا في عهود خلفاء الإمام أحمد بن سعيد، حيث كانت أغنى موانئ الخليج العربي، وبلغت تجارة الخليج التي تمر عبر مسقط في العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي ما يعادل خمسة أثمان مجموع تلك التجارة.

توغّل التجار العمانيون في مناطق البر الإفريقي

وشجع السيد سعيد بن سلطان التجارة، ونتيجة لذلك التشجيع توغّل التجار العمانيون في مناطق البر الإفريقي، ووصلوا إلى مناطق البحيرات الاستوائية، حيث وصلت أول قافلة عربية إلى مملكة بوغندا على شواطئ بحيرة فيكتوريا عام 1843م، وتاجر العُمانيون بالعاج والصمغ، وأسسوا المراكز التجارية في داخل القارة الإفريقية ومناطق البحيرات الاستوائية. وارتبط بعلاقات تجارية مع عدد من الدول، فقد وقع اتفاقية تجارية مع فرنسا عام 1844م، كما وقع قبل ذلك اتفاقيات تجارية مع الجزر التابعة لها، وهما جزيرتي موريشيوس وبوربون الفرنسية. ونشطت التجارة بين عمان والولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الاتفاقية بينهما عام 1832م، حيث كانت السفن الأمريكية تحمل منتجات كثيرة إلى أمريكا، مثل: القرنفل، والصمغ، والعاج، والبن، والتمر، وجوز الهند (النارجيل)، وتصدّر الملابس والبارود والبنادق والأدوات المنزلية إلى مسقط وزنجبار. كذلك فقد وقع اتفاقية للصداقة والتعاون التجاري مع البرتغال عن طريق موزمبيق الخاضعة للسيطرة البرتغالية عام 1826م.

الاعتناء بالزراعة

اعتنت دولة البوسعيد بالزراعة بداية منذ عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي عمل على الاهتمام بتوسعة الأفلاج، كذلك فقد اعتنى السيد سعيد بن سلطان بالنشاط الزراعي في زنجبار وتوابعها، وأدخل زراعة القرنفل إلى زنجبار وبمبا، وجلب عددا أخرى من الأشجار لزراعتها، مثل: الأمبا (المانجو)، قصب السكر، البرتقال، الأرز، فنمت الزراعة وازدهرت.

نشاط الحركة الملاحية وزيادة عائدات الجمارك

تطور نشاط الحركة الملاحية وازدادت عائدات الجمارك، ففي عهد السلطان تركي بن سعيد ذكرت التقارير أن أعداد السفن العمانية التي كانت تمارس الملاحة كبيرة في صور وموانئ الباطنة، وعددًا كبيرًا منها كان يبحر بين موانئ المحيط الهندي والخليج العربي، وقد أشرف السلطان فيصل بن تركي على الجمارك بنفسه، فارتفعت العائدات إلى ما يقرب الضعف مما كانت عليه، ومن أعمال السلطان فيصل إصدار عملة "البيسة" وهي عملة نحاسية، مما يدل على تطور ونمو الاقتصاد العُماني.

تقلبات الأحوال الاقتصادية والبحث والتنقيب عن النفط

لم يسر الاقتصاد على وتيرة واحدة، فقد شهدت الأحوال الاقتصادية تقلبات في عهود مختلفة، ومن ذلك الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها العالم، في ثلاثينات القرن العشرين، والتي حدثت في عهد السلطان تيمور بن فيصل، فعمد السلطان تيمور على ممارسة مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية التي ساعدت على التخفيف من حدتها، ومنها أنه استقدام خبراء ماليين من خارج عُمان.

بدأت عملية البحث والتنقيب عن النفط منذ عهد السلطان تيمور بن فيصل، إلا أنه لم يعثر على كميات تجارية منه، واستمرت جهود التنقيب عن النفط في عهد ولده السلطان سعيد بن تيمور حتى عثر على كميات تجارية، وصُدّرت أول شحنة منه عام 1967م.

تطور القطاعات الاقتصادية

تطورت القطاعات الاقتصادية بشكل واضح في النهضة الحديثة في عهد السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-، ولا سيما قطاع النفط والغاز، كذلك فقد تطورت الصناعة، إذ كانت البداية من إنشاء أول مدينة للصناعة وهي مدينة الرسيل الصناعية، ثم توالى إنشاء المدن الصناعية في محافظات سلطنة عُمان الأخرى، وإنشاء المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وشهد الاقتصاد العماني تطورًا هائلًا خلال فترة عهده، وتحولًا كبيرًا من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة والصيد والتجارة إلى اقتصاد حديث يعتمد على النفط والغاز، مع استثمارات ضخمة في البنية الأساسية، والتنمية البشرية من خلال التعليم والرعاية الصحية، وزيادة في تنويع مصادر الدخل. فقد حقق الاقتصاد نموًا مستمرًا بلغ متوسطه 16% سنويًا بين عامي 1970 و2018، وتضاعف حجمه 285 مرة، فيما تضاعف دخل الفرد 43 مرة.

القطاعات الاقتصادية:

قطاع النفط والغاز:

- توفير الدعم الكامل لقطاع النفط والغاز ليصبح المصدر الرئيسي للإيرادات.
- افتتاح مصفاة نفط عُمان في عام 1982.
- بدء تشغيل مشروع "رباب هرويل" الذي يُعتبر أكبر مشاريع شركة تنمية نفط عُمان.
- تطوير صناعات بتروكيماوية ذات قيمة مضافة لتعزيز الإيرادات.

قطاع التجارة والصناعة:

- ازدهار التجارة الداخلية والخارجية.
- تطور المواصلات لتسهيل نقل المنتجات الزراعية والصناعية.
- تطوير موانئ بحرية وجوية كبرى مثل ميناء السلطان قابوس وميناء ريسوت.
- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج تمويلية متنوعة مثل "مورد" و"تأسيس" و"ريادة".

قطاع الزراعة والثروة السمكية:

- العمل على تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء.
- تشجيع تصدير الفائض من المنتجات الزراعية.
- الاستفادة من الثروة السمكية كعنصر أساسي في الاقتصاد.

قطاع السياحة:

- الاهتمام بتطوير السياحة.
- تطوير مدينة العرفان، وهو مشروع متكامل يضم مركزًا للمؤتمرات والمعارض، ومساحات سكنية وتجارية وثقافية.

الموانئ والمطارات:

- إنشاء موانئ بحرية وجوية كبرى، مثل ميناء السلطان قابوس في مطرح وميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية.
- الاستثمار في المطارات والخدمات اللوجستية.

رفاهية المواطنين:

- تحقيق زيادة كبيرة في متوسط دخل الفرد.
- الاهتمام بتحسين جودة الحياة في جميع أنحاء البلاد.
- تعزيز الأمن والأمان وحفظ حقوق الإنسان.

رؤية عُمان 2040

كان ترأس صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه - للجنة الرئيسة لرؤية عُمان 2040 خطوة مهمة في الارتقاء بالقطاع الاقتصادي، وتعزيز التنافسية الاقتصادية في سلطنة عُمان، وفي ظل القيادة الحكيمة لجلالته - أعزه الله -، دخلت عُمان مرحلة جديدة من النهضة المتجددة منذ عام 2020م، تمثلت في إصلاحات اقتصادية وإدارية عميقة، وتطوير الجهاز الحكومي، وتفعيل "رؤية عُمان 2040" الداعية لتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات السياحة واللوجستيات والصناعة وتمكين الشباب.

كما نجحت السلطنة في تحسين قدرتها على إدارة الدين العام وتقليص العجز المالي، وارتفع تصنيفها الائتماني الدولي، الأمر الذي أدى إلى تعزيز ثقة المستثمرين وزاد من تدفق الاستثمارات وتنفيذ مشروعات اقتصادية ضخمة، منها: افتتاح مصفاة الدقم، كما أسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسار الاستدامة المالية.

إرث متجدد واقتصاد يصنع المستقبل

أظهرت الدولة البوسعيدية أن المجد الاقتصادي لا يقوم على الإرث وحده، وإنما يصنعه العمل والحكمة والتخطيط المتقن، وتمضي سلطنة عُمان في عهد جلالة السُّلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه - بخطى راسخة نحو اقتصاد متنوع ومزدهر، مستندةً إلى إرثها البحري والتجاري العريق الذي يشكل مصدر قوة لحاضرها وأساسًا متينًا لمستقبلها.

عمر المحرزي الرئيس التنفيذي لموانئ أسياد والمناطق الحرة لـ الدقم بوابة عُمان الاقتصادية:

أسياد أثبتت كفاءتها في إدارة وتشغيل الموانئ والمناطق الحرة وتستقطب مشاريع تتجاوز قيمتها مليار ريال عُماني

مسقط - الدقم بوابة عُمان الاقتصادية:

أكد عمر بن محمود المحرزي – الرئيس التنفيذي لموانئ أسياد والمناطق الحرة بمجموعة أسياد – أن المجموعة أثبتت خلال السنوات الأخيرة قدرتها على إدارة وتشغيل الموانئ والمناطق الحرة بكفاءة عالية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي الوطني. فقد أسهمت في رفع تنافسية الموانئ العُمانية عالميًا من خلال تطوير البنى الأساسية، وتحسين قدرات المناولة، وتسريع إجراءات التخليص، إلى جانب دورها المحوري في تعزيز تدفق الاستثمارات إلى المناطق الحرة التي أصبحت اليوم من أهم محركات التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان.

وأوضح المحرزي لـ الدقم بوابة عُمان الاقتصادية أن أسياد تعتمد على شبكة واسعة من الشراكات مع مؤسسات محلية ودولية، سواء في تشغيل المحطات المينائية أو تطوير الأنظمة التقنية أو استقطاب المستثمرين، مشيرًا إلى أن هذا الانفتاح أسهم في بناء منظومة لوجستية موثوقة تواكب المعايير العالمية، الأمر الذي شجع الشركات الدولية على اتخاذ الموانئ والمناطق الحرة في سلطنة عُمان مركزًا لعملياتها في المنطقة.

استراتيجية أسياد

وأشار إلى أن استراتيجية أسياد ترتكز على إيجاد بيئة اقتصادية جاذبة عبر توفير خدمات لوجستية متكاملة تشمل التصنيع الخفيف، والخدمات البحرية، والتخزين، والنقل متعدد الوسائط. ويتيح هذا التنوع سلسلة متكاملة للمستثمرين تلبي احتياجاتهم منذ وصول البضائع وحتى التوزيع أو إعادة التصدير، مما يعزز جاذبية سلطنة عُمان لاستثمارات قطاعات متنوعة.

حجم الاستثمارات وخطط التوسع

وعن حجم الاستثمارات الحالية في المناطق الحرة والاقتصادية التي تديرها "أسياد" وخطط التوسع المستقبلية، قال المحرزي إن هذه المناطق شهدت خلال النصف الأول من العام 2025 استقطاب 33 مشروعًا، تجاوزت قيمتها الاستثمارية الإجمالية 1.1 مليار ريال عُماني. وبلغ عدد المشاريع في مرحلة التشغيل والتشغيل التجريبي 8 مشاريع، بحجم استثمار بلغ 33.6 مليون ريال عُماني، فيما يصل عدد المشاريع قيد الإنشاء إلى 21 مشروعًا، بقيمة استثمارية تبلغ 292 مليون ريال عُماني.

عمر المحرزي: تعتمد أسياد على شبكة شراكات واسعة مع مؤسسات محلية ودولية في تشغيل الموانئ وتطوير الأنظمة التقنية واستقطاب المستثمرين

وأوضح أن خطط التوسع تتركز على تطوير مساحات إضافية في المناطق الحرة، ورفع القدرة الاستيعابية للموانئ بما يتواءم مع نمو أحجام المناولة، وزيادة الطلب من قبل المستثمرين.

تطوير الموانئ وتعزيز تنافسيتها

وفيما يخص تطوير الموانئ وتعزيز تنافسيتها، أوضح المحرزي أن أسياد تعمل على تحديث مرافق الموانئ الكبرى، بما في ذلك صلالة وصحار والدقم، عبر إضافة معدات حديثة قادرة على استقبال السفن العملاقة، إلى جانب تعزيز الرقمنة وتسريع دورة العمل، بما يمنح الموانئ ميزة تنافسية واضحة مقارنة بموانئ المنطقة. وتأتي هذه الجهود بهدف رفع كفاءة التشغيل، وتحسين أوقات المناولة، وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة.

وأشار إلى أن إجمالي عدد الحاويات المناولة في موانئ صلالة وصحار والدقم والسويق، إضافة إلى ميناء السلطان قابوس ومرسى الدقم وميناء خزائن البري، بلغ مليونيْن و431 ألفًا و732 حاوية نمطية خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنة بمليونيْن و180 ألفًا و460 حاوية في الفترة نفسها من عام 2024، مسجّلًا بذلك نموًّا بنسبة 12 بالمائة.

أبرز مشاريع التطوير

وعرّج المحرزي في حديثه على أبرز مشاريع التطوير والتحديث في الموانئ والمناطق اللوجستية، موضحًا أن المشاريع تشمل إنشاء محطات جديدة لمناولة الحاويات والبضائع العامة، وتوسيع الساحات التخزينية، وتطوير مناطق مخصصة للصناعات الخفيفة وخدمات التجميع، إلى جانب تبني أنظمة تشغيل ذكية في الموانئ. كما يجري العمل على تطوير مناطق لوجستية متكاملة تربط بين الموانئ والمناطق الصناعية والمطارات.

إسهام الموانئ العُمانية

وبيّن في السياق ذاته أن الموانئ العُمانية تمثل محورًا رئيسيًا لشبكات التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبفضل موقعها الاستراتيجي خارج مضيق هرمز، أصبحت خيارًا مفضلاً للشحن الإقليمي والعالمي. وتعمل أسياد على تعزيز هذا الدور من خلال تقوية الربط بين الموانئ والمناطق الحرة، بما يحول سلطنة عُمان إلى منصة عبور فعّالة للبضائع العابرة والتجارة الدولية.

الاستدامة والابتكار

وحول تطبيق معايير الاستدامة والابتكار، لفت المحرزي إلى أن أسياد تركز على التحول نحو عمليات أقل استهلاكًا للطاقة وأكثر صداقة للبيئة عبر خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، إلى جانب الاستثمار في مبادرات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية في مرافق الموانئ. وأشار إلى أن المجموعة تعتمد على الابتكار في تطوير حلول لوجستية أكثر ذكاءً باستخدام تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة العمليات.

التقنيات الذكية والطاقة النظيفة

وفيما يتعلق بتوظيف التقنيات الذكية والطاقة النظيفة، أشار المحرزي إلى أن أسياد تعتمد على أنظمة تشغيل حديثة من شركات عالمية لإدارة الموانئ، وتستخدم تقنيات التحكم عن بُعد في المعدات الثقيلة، إضافة إلى منصات رقمية متكاملة لتحليل الطلب وإدارة المخزون. كما تعمل على إدخال الطاقة النظيفة في تشغيل بعض المرافق، إلى جانب برامج لخفض البصمة الكربونية.

وأضاف أن تحقيق هذا التوازن يتم عبر اعتماد معايير بيئية صارمة في المشاريع، وتنفيذ خطط لخفض الانبعاثات وإدارة النفايات، واختيار تقنيات تقلل من استهلاك الوقود والطاقة. كما تضمن تقييمات الأثر البيئي دمج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية.

الرؤية الوطنية والدور التنموي

وقال المحرزي ردًا على سؤال حول كيفية ترجمة مجموعة أسياد لرؤيتها في جعل سلطنة عُمان مركزًا لوجستيًا عالميًا: "إن أسياد تعتمد على تطوير منظومة متكاملة من الموانئ والمناطق الحرة والمرافق البرية والبحرية، وتعمل على ربطها بشبكات نقل فعّالة بما يعزّز موقع سلطنة عُمان كقناة تجارية تربط بين القارات الثلاث. ويظهر ذلك في ارتفاع مؤشرات الأداء المتعلقة بالمناولة وعدد السفن وتوسع الخدمات اللوجستية".

أسياد وسلاسل الإمداد العالمية

وفيما يتعلق بالمقومات التي تميز موقع سلطنة عُمان لتكون محورًا رئيسيًا لسلاسل الإمداد العالمية، أوضح المحرزي أن السلطنة تتمتع بموقع استراتيجي مفتوح على المحيط الهندي وبالقرب من أبرز ممرات التجارة الدولية، إضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي، والبنية الأساسية المتطورة التي تشمل الموانئ والمطارات وشبكات الطرق. مؤكدًا أن هذه العوامل تجعل سلطنة عُمان نقطة انطلاق مثالية لسلاسل الإمداد الإقليمية والدولية.

تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040

وعن إسهامات أسياد في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، أكد أن المجموعة تسهم في رفع مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز جاذبية الاستثمار، ودعم الصادرات العُمانية، إلى جانب دورها في التوظيف وتطوير الكفاءات الوطنية. كما تدعم مستهدفات الرؤية عبر تعزيز التكامل بين القطاعات الصناعية واللوجستية وتحفيز بيئة الأعمال.

فرص العمل وتنمية القطاعات الصناعية

وفي رده على سؤال حول توفير فرص العمل وتنمية القطاعات الصناعية، قال المحرزي إن الموانئ والمناطق الحرة التابعة لأسياد توفر فرصًا واسعة للتوظيف المباشر وغير المباشر من خلال جذب الشركات الصناعية والخدمية، ودعم سلاسل الإمداد المحلية، وتشجيع ريادة الأعمال في الخدمات اللوجستية. كما تسهم في إيجاد بيئة مهيأة للصناعات التحويلية والخفيفة، بما يعزز التنمية الاقتصادية ويزيد المحتوى المحلي.

تعتمد أسياد على شبكة شراكات واسعة مع مؤسسات محلية ودولية في تشغيل الموانئ وتطوير الأنظمة التقنية واستقطاب المستثمرين

يجري العمل على تطوير مناطق لوجستية متكاملة تربط الموانئ بالمناطق الصناعية والمطارات وتعزيز الاستثمار في المناطق الحرة

استقطاب 33 مشروعًا بقيمة 1.1 مليار ريال عُماني خلال النصف الأول من 2025 مع 8 مشاريع تشغيلية و21 مشروعًا قيد الإنشاء بقيمة 325.6 مليون ريال عُماني

خطط التوسع تتركز على زيادة مساحات المناطق الحرة ورفع قدرة الموانئ لاستيعاب النمو وطلبات المستثمرين

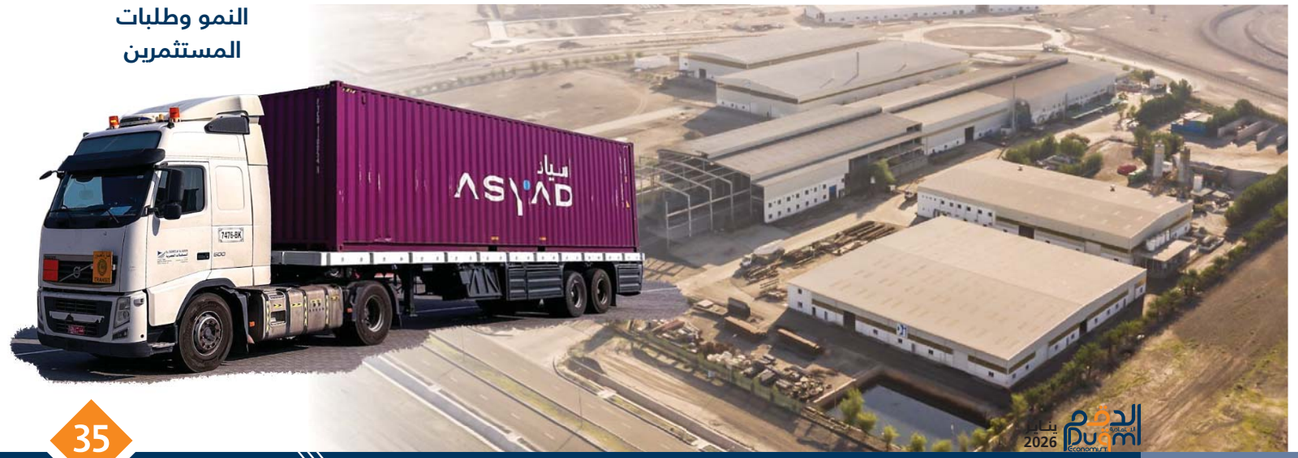

98 مشروعًا رئيسيًا تعتزم "مدائن" تنفيذها خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)

7,8 مليار ريال عماني حجم الاستثمار التراكمي لـ"مدائن" حتى منتصف 2025

2,095 مشروعا إجمالي عدد المشاريع التراكمية في جميع المدن الصناعية

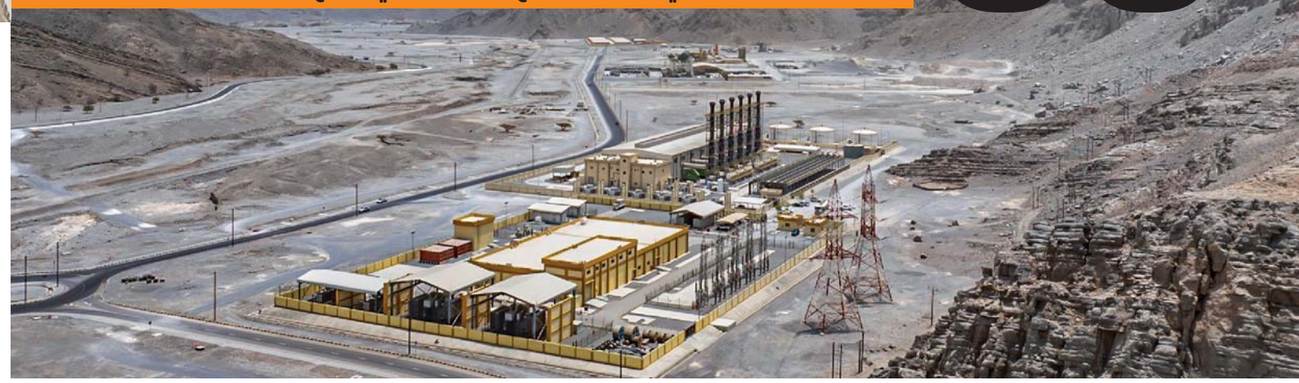

مسقط - الدقم :

أكد المهندس داود بن سالم الهدّابي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، أن المؤسسة تعتزم تنفيذ 98 مشروعًا رئيسيًا ضمن خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026–2030)، موزعة على ثلاثة توجهات رئيسية تشمل: 51 مشروعًا في التطوير والتشغيل، و36 مشروعًا في التميز المؤسسي، و11 مشروعًا في الاستدامة البيئية، وذلك مستندةً في توجهاتها إلى أولويات رؤية «عُمان 2040».

وأوضح الهدّابي في حوار خاص لـ الدقم أن من أبرز ملامح السنوات الخمس القادمة تنفيذ مشاريع حيوية في مختلف محافظات سلطنة عُمان، من بينها: تنفيذ مشروع البنى الأساسية والخدمات للمرحلة الأولى بمدينة المضيبي الصناعية على مساحة تقارب (2.5) مليون متر مربع، ومشروع البنى الأساسية والخدمات للمرحلة الأولى بمدينة السويق الصناعية على مساحة (5) ملايين متر مربع، إضافةً إلى مشروع البنى الأساسية والخدمات لمدينة مدحاء الصناعية على مساحة تتجاوز (348) ألف متر مربع، ومشروع تطوير وإعادة تأهيل البنى الأساسية والمخطط العام التفصيلي لمدينة الوادي الكبير الصناعية، إلى جانب مشروع تحسين الخدمات وتأهيل البنية الأساسية في المراحل (1-6) بمدينة صحار الصناعية، ومشروعي إنشاء رصيف بحري وتطوير المخطط العام لمدينة صور الصناعية، ومشروع توسعة شبكات المياه في مدينة ريسوت الصناعية.

وفي الجانب الرقمي، أشار الهدّابي إلى أن الخطة التنفيذية للتحول الرقمي (2026–2030) تشكل نقلة استراتيجية لتوحيد مشاريع «مدائن» ضمن إطار واحد للتحول المؤسسي الشامل، حيث تسعى الخطة في نسختها المحدّثة إلى تنفيذ 105 مشاريع رقمية موزعة على 12 محورًا رئيسيًا تغطي مسارات التحول الرقمي الحكومي، بما يشمل الجاهزية الرقمية، التجربة الرقمية، التمكين الرقمي، والابتكار الرقمي.

وأضاف، تستهدف الخطة تحقيق الاعتراف الدولي بمدينتين صناعيتين كمدن ذكية، وأتمتة 100% من الخدمات ذات الأولوية مع التكامل الكامل مع الجهات الحكومية والخاصة الجاهزة للربط، ورفع مستوى رضا المستثمرين إلى أكثر من 85% عن الخدمات الإلكترونية المقدمة، إلى جانب دمج مفاهيم الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والطاقة المتجددة ضمن بنية المدن الصناعية. كما تتضمن الأهداف النوعية للخطة: إنشاء مراكز تشغيل ذكية للرصد اللحظي للأداء، وإطلاق بوابة استثمار رقمية موحدة تربط بين الخدمات اللوجستية والتراخيص، وتعزيز المهارات الرقمية للكوادر البشرية، وتأسيس منظومة تدريبية متكاملة في مجالات التحليل الذكي والذكاء الاصطناعي، وتفعيل اللوائح الوطنية لحوكمة التحول الرقمي والبيانات الوطنية، وتبني سياسات الأمن السيبراني المتقدمة، وتحقيق الربط مع المنصات الحكومية الوطنية.

المهندس داود الهدّابي: التجمعات الاقتصادية لـ"البلاستيك" و"الألمنيوم" و"التعدين" تحقق نقلة نوعية لدعم الناتج المحلي

المؤشرات الرقمية لـ "مدائن"

وذكرالمهندس داود الهدّابي أن «مدائن» شهدت نمواً ملحوظاً في مختلف مؤشراتها الرقمية مع نهاية النصف الأول من العام 2025، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمار التراكمي ما يقارب الـ (7,8) مليار ريال عماني، بنسبة نمو تبلغ 2% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2024، فيما بلغ إجمالي عدد المشاريع التراكمية (2,095) مشروعاً بنسبة نمو تصل إلى 3%، أما إجمالي عدد العقود التراكمية فيبلغ (2,385) عقداً بنسبة نمو تجاوزت الـ 3%، في حين بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المؤجرة في جميع المدن الصناعية وواحة المعرفة مسقط والمنطقة الحرة بالمزيونة (34.6) مليون متر مربع بنسبة نمو تبلغ 2% من

(61,6) مليون متر مربع إجمالي المساحات المطورة بنسبة إشغال 68%. ، يأتي ذلك بعد استقبلت مدائن خلال النصف الأول من العام الجاري 215 طلباً جديداً للاستثمار، قامت بتوقيع (124) عقداً منها لإقامة مشروعات بإجمالي حجم استثمار مضاف يتجاوز الـ (80) مليون ريال عماني، حيث ستقام هذه المشاريع على مساحات تتجاوز الـ (895) ألف متر مربع.

وفي السياق ذاته قال الهدّابي، أن ما تشهده المدن الصناعية في الوقت الحاضر من نمو وازدهار وتوسّع في كافة أرجاء سلطنة عُمان ما هو إلا امتداد حضاري من إرث الماضي العريق لمسيرة الصناعة العمانية التي انطلقت قبل آلاف السنين، وتجلت بصورة واضحة في عهد الدّولة البوسعيدية.

مدائن والخطة الخمسية العاشرة 2021 – 2025

وأشار المهندس داود الهدّابي إلى أن مدائن شهدت خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 – 2025) تنفيذ حزمة واسعة من المشاريع الحيوية التي تهدف إلى تهيئة بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار وتعمل على استدامة الاستثمارات في مختلف محافظات سلطنة عُمان، ومن أبرز هذه المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة مشروع تنمية وتطوير المرحلة الأولى لمدينة عبري الصناعية على مساحة تقدر بـ(3) مليون متر مربع، ومشروع تنفيذ البنية الأساسية والخدمات لمدينة محاس الصناعية على مساحة (1.4) مليون متر مربع، وأيضاً مشروع الخدمات الاستشارية والتصاميم والإشرافية على مجمعات مدائن الريادية في كل من مدينة الرسيل الصناعية، مدينة نزوى الصناعية، مدينة محاس الصناعية، مدينة السويق الصناعية، مدينة مدحاء الصناعية، وكذلك مشروع تنفيذ البنية الأساسية للمرحلة السابعة في مدينة صحار الصناعية على مساحة تتجاوز (8.5) مليون متر مربع، بالإضافة إلى مشروع المسح الشامل للخدمات وتصوير الواقع الجغرافي للمدن الصناعية بالطائرات المسيرة. ومن جانب آخر، شهدت "مدائن" خلال هذه الخطة الخمسية تحولًا جذريًا في بنيتها المؤسسية والتقنية، نقلها من مرحلة التنظيم التقليدي إلى منظومة متكاملة للتميّز المؤسسي والتحوّل الرقمي الشامل عبر ترسيخ ثقافة التميز والحوكمة والقيادة القائمة على الأداء وإطلاق سلسلة من المشاريع الرقمية التي شكلت قيمة مضافة لأساليب الإدارة والخدمات في المدن الصناعية؛ الأمر الذي أثمر عن تحقيق مدائن للمستوى الثاني في نموذج المنظمة الأوروبية للجودة (EFQM)، ومن أبرز المبادرات التي أنجزتها مدائن في هذا الجانب نظام إدارة الموارد المؤسسية (IFS Cloud ERP)، ونظام الخرائط الجغرافية (ESRI ArcGIS)، وأيضاً منصة الخدمات الإلكترونية "مسار"، وكذلك منصة الخدمات الداخلية ومنصة التعليم الإلكتروني "دُربة"، بالإضافة إلى منصات تنظيميه داخلية مثل: منصة رأيك مهم ، ومنصة القناة الموحدة ، وتحديث الموقع الإلكتروني، وتفعيل سياسات التحول الرقمي مما رفع جاهزية الأنظمة إلى أعلى مستويات الأمان والاعتمادية.

التجمعات الاقتصادية لـ "مدائن"

وأشار الرئيس التنفيذي لـ "مدائن" إلى أنه للاستفادة من الموارد الطبيعية والمقومات والمزايا التنافسية في المحافظات وجذب وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو المشروعات والقطاعات المستهدفة لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الواعدة، عكفت مدائن على أن إنشاء تجمعات اقتصادية متكاملة تحقق نقلة نوعية لدعم القطاعات الاقتصادية المستهدفة ضمن خطط التنويع الاقتصادي، حيث تم الانتهاء من مشروع الخدمات الاستشارية للتجمع الاقتصادي المتكامل للتعدين بمنطقة شليم الذي يشمل في مراحله الأولى مخطط رئيسي مفصل بمساحة تقدر بـ(30) مليون متر مربع، بالإضافة إلى تصميم تفصيلي لمساحة (10) مليون متر مربع لخدمة قطاع النفط والغاز، وقطاع التعدين، والذي سيحتوي على التصميم التفصيلي لتوفير البنية الأساسية والمرافق والخدمات المساندة كالطرق، وشبكات المياه والصرف الصحي، وقنوات تصريف مياه الأمطار وغيرها، بالإضافة إلى إعداد دراسة اقتصادية شاملة للتجمع ودراسة تسويقية،

الانتهاء من تنفيذ حزمة واسعة من المشاريع بالمدن الصناعية الحيوية خلال الخطة الخمسية العاشرة

نمو المدن الصناعية وتوسعها يعد امتداداً للإرث الحضاري العماني

مبادرات القيمة المضافة لأكاديمية الابتكار الصناعي تمثل دعماً لبيئة الأعمال

كما بدأت مدائن في إعداد خطة العمل التنفيذية لمشروع التجمع الاقتصادي المتكامل لصناعة الألمنيوم في مدينة صحار الصناعية وتحديد الإطار الزمني لتنفيذه، حيث تم الانتهاء من إعداد الخطة التفصيلية ووضع مؤشرات الأداء، والموائمة مع أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة لتحقيق المستهدف الرئيسي للتجمع، وإسناد العمل لاستشاري مختص للقيام بدراسة تهدف إلى إعداد دراسة متكاملة تتناول فرص الاستثمار في الشق السفلي لصناعة الألمنيوم ولتعزيز الصناعات التحويلية للألمنيوم من خلال تنظيم القيمة المحلية المضافة واستكشاف فرص استثمارية واعدة وتوجيهها استراتيجياً، أما مجمع الصناعات البلاستيكية "لدائن" في مدينة صحار الصناعية فيشهد نموًا متسارعًا خلال الفترة الماضية، مدفوعًا بالطلب المحلي والإقليمي على المنتجات البلاستيكية المتنوعة بفضل البيئة الاستثمارية الجاذبة التي توفرها "مدائن" للمستثمرين، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات في المجمع حوالي (33.7) مليون ريال عُماني، وتجاوز إجمالي المساحة المؤجرة الـ (181) ألف متر مربع، ويضم المجمع اليوم (19) مشروعًا استثماريًا موزعة بين مشاريع منتجة وأخرى تحت الإنشاء أو ضمن عقود إيجار حديثة.

مبادرات القيمة المضافة لـ "مدائن"

وبيّنَ المهندس داود بن سالم الهدّابي، أن "مدائن" تعمل من خلال ذراعها التمكيني "أكاديمية الابتكار الصناعي" على تبني وإدارة مجموعة من مبادرات القيمة المضافة لتعزيز منظومة الابتكار في القطاع الصناعي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع كفاءتها التنافسية، وتحفيز الشركات الكبرى على تبني التقنيات الحديثة والحلول الإبداعية بما يدعم القيمة المحلية المضافة تماشياً مع مستهدفات رؤية عُمان 2040، ومن أبرز هذه المبادرات برنامج "تعمين" بالتعاون مع وزارة العمل لتوفير 1000 وظيفة سنوياً في المدن الصناعية، حيث نجح البرنامج منذ إطلاقه إلى توفير أكثر من 3,000 وظيفة في مختلف المدن الصناعية، وكذلك منصة "ربط" لربط المنتجات المحلية بالمناقصات الحكومية.

5.1

د. علي تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة لـ الدقم Duqm Economy:

مليار ريال عُماني إجمالي الاستثمارات المتراكمة حتى سبتمبر 2025 بنسبة نمو 8.5%

صلالة - الدقم Duqm Economy:

أكد الدكتور علي بن محمد تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة، أن المنطقة واصلت خلال عام 2025 تحقيق نتائج إيجابية في جذب الاستثمارات النوعية، بدعم الجهات المعنية في منظومة مجموعة أسياد والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

وأوضح تبوك في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy أن قيمة الاستثمارات الجديدة حتى نهاية سبتمبر 2025 بلغت نحو 375 مليون ريال عُماني، ليرتفع بذلك إجمالي حجم الاستثمارات المتراكمة في المنطقة الحرة بصلالة إلى 5.1 مليار ريال عُماني مقارنةً بـ 4.7 مليار ريال عُماني في نهاية عام 2024، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 8.5%.

وأشار إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكّل نسبة كبيرة من هذا الإجمالي، بفضل البيئة التنافسية الجاذبة التي توفرها المنطقة، والتي تتيح الملكية الأجنبية الكاملة، والإعفاءات الضريبية والجمركية، إلى جانب البنية اللوجستية المتكاملة مع ميناء ومطار صلالة، مما يعزّز مكانة المنطقة كأحد أهم مراكز الاستثمار في السلطنة والمنطقة.

عدد الشركات النشطة

وبيّن الدكتور تبوك أن عدد الشركات النشطة في المنطقة الحرة بصلالة حتى نهاية عام 2025 بلغ نحو 106 شركات، مقارنةً بـ96 شركة في نهاية عام 2024، حيث تم خلال العام الماضي إضافة 8 شركات جديدة وتجديد عقود شركتين قائمتين (مستودعات)، الأمر الذي يعكس استمرار النمو والاهتمام المتزايد من المستثمرين المحليين والأجانب بالفرص المتاحة في المنطقة.

وأضاف أن هذه الشركات تتوزع بين مراحل مختلفة من التنفيذ؛ إذ يوجد 46 مشروعًا في مرحلة التشغيل، و28 مشروعًا في وحدات ومخازن صناعية جاهزة، و20 مشروعًا قيد الإنشاء، إلى جانب 12 مشروعًا في مرحلة ما قبل التنفيذ.

الدكتور علي تبوك: أسهمت المنطقة في جذب الشركات التصديرية، لتصبح منصة رئيسية للصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية

ولفت إلى أن القطاع الصناعي يشكل العمود الفقري للمنطقة، حيث تستحوذ البتروكيماويات على 45% من حجم الاستثمارات، تليها الصناعات الكيميائية بنسبة 19%، ومعالجة الأغذية بنسبة 10%، إلى جانب قطاعات أخرى تشمل المعادن، والخدمات اللوجستية، والصناعات الدوائية، ومعالجة البيانات.

الدول المستثمرة في المنطقة

وأشار الرئيس التنفيذي إلى أن المنطقة الحرة بصلالة تضم استثمارات من أكثر من 20 دولة من مختلف القارات، من أبرزها الهند، واليمن، والصين، والسعودية، والكويت، والعراق، وتركيا، وإيران، والولايات المتحدة، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، ومصر، والأردن، والبرازيل وغيرها.

وأوضح أن المستثمرين الهنود واليمنيين يُعدّون من بين الأكثر حضورًا في المشاريع القائمة، إلى جانب شركات من دول الخليج وآسيا وأوروبا، مشيرًا إلى أن هذا التنوع يعكس ثقة المستثمرين العالميين في المزايا التنافسية للمنطقة الحرة بصلالة وموقعها الاستراتيجي ضمن منظومة اللوجستيات الوطنية.

الحوافز والتسهيلات الاستثمارية

وأكد الدكتور تبوك أن منظومة الحوافز التي تقدمها المنطقة الحرة بصلالة تُعدّ من أبرز المقومات التي جعلت منها وجهة استثمارية تنافسية على مستوى المنطقة.

وأضاف أن الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات داخل نطاق المنطقة ساهم في تقليل تكاليف التشغيل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الإقليمية والدولية. كما أن الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 30 سنة قابلة للتمديد عزّز من معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات طويلة الأجل مثل الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات.

وأوضح أن نظام المحطة الواحدة (One-Stop-Shop) أسهم في تقليص المدة الزمنية اللازمة لتأسيس الشركات من عدة أشهر إلى أسابيع قليلة، مما منح المستثمرين ثقة كبيرة في كفاءة بيئة الأعمال وسرعة الإنجاز.

نوعية الاستثمارات الجديدة

وكشف الدكتور تبوك أن المنطقة شهدت خلال عام 2025 توقيع وتنفيذ مجموعة من الاستثمارات النوعية بإجمالي يفوق 375 مليون ريال عُماني، إلى جانب مشاريع كبرى قيد التنفيذ بإجمالي يتجاوز 900 مليون ريال عُماني.

وأوضح أن من بين المشاريع الجديدة شركة الصناعات الدولية باستثمار قدره 173 مليون ريال عماني لإنشاء مجمع غذائي متكامل، وشركة جيفسيل أيفي الهندية باستثمار 189 مليون ريال عماني لإنتاج مواد البطاريات، وشركة تويار الصينية باستثمار 7.7 مليون ريال عماني لإنتاج الإضافات الكيميائية، وشركة الاتحاد للصناعة والتجارة باستثمار 3.8 مليون ريال عماني لتصنيع الطحينية، إلى جانب شركة بيتيديل الصينية لإنتاج أغذية الحيوانات الأليفة، ومشاريع أخرى من تركيا وماليزيا والسلطنة في مجالات التغليف والخدمات اللوجستية.

وأضاف أن المشاريع قيد التنفيذ تشمل أكثر من 18 مشروعًا صناعيًا ولوجستيًا بإجمالي يفوق 900 مليون ريال عُماني، أبرزها مشروع البليد للبتروكيماويات من تركيا باستثمار 170 مليون ريال عُماني، وشركة صلالة للبترول من إيران بـ 33.8 مليون ريال عُماني، وشركة أوكيو صلالة للتخزين بـ 48 مليون ريال عُماني، وشركة جود للمنظفات بـ 38.5 مليون ريال عُماني، وشركة الربيع للصناعات الغذائية بـ 18.4 مليون ريال عُماني، وشركة المعادن الصناعية بـ 7.7 مليون ريال عُماني.

تكامل لوجستي يعزز جاذبية المنطقة عبر ميناء ومطار صلالة ويجعلها منصة مثالية للتصنيع وإعادة التصدير والتوزيع بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة

أكثر من 20 دولة تستثمر في المنطقة الهند واليمن في صدارة قائمة المستثمرين الأجانب

تنوع القطاعات الصناعية بين البتروكيماويات والغذائية والدوائية ومشروعات قيد الإنشاء وأخرى في مراحل التشغيل والتوسع

الاستثمارات الأجنبية تشكل النسبة الأكبر من المشاريع وارتفاع عدد الشركات النشطة إلى 106 شركة

أداء استثماري متنامٍ بدعم منظومة أسياد والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة و375 مليون ريال عُماني استثمارات جديدة خلال 2025

المنطقة ركيزة لوجستية أساسية

وقال الدكتور تبوك إلى أن المنطقة الحرة بصلالة تُعد إحدى الركائز اللوجستية الأساسية ضمن منظومة مجموعة أسياد، نظرًا لموقعها الفريد عند ملتقى قارات آسيا وأفريقيا، على خطوط الملاحة البحرية الدولية التي تربط الشرق بالغرب، مما يمنحها ميزة تنافسية عالية للوصول إلى أسواق تضم أكثر من 2.5 مليار نسمة خلال فترات شحن قصيرة.

وأوضح أن تكامل المنطقة مع ميناء صلالة ومطار صلالة والبنية الأساسية الحديثة يجعلها منصة مثالية للتصنيع وإعادة التصدير والتوزيع بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة، وهو ما يسهم في تعزيز تنافسية المنتجات العُمانية وزيادة حجم الترانزيت والتصدير.

القطاعات الاستثمارية المستهدفة

وذكر الدكتور تبوك أن المنطقة تركز على القطاعات الصناعية التحويلية واللوجستية باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وتشمل البتروكيماويات، والصناعات الكيميائية، والأغذية، والتغليف، والمعادن، والمستحضرات الدوائية، إضافة إلى الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد.

وأضاف أن المنطقة تتجه نحو القطاعات المستقبلية المبتكرة، مثل إنتاج مواد البطاريات، والطاقة المتجددة، ومعالجة النفايات الصناعية، والتحول الرقمي، بما يواكب توجه السلطنة نحو الاقتصاد الأخضر والرقمي.

فرص العمل والتعمين

وكشف الدكتور تبوك أن الاستثمارات القائمة في المنطقة وفّرت حتى نهاية عام 2025 نحو 3,346 وظيفة مباشرة بنسبة تعمين بلغت 34%، إلى جانب 6,692 وظيفة غير مباشرة في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والمقاولات والدعم الفني، ليصل إجمالي فرص العمل المباشرة وغير المباشرة إلى 10,038 وظيفة.

تعزيز الصادرات العُمانية

وأشار إلى أن المنطقة الحرة بصلالة أسهمت في جذب الشركات ذات الطابع التصديري المكثف، مما جعلها منصة رئيسية لتوطين الصناعات التحويلية والتصديرية التي ترفع القيمة المضافة للمنتجات العُمانية.

وفي السياق ذاته أوضح أن تكامل المنطقة مع ميناء صلالة والبنية اللوجستية الحديثة ساهم في تسهيل حركة البضائع وتسريع عمليات التصدير، الأمر الذي عزز من موقع السلطنة كمركز إقليمي للتجارة وإعادة التصدير.

التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

وأكد الدكتور تبوك أن المنطقة الحرة بصلالة تحرص على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وتطبيق أفضل الممارسات البيئية.

مشيرًا إلى أن المنطقة تُولي اهتمامًا خاصًا بـ توظيف الكفاءات المحلية في محافظة ظفار، وتدعم مبادرات المسؤولية

انجازات المنطقة الحرة بصلالة – 2025

الاستثمارات:

الاستثمارات الجديدة حتى سبتمبر 2025

375

مليون ريال عُماني

إجمالي الاستثمارات المتراكمة

5.1

مليار ريال عُماني

نسبة نمو الاستثمارات

8.5

في المئة

المنطقة الحرة بصحار ضمن أفضل ثلاث مناطق حرة عالميًا

لندن - الدقم :

يعكس هذا الإنجاز التحسن الملحوظ في أداء المنطقة التشغيلية وكفاءة الخدمات وتنوع القطاعات المستهدفة

تم إدراج المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم رسميًا في قاعدة بيانات المجلة اعترافًا بإمكاناتها كمركز صناعي ولوجستي ناشئ

حققت سلطنة عُمان إنجازًا نوعيًّا يعكس قوة مكانتها على خارطة الاستثمار العالمية، حيث حازت المنطقة الحرة بصحار على تصنيف ضمن أفضل ثلاث مناطق حرة في العالم، وفق إصدار أكتوبر/ نوفمبر 2025 لمجلة الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لمجموعة فايننشال تايمز البريطانية.

ويعكس هذا الإنجاز التحسن الملحوظ في أداء المنطقة التشغيلية وكفاءة الخدمات وتنوع القطاعات المستهدفة، وجاء بناءً على تقييم لجنة تحكيم دولية استندت إلى بيانات موثقة واعتمدت على معايير فنية دقيقة تشمل البنية الأساسية والتشريعات الجاذبة والحوافز الاستثمارية والحوكمة والابتكار والاستدامة والأثر الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الحرة.

وشهد التقرير إدراج المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم رسميًّا في قاعدة بيانات المجلة، وهو اعتراف بإمكانات الدقم كمركز صناعي ولوجستي ناشئ، ويعد خطوة استراتيجية لتعزيز الحضور العُماني في التصنيفات العالمية للأعوام المقبلة.

ويعزز هذا التصنيف موقع سلطنة عُمان على خارطة الاستثمار العالمي ويؤكد كفاءتها كمركز لوجستي وصناعي تنافسي، خاصة في ظل موقعها الجغرافي الحيوي القريب من أسواق آسيا وإفريقيا، وممرات الشحن الدولية، كما يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في استقرار بيئة الأعمال في سلطنة عُمان وقدرتها على جذب الاستثمارات النوعية.

ويجسد الإنجاز أيضًا نجاح الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في تنفيذ محاور رؤية "عُمان 2040" بما يشمل تنويع مصادر الدخل واستقطاب الاستثمارات النوعية وإيجاد فرص عمل مستدامة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلًا عن تحفيز الابتكار والاستدامة في التنمية الاقتصادية.

ويؤكد هذا الإنجاز التزام المنطقة الحرة بصحار بتطبيق مفاهيم الاستدامة والابتكار والتحول الرقمي من خلال دعم المشروعات الصديقة للبيئة وتسهيل الإجراءات عبر المنصات الإلكترونية الذكية، ما يعزز تنافسية البيئة الاستثمارية وإيجاد نموذج تنموي متقدم، يسهم في جذب الصناعات التحويلية والمشروعات الكبرى لتعزيز سلاسل القيمة المضافة وإنشاء روابط اقتصادية مع قطاعات النقل والطاقة واللوجستيات، ما يدعم النمو الاقتصادي في المحافظات المجاورة ويعزز الناتج المحلي.

ويشكل هذا التصنيف مؤشرًا نوعيًّا على التحول الفعلي في بيئة الاستثمار العُمانية، كما يمثل منصة لتعزيز الشراكات العالمية وجذب رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية "عُمان 2040" بطريقة مستدامة وممنهجة.

وأوصت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بتشكيل فريق وطني لإعداد ملف موحد للعمل على مؤشرات أداء عام 2026 يضم عده جهات حكومية، وممثلين من المناطق التي تشرف عليها ومتابعة أثر التصنيفات على تدفق الاستثمارات وتوجيه الإدارات المعنية للاستفادة من نتائج التقرير في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان عالميًّا.

وارن بافيت
رئيس مجلس إدارة شركة بيركشاير هاثاواي ورئيسها التنفيذي

كيف تتميز كمستثمر في عصر الذكاء الاصطناعي؟

المهارات الأساسية في الاستثمار باتت مهمةً يقدمها الذكاء الاصطناعي خلال بضعة ثوانٍ، تغيرت ميزة البحث الدقيق في الاستثمار بفضل الذكاء الاصطناعي، الذي يتيح ملخصات وتحليلات فورية للمعلومات المالية، مما ألغى التفوق التقليدي للمستثمرين الأفراد

كانت ميزتي كمستثمر على مدى ثلاثة عقود هي البحث الدقيق. لكن الذكاء الاصطناعي جعل ذلك معدوم القيمة.

منذ تسعينيات القرن الماضي، عاش مستثمرو القيمة على ميزة جوهرية: القدرة على البحث الدقيق والمجهد للوصول إلى معلومة استثمارية لا يمتلكها غيرهم. كان ذلك زمن الورق والبريد والاتصالات الأرضية، حين كان الحصول على تقرير سنوي لشركة مثل «بيركشاير هاثاواي» يتطلب اتصالًا هاتفيًا وانتظارًا لأيام. في تلك الفترة، كان كُتابان فقط قادرين على تغيير حياة مستثمر شغوف: «المستثمر الذكي» لبنجامين غراهام، وسيرة وارن بافيت التي ألّفها روجر لوينشتاين.

اليوم، يختلف المشهد جذريًا. المعلومات التي كانت تستغرق أسابيع لجمعها أصبحت متاحة خلال ثوانٍ. الاجتماعات التي كان المستثمرون يسافرون لحضورها لم تعد سرًا؛ فهي مسجّلة ومتاحة عبر يوتيوب والبودكاست. ومع صعود الذكاء الاصطناعي ونماذج اللغة الضخمة، تلاشت الميزة المعلوماتية التي شكّلت أساس نجاح الاستثمار القيمي لعقود.

برامج مثل «تشات جي بي تي» و«جيميناي» تمنح الآن القدرة على تلخيص كل ما قيل علنًا عن أي شركة، وتحليل اتجاهاتها الأساسية فورًا. ورغم أنها لا تولّد أفكارًا أصلية بحد ذاتها، إلا أنها تختصر الطريق إلى تلك الأفكار، وتُسقط الحواجز التي كانت تمنح المحللين المحترفين أفضلية تنافسية.

في الماضي، كانت «الغيرة المعلوماتية» عملة ثمينة؛ حضور اجتماع في «ويسكو» بقيادة تشارلي مونغر، أو الحصول على رسالة من قائمة بريدية محدودة، يعتبر كنزًا استثماريًا. اليوم، تتسرب كمّيات هائلة من البيانات عبر منصات مثل Reddit وScribd وarXiv ووسائل التواصل، ليصبح الوصول إلى المعلومة الخاصة شبه مستحيل.

هذا التحول الجذري يعني، وفق الرؤية المطروحة، أن العصر الذهبي لاستثمار القيمة قد انتهى. لم تعد الميزة الفردية قائمة، ولم يعد المستثمر بحاجة إلى محللين مبتدئين، لأن الذكاء الاصطناعي يقوم بتحليل أعمق وأسرع وبتكلفة منخفضة. ومع تلاشي «الأفضلية»، تتجه عوائد مديري الصناديق تدريجيًا نحو عوائد المؤشرات، في ظل تسعير أكثر دقة للأصول وتقلص مساحة المفاجآت.

إلى أين تتدفق الأموال إذن؟ يبدو أن المستقبل لصناديق المؤشرات ومديري الأصول الكبار مثل «بلاك روك»، فيما لن يبقى أمام الصناديق المستقلة الصغيرة سوى الاعتماد على السلوك البشري و«المراجحة الزمنية»، أي الشراء والاحتفاظ طويل الأجل، النموذج الذي تجسده «بيركشاير هاثاواي» منذ عقود.

في نهاية المطاف، لا يبدو هذا المشهد قاتمًا. فقد يكون الذكاء الاصطناعي بالفعل حقق ما لم تستطع الأسواق تحقيقه لعقود: تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وخفض كلفة المعرفة، وتحرير المستثمر العادي من الاعتماد على خبراء ذوي رسوم باهظة. وبذلك، قد يبدأ عصر ديمقراطية الاستثمار الحقيقية، الذي طال انتظاره.

نائب الرئيس للتجمعات الاقتصادية المتكاملة "تنويع" لـ الدقم:

5 تجمعات اقتصادية لتعزيز الاستثمارات وتنمية المحافظات.. وخطط للتوسع في مناطق جديدة مستقبلًا

مسقط -الدقم:

أوضح جمال بن موسى الوهيبي، نائب الرئيس للتجمعات الاقتصادية المتكاملة بالبرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي "تنويع"، أن البرنامج يقوم بدور تخطيطي واستراتيجي يعتمد على تحليل البيانات وتقديم المخرجات للجهات المعنية، بحيث يتم تزويد كل جهة حسب اختصاصها بالنتائج والأدوات والحلول المناسبة، إلى جانب التنسيق معها لضمان التنفيذ الفعّال.

وأشار الوهيبي إلى وجود خمسة تجمعات تم إطلاقها حتى الآن بناءً على الميزة التنافسية لكل منطقة:

تجمع الأمن الغذائي في النجد – ظفار: يعتمد على الأراضي الزراعية والمياه الجوفية ويعد فرصة مثالية لتطوير مشاريع الأمن الغذائي.

تجمع التعدين في شليم: يستفيد من توفر خامات الجبس والدولومايت والصخور الكلسية وقرب المنطقة من الموانئ الرئيسية.

تجمع الألمنيوم والصناعات التحويلية في صحار: يقوم على تكامل حلقات سلسلة قيمة الألمنيوم، مستفيدًا من البنية الصناعية واللوجستية المتقدمة.

التجمع السياحي في الداخلية: يركز على السياحة التراثية والمغامرات والطبيعة، مستفيدًا من القلاع والجبال والموروث الثقافي.

تجمع سلاسل التبريد في الدقم: يعتمد على الموقع الجغرافي والبنية اللوجستية لتعزيز الصناعات المرتبطة بسلاسل التبريد للمنتجات الزراعية والسمكية والغذائية.

وكشف الوهيبي في حوار الخاص لـ الدقم، عن وجود خطط لإطلاق تجمعات اقتصادية جديدة في مناطق أخرى مستقبلاً، وذلك بعد دراسة المزايا النسبية لكل منطقة.

المرحلة الأولى للبرنامج

وأضاف أن البرنامج، ومن خلال عمله في المرحلة الأولى، اعتمد على أدوات استراتيجية لتشخيص واقع التنويع الاقتصادي، حيث رصد مجموعة من التحديات والفجوات والفرص، وتمت دراستها وتحليلها بدقة، ثم وضع مبادرات وحلول لمعالجة تلك التحديات وردم الفجوات المؤثرة على جهود التنويع في سلطنة عمان. وقد جرى تقسيم هذه الحلول إلى ثلاثة مسارات رئيسية:

- الاقتصاد الكلي
- القطاعات الاقتصادية
- العلاقات التشابكية بين القطاعات

جمال الوهيبي :التجمعات الاقتصادية منصات استثمارية مفتوحة تتمتع ببنية أساسية متكاملة وحوافز جاذبة ونظم مرنة

وبعد ذلك قام البرنامج بإجراء دراسة تفصيلية لتحليل سلاسل القيمة بالتعاون مع أكاديمية الابتكار الصناعي، مما أسهم في تقديم صورة أوضح حول سلاسل القيمة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأشار الوهيبي إلى أن هذه الجهود أفضت إلى ثلاثة مخرجات رئيسية تم اعتمادها وإحالتها إلى الجهات التنفيذية، وهي:

- التجمعات الاقتصادية المتكاملة
- سياسات للتنويع الاقتصادي
- مبادرات تنفيذية

وتهدف هذه المخرجات إلى معالجة التحديات وتعزيز القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تعميق التنويع الاقتصادي عبر تطوير منظومات اقتصادية مترابطة تُعزّز التكامل بين القطاعات المختلفة.

دعم مباشر لأهداف رؤية عمان 2040

وأكد الوهيبي أن برنامج "تنويع" يمثل أحد الأدوات الوطنية الداعمة لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040، خاصة في محور الاقتصاد والتنمية، من خلال تعزيز التنويع والاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات.

وأشار إلى أن البرنامج يعد امتدادًا للجهود السابقة في التنويع الاقتصادي، لكنه يركز على وضع حلول عملية وتقديم آليات تنفيذ تسهم في تسريع وتيرة إنجاز أهداف الخطة الخمسية العاشرة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية المستقبلية.

وأوضح أن البرنامج يعمل كمظلة وطنية ذات طابع تخطيطي وتنفيذي، يهدف إلى تمكين القطاعات الاقتصادية من تحقيق النمو المستهدف عبر تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية وتعزيز الروابط بين القطاعات، بما يساهم في تنويع الشركاء التجاريين وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة.

القطاعات المستهدفة في استراتيجية "تنويع"

وبحسب الوهيبي، ترتكز الاستراتيجية على خمسة قطاعات رئيسية تم اختيارها استنادًا إلى تحليل علمي للميزة التنافسية والقدرة على النمو، وهي:

- الصناعات التحويلية
- السياحة
- الأمن الغذائي
- اللوجستيات والنقل
- التعدين

ويأتي اختيار هذه القطاعات بالنظر إلى قدرتها على دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل، وتعزيز الصادرات، وتحقيق الاستدامة المالية في إطار رؤية عُمان 2040.

جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

وأكد الوهيبي أن برنامج " تنويع" يسهم في تعزيز جاذبية سلطنة عمان للاستثمارات من خلال تأسيس التجمعات الاقتصادية المتكاملة ووضع سياسات واضحة وإطلاق مبادرات تنفيذية تساهم في تهيئة بيئة استثمارية تنافسية.

وأوضح أن التجمعات الاقتصادية، مثل منطقة النجد الزراعية وشليم للتعدين والتجمع السياحي بالداخلية، تمثل منظومات متكاملة تجمع الزراعة والصناعة والخدمات واللوجستيات مما يجعلها بيئات استثمارية محفزة.

كما تسهم السياسات الاقتصادية في تعظيم العائد من الثروات الطبيعية ووضع استراتيجيات للأمن الغذائي في توفير إطار تنظيمي واضح ومستدام يقلل من المخاطر الاستثمارية.

أما المبادرات التنفيذية، مثل تطوير منظومة النقل المبرد وتحسين تكامل الموانئ، فتلعب دورا محوريا في رفع كفاءة البنية الأساسية وتعزيز تنافسية السلطنة.

برنامج "تنويع" يمثل أحد الأدوات الوطنية الداعمة لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040، خاصة في محور الاقتصاد والتنمية

التجمعات الاقتصادية المتكاملة ليست مجرد مناطق صناعية أو استثمارية تقليدية، بل منظومات تنموية متخصصة في نطاق جغرافي محدد

فكرة التجمعات تقوم على استثمار الميزة النسبية لكل منطقة وتحويلها إلى ميزة تنافسية مستدامة

ما هي التجمعات الاقتصادية المتكاملة؟

وأشار الوهيبي إلى أن التجمعات الاقتصادية المتكاملة ليست مجرد مناطق صناعية أو استثمارية تقليدية، بل منظومات تنموية متخصصة في نطاق جغرافي محدد، تجمع بين القطاعات الإنتاجية والخدمية واللوجستية ذات العلاقة ضمن منظومة واحدة، بهدف إيجاد بيئة اقتصادية مترابطة ذات قيمة مضافة عالية.

وقال إن الهدف منها هو تحويل المزايا الجغرافية والطبيعية لكل منطقة إلى فرص اقتصادية متكاملة من خلال بناء سلاسل قيمة تربط بين الإنتاج والتصنيع والخدمات وصولاً إلى التصدير، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية

وأكد الوهيبي على أن فكرة التجمعات تقوم على استثمار الميزة النسبية لكل منطقة وتحويلها إلى ميزة تنافسية مستدامة، من خلال ربط مختلف حلقات سلسلة القيمة، بدءًا من الإنتاج وصولا إلى الخدمات والتصدير.

وأوضح أن تجمع النجد سيعزز الأمن الغذائي، فيما سيتحول تجمع شليم إلى محور للصناعات التعدينية التحويلية، وسيعزز تجمع الألمنيوم بصحار التكامل الصناعي، في حين سيجعل التجمع السياحي بالداخلية من المحافظة وجهة مستدامة للسياحة الثقافية والطبيعية. أما الدقم، فسوف تستفيد من موقعها لتكون مركزا إقليميا لسلاسل التبريد والتصدير.

نماذج تكاملية بين القطاعات

وقال الوهيبي إن التجمعات الاقتصادية لا تتعامل مع القطاعات كجزر منفصلة، بل تقوم على نموذج الترابط بين القطاعات، فمثلاً:

- تجمع سلاسل التبريد يربط الزراعة بالثروة السمكية واللوجستيات والتصنيع الغذائي
- تجمع الألمنيوم يجمع بين الطاقة والتعدين والصناعة والخدمات المساندة
- تجمع السياحة يوجد تفاعلات بين التراث والحرف والخدمات والضيافة
- تجمع الأمن الغذائي يربط الإنتاج الزراعي بالصناعات الغذائية والتخزين والتوزيع

وأضاف: "بهذه المنهجية تصبح التجمعات محركات رئيسية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورافعة أساسية لزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني."

مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة يوقع 11 اتفاقية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 6 ملايين ريال عماني

عبري - الدقم :

وقع مقاول الحزمة الأولى لمشروع الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه السطحية للمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة 11 اتفاقية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 6 ملايين ريال عماني، والتي تمثل نسبة 27 % من اجمالي قيمة عقد مشروع الحزمة الأولى، ونسبة 60% من اجمالي قيمة العقد اسندت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بمحافظة الظاهرة، جاء ذلك خلال ملتقى الفرص الواعدة بمحافظة الظاهرة في الفترة 1-3 ديسمبر 2025.

تضمنت الاتفاقيات أعمال تزويد الكهرباء بنظام الطاقة الشمسية، وتوريد المواد الإنشائية والخرسانات، وتوريد وتركيب الأبواب والنوافذ للمخيم العمالي والمكاتب، بالإضافة إلى توفير خدمات الإعاشة والتغذية، والسكنات المؤقتة، وتوريد مواد مسبقة التصنيع للمخيم العمالي والمكاتب، وتوريد وزراعة النباتات والأشجار، وتوريد مواد الأسفلت، وتوريد الكاربستون والإنترلوك، وأعمال العبارات (تصريف مياه الأمطار)، وأعمال تركيب شبك حجارة التدعيم المعدني.

وشملت قائمة المؤسسات المتعاقد معها: مؤسسة الطاقة المستدامة للتطوير، ومؤسسة جبال العقبة للتجارة، ومؤسسة أصالة منح للتجارة، ومؤسسة جبرين للأعمال، ومؤسسة تضاريس فهود لحقول النفط والغاز والأعمال، ومؤسسة أعمار للصناعات، ومؤسسة مشاريع أبو حنان المحروقي للمقاولات، ومؤسسة مزون اللوجستية، ومؤسسة خط الشمال للمشاريع المتطورة، ومؤسسة بركاء للأعمال، ومؤسسة الترانيم.

كما أعلنت الهيئة خلال الملتقى عن مبادرة تدريب 15 باحثًا عن عمل في مجال الصناعات النسيجية، في خطوة تهدف إلى تعزيز مهارات الكوادر الوطنية وتهيئتها لسوق العمل، في ما تم طرح فرصة أعمال لإدارة وتشغيل محطة التوقف المؤقتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة.

تمثل الاتفاقيات نسبة 27 % من اجمالي قيمة عقد مشروع الحزمة الأولى، ونسبة 60% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بمحافظة الظاهرة

أعلنت الهيئة خلال الملتقى عن مبادرة تدريب 15 باحثًا عن عمل في مجال الصناعات النسيجية

طرح فرصة أعمال لإدارة وتشغيل محطة التوقف المؤقتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة

قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الجديد خطوة تشريعية تعزز جذب الاستثمارات

مسقط - الدقم :

أكد الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري، الخبير القانوني والرئيس التنفيذي لشركة د. أحمد بن سعيد الجهوري وشركائه للمحاماة والاستشارات القانونية، أن الاقتصاد العُماني يشهد اليوم مرحلة جديدة من التطور، تقوم على تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات النوعية، انسجامًا مع توجهات رؤية عُمان 2040.

وأشار إلى أن صدور قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة رقم (2025/38) يُعد نقلة نوعية في البيئة القانونية المنظمة للاستثمار في السلطنة، ويُسهم في تعزيز تنافسيتها وجاذبيتها أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وقال الجهوري لـ الدقم إن القانون الجديد جاء ليُعيد رسم ملامح بيئة الاستثمار، ويوحّد التشريعات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية، بما يضمن وضوح القواعد وسهولة الإجراءات، ويعزز الثقة في النظام القانوني العُماني.

القانون كإطار محفّز للتنمية

وأوضح الجهوري أن الحكومة تُدرك أن إنشاء مناطق اقتصادية متكاملة يُعد من أهم الأدوات لجذب الاستثمارات، لما توفره من تسهيلات وحوافز تجعلها بيئة أكثر جذبًا لرؤوس الأموال. ومن هذا المنطلق، حرص المشرّع العُماني على أن يكون القانون الجديد شاملًا ومرنًا وقادرًا على استيعاب مختلف أنواع المناطق الاقتصادية في السلطنة.

وأضاف أن القانون منح الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة صلاحيات موسعة لإدارة هذه المناطق والإشراف على بيئة الأعمال داخلها، مع تحديد دقيق لاختصاصاتها بما يضمن الكفاءة والشفافية في الأداء. كما نصّ على أن إنشاء أي منطقة جديدة يكون بموجب مرسوم سلطاني يُحدد موقعها وحدودها ومزاياها وحوافزها.

أبرز الحوافز والتسهيلات للمستثمرين

وبيّن الجهوري أن القانون جاء بمجموعة من المزايا التي تُعد من أهم أدوات الجذب للمستثمرين، ومن أبرزها:

1. توحيد المزايا والإعفاءات لتشمل جميع المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، بما يوجد بيئة قانونية مستقرة ومتوازنة.
2. نظام "المحطة الواحدة"، وهو نظام إلكتروني موحّد يُمكّن المستثمر من إنهاء جميع الإجراءات - من التراخيص إلى التصاريح - في مكان واحد وبأقل وقت ممكن.
3. الترخيص الشامل للمشروعات الاستراتيجية، بحيث يُمنح المشروع ترخيصًا واحدًا يغطي جميع مراحل التأسيس والتشغيل والإدارة دون الحاجة لإجراءات إضافية.
4. إعفاءات ضريبية وجمركية مرنة تُمنح وفق معايير محددة ترتبط بتحقيق أهداف اقتصادية مثل التوظيف، وزيادة المحتوى المحلي، واستقطاب المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.
5. تنظيم مشروعات التطوير العقاري داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، مع السماح بالتملك الحر للوحدات السكنية، بما يُعزّز نمو المجتمعات العمرانية داخل هذه المناطق.

الدقم.. نموذج عملي لتطبيق رؤية القانون

وأشار الدكتور أحمد الجهوري إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تُجسّد نموذجًا عمليًا لنجاح الرؤية التي يقوم عليها هذا القانون، فهي ليست مجرد منطقة صناعية، بل مدينة اقتصادية متكاملة تضم ميناءً، ومطارًا، ومصفاة، ومناطق لوجستية وسكنية وسياحية.

وأكد أن هذا التكامل يجعل الدقم مركزًا إقليميًا واعدًا لجذب الاستثمارات، ويعكس مدى فاعلية الإطار التشريعي الجديد في تحويل الرؤى الاقتصادية إلى واقع ملموس.

منظومة قانونية متكاملة

وأوضح أن القانون رقم (2025/38) لا يعمل بمعزل عن غيره من القوانين الحديثه وإنما يأتي ضمن منظومة تشريعية متكاملة تضم قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم (2019/50)، وقانون العمل الجديد رقم (2023/53)، وقانون التنظيم العقاري رقم (2025/79)، والقانون المالي رقم (2025/37).

وأكد أن هذه التشريعات معًا تشكل بيئة قانونية حديثة قادرة على استيعاب متطلبات الاقتصاد العالمي الحديث، وتوفير الحماية القانونية اللازمة للمستثمرين.

التوازن بين حرية الاستثمار ومتطلبات الرقابة

ومن وجهة نظر قانونية، أضاف الخبير القانوني الدكتور أحمد الجهوري في سياق حديثه قائلًا: يمكن القول أن القانون الجديد جاء ليؤسس لمرحلة أكثر نضجًا في التنظيم الاقتصادي بالسلطنة، فهو لا يمنح الحوافز دون ضوابط، بل يربط الإعفاءات والمزايا بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ملموسة، مثل توفير فرص عمل للمواطنين وزيادة القيمة المضافة الوطنية.

وختم الجهوري حديثه قائلًا: أن قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة رقم (2025/38) يعكس توازنًا دقيقًا بين حرية الاستثمار ومتطلبات الرقابة، وبين جذب رؤوس الأموال وحماية المصلحة العامة. ومن واقع خبرتي القانونية، أرى أنه يمثل نقلة حقيقية في فلسفة التشريع الاقتصادي في عُمان، لأنه لا يكتفي بتسهيل الاستثمار، بل يؤسس لبيئة قانونية مستقرة تضمن للمستثمر الأمان، وللدولة التنمية المستدامة.

الدكتور أحمد الجهوري: يُعد القانون نقلة نوعية في البيئة القانونية المنظمة للاستثمار في السلطنة ويُسهم في تعزيز تنافسيتها وجاذبيتها

المهندس سالم الذهلي الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية لـ الدقم:

"خزائن" تطبق أعلى المعايير البيئية لجذب استثمارات نظيفة ومستدامة

بركاء - الدقم:

تواصل مدينة خزائن الاقتصادية ترسيخ موقعها كوجهة تنموية تقوم على مبادئ الاستدامة وحماية البيئة، عبر اعتماد سياسات واضحة تستبعد الأنشطة الصناعية ذات الأثر البيئي المرتفع، وتعزيز مشاريع الاقتصاد الأخضر، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية.

وفي هذا الحوار، يسلّط المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، الضوء على أبرز الجهود والمبادرات التي تنفذها المدينة في إدارة البيئة، وجذب الاستثمارات المستدامة، ودعم توجهات سلطنة عُمان نحو الحياد الصفري بحلول عام 2050.

فإلى نص الحوار:-

سياسة ورؤية المدينة

أكد المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن المدينة تعتمد سياسة واضحة ترتكز على استقطاب الصناعات الخفيفة والمتوسطة ذات الأثر البيئي المنخفض، مع اعطاء عناية فائقة للحفاظ على البيئة وجودة الحياة داخل المدينة.

وأوضح في حديثه لـ الدقم أن "خزائن" تعمل وفق رؤية متكاملة للتنمية المستدامة، تقوم على إدارة الموارد بكفاءة، وتطبيق أعلى المعايير المعتمدة لضمان بيئة اقتصادية متوازنة وآمنة.

المبادرات والمشروعات البيئية

أشار المهندس سالم الذهلي إلى أن مدينة خزائن الاقتصادية تحتضن عددًا من المشروعات القائمة ذات الأثر المباشر في تعزيز الاستدامة وإدارة الموارد بكفاءة، من أبرزها مشروع شركة وقود المختص بجمع وإعادة تدوير زيوت الطهي المستعملة لإنتاج الديزل الحيوي، إضافة إلى مشروع الشركة الوطنية الخليجية للمنتجات الورقية الذي يعيد تدوير مخلفات الورق لإنتاج أطباق البيض.

وأكد أن المدينة تشجع هذه النوعية من الاستثمارات من خلال توفير بيئة عمل منظمة وتسهيلات تساعد على تأسيس وتشغيل أنشطة مستدامة تدعم جهود سلطنة عُمان في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

آليات تقييم الأداء البيئي

وعن آليات تقييم الأداء البيئي، ذكر الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن تقييم الأداء البيئي للشركات يتم عبر تقييم المشاريع بدايةً من تسليم طلبات الاستثمار ومروراً بعمليات تفتيش دورية ومراجعة التقارير البيئية وفق طبيعة كل نشاط، مما يضمن الامتثال المبكر وتصحيح أي ملاحظات. وتلتزم جميع المنشآت بالاشتراطات البيئية المعتمدة داخل المدينة والمعايير الصادرة عن الجهات المختصة بسلطنة عمان، إضافة إلى التقيد بالمعايير الدولية كلما كان ذلك مناسبًا لطبيعة النشاط. كما يتم إجراء دراسات للأثر البيئي عند الحاجة، مع التركيز على استقطاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأثر البيئي المنخفض.

دور خزائن في دعم الاقتصاد الأخضر

ولفت الذهلي أن مدينة خزائن تستهدف المشروعات الصناعية الخفيفة والمتوسطة ذات البصمة البيئية المنخفضة، وتستبعد الأنشطة التي قد تخلّف آثارًا بيئية على المدينة. كما تعتمد منهجية تصميم مستدامة للمخطط العام، تضمن كفاءة حركة الموارد والطاقة وفق أحدث المقومات العالمية في مجال الاستدامة.

إدارة المخلفات والانبعاثات

وحول التعامل مع المخلفات الصناعية، أوضح الذهلي أن خزائن تعتمد إجراءات واضحة وملزمة، حيث تعتمد الشركات على نقل مخلفاتها والتخلص منها عبر مزودي خدمات مرخصين وفق الاشتراطات المعمول بها في قطاع ادارة النفايات بسلطنة عمان. كما تُرفع تقارير دورية إلى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة تتضمن كميات النفايات الخطرة وطرق التخلص منها وغيرها من تقارير الامتثال البيئي المطلوبة.

وأضاف، أما فيما يتعلق بالانبعاثات،

فتلتزم الشركات بتطبيق أنظمة التحكم والمراقبة وفق طبيعة النشاط، وتشجع المدينة اعتماد أفضل التقنيات المتاحة (BAT) لتعزيز الكفاءة وتقليل الأثر البيئي.

مبادرات التوعية والتدريب

وقال الذهلي أن خزائن تنفذ برامج تدريبية وتوعوية متعددة، تشمل حملات دورية بالتعاون مع الجهات الحكومية والشركاء الصناعيين، وورش عمل لتعريف الشركات بأفضل الممارسات الدولية في الاستدامة والالتزام البيئي. كما يجري التنسيق مع المستثمرين لتوجيههم نحو حلول مستدامة تشمل معالجة المياه، إدارة المخلفات، وإعادة التدوير، إضافة إلى نشر الأدلة الإرشادية وتعزيز ثقافة الاستدامة داخل المدينة.

تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة

وأوضح الرئيس التنفيذي أن خزائن تعمل على جذب الاستثمارات المستدامة عبر احتضان مشروعات قائمة على الابتكار وكفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك مشروعات إعادة التدوير، تقنيات استخلاص الكربون، الطابوق والخرسانة الجاهزة منخفضة الاعتماد على المواد الخام، إضافة إلى تشجيع التصاميم التي تعزز كفاءة إدارة الطاقة والموارد. كما تطبق مبدأ "الملوث يدفع" لتقليل الأثر البيئي للمشروعات القائمة.

الشراكات البحثية والحكومية

وعرج في سياق حديثه عن مشاركة خزائن في عدد من البرامج الوطنية، من أبرزها البرنامج الوطني لإعداد المعايير العمانية للتربة بالتعاون مع هيئة البيئة وجامعة السلطان قابوس، حيث توفر المدينة البيانات اللازمة وتسهّل جمع العينات لدعم إعداد مواصفة وطنية تستند إلى أسس علمية. كما تعمل المدينة على تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات الحكومية والبحثية لتحقيق التكامل في تنفيذ المبادرات البيئية.

الحياد الصفري 2050

وفيما يتعلق بدعم أهداف سلطنة عمان في الوصول للحياد الصفري بحلول 2050، أكد الذهلي أن خزائن تعتمد نهجًا متكاملاً يشمل:

- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة، وإجراءات ترخيص مبسطة عبر محطة واحدة (One-Stop Shop).
- تصميم مستدام للمخطط العام، وتخصيص مناطق لمشروعات الطاقة الشمسية وإعادة التدوير.
- تقديم رسوم تنافسية للمشروعات الخضراء، ودعم للمبادرات التي تخفض الانبعاثات.
- تنفيذ حملات ترويجية دولية لاستقطاب الشركات العاملة في التقنيات النظيفة.
- دعم البحث والابتكار، واستقطاب مراكز بحثية وشركات ناشئة في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- مواءمة خطط المدينة مع رؤية عُمان 2040 وأهداف الحياد الصفري.

البنية الأساسية والتخطيط العمراني

وبيّن الذهلي أن البنية الأساسية في خزائن تعزز كفاءة استخدام الموارد وتقليل البصمة الكربونية من خلال تخطيط عمراني يقلل مسافات التنقل واستخدام وسائل النقل داخل المدينة. كما صُمّمت مدن عمالية داخل التجمعات الصناعية واللوجستية تُمكّن العاملين من الوصول إلى أماكن العمل سيرًا على الأقدام خلال أقل من 10 دقائق، مما يقلل الانبعاثات المرتبطة بالنقل.

وأضاف أن شبكات المياه والطاقة مصممة بما يقلل الفواقد ويدعم إعادة التدوير.

التكيف مع التغير المناخي

وأشار إلى أن خزائن تعتمد إجراءات استباقية لمواجهة التغير المناخي تشمل:

تخطيط عمراني مرن (Resilient) يراعي المتغيرات المناخية.

بنية أساسية قادرة على التكيف مع تغيرات الهطول وارتفاع درجات الحرارة.

خطط للحد من مخاطر السيول وتقييم دوري للمخاطر.

تشجيع استخدام الطاقة الشمسية وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية.

برامج توعية للعاملين والشركات لرفع كفاءة استهلاك الموارد.

التنسيق الوطني مع الجهات الحكومية لضمان مواءمة الجهود مع السياسات العامة.

الخطط المستقبلية للاستدامة

وبخصوص الرؤية المستقبلية، كشف المهندس سالم بن سليمان الذهلي، الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية، أن "خزائن" تركز على تطوير الإدارة البيئية من خلال تطبيق مبادئ هرم النفايات وفصل المخلفات من المصدر، وتحديث المعايير البيئية، واعتماد تقنيات حديثة للرصد. كما تعمل على استقطاب مشروعات الاقتصاد الدائري والمشروعات الخضراء، لترسيخ مكانتها كنموذج وطني في الإدارة البيئية داخل المناطق الاقتصادية.

المهندس سالم الذهلي: مبادرات رائدة لإعادة التدوير وإدارة الموارد داخل المدينة وخطط مستقبلية لتعزيز "خزائن" كنموذج وطني في الإدارة البيئية

تطبيق اشتراطات بيئية صارمة لضمان الامتثال وحماية البيئة وتخطيط عمراني يقلل البصمة الكربونية ويرفع كفاءة استخدام الطاقة

لدى "خزائن" رؤية متكاملة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتدعم جهود سلطنة عُمان لتحقيق الحياد الصفري بحلول 2050

شراكات وطنية لتعزيز البحث العلمي والمعايير البيئية وبرامج تدريبية لتعزيز ثقافة الاستدامة بين الشركات والعاملين

تعتمد المدينة على سياسة واضحة لاستقطاب الصناعات الخفيفة والمستدامة وتقدم تسهيلات وحوافز لجذب الاستثمارات الصديقة للبيئة

خزائن تعتمد إجراءات استباقية لمواجهة التغير المناخي ومن بينها تشجيع استخدام الطاقة الشمسية وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية

الأستاذ الدكتور سعيد المحرّمي لـ الدقم Dugm Economy:

الاقتصاد العُماني

في مرحلة انتقالية إيجابية.. والتصنيف الائتماني يعكس تحسّن الإدارة المالية وثقة المؤسسات الدولية بالإصلاحات

مسقط - الدقم Dugm :

أكد الأستاذ الدكتور سعيد بن مبارك المحرّمي عضو مجلس إدارة البنك المركزي العُماني وأستاذ المالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس، أن الاقتصاد العُماني في الربع الرابع من عام 2025 يمر بمرحلة انتقالية إيجابية نسبيًا، مدعومًا بجهود التنويع الاقتصادي ضمن رؤية عُمان 2040، رغم الضغوط الناتجة عن الاعتماد على النفط والتحديات الإقليمية والعالمية.

وأوضح المحرّمي لـ الدقم Dugm Economy أن التقديرات الحديثة لصندوق النقد الدولي ووزارة المالية تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.9% في عام 2025، مقارنة بـ 1.7% في عام 2024، مدفوعًا بمساهمة قوية من القطاعات غير النفطية مثل السياحة والصناعات التحويلية.

وأشار إلى أن النمو في الربع الثاني من 2025 بلغ 0.6% فقط، نتيجة ارتفاع الإنتاج غير النفطي بنسبة 3.2% مقابل انخفاض الإنتاج النفطي بنسبة 4.7%.

تحسّن تدريجي وعجز محدود

لفت المحرّمي إلى أن الميزانية العامة لسلطنة عُمان أظهرت عجزًا بنسبة 3% من الإيرادات المتوقعة لعام 2025، بما يعادل نحو 620 مليون ريال عُماني، نتيجة انخفاض إيرادات النفط.

وبيّن أن العجز في الربع الثاني بلغ 259 مليون ريال عُماني، بسبب ارتفاع الإنفاق بنسبة 5% إلى 3.2 مليار ريال، مقابل انخفاض الإيرادات بنسبة 13% إلى 2.9 مليار ريال عُماني.

وأضاف أن الدين العام انخفض إلى 14.1 مليار ريال عُماني بنهاية الربع الثاني، أي بتراجع نسبته 2.08% عن العام السابق، وهو ما يعكس جهود السداد والإصلاح المالي.

كما أشار إلى أن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العُماني بلغت مستويات مريحة، في حين وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 30.5 مليار ريال عُماني حتى الآن، مما يعزز الاستقرار المالي وثقة المستثمرين.

مؤشرات القوة والاستقرار الاقتصادي

وذكر المحرّمي أن نسبة الدين العام تبلغ 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تسجيل نمو غير نفطي قدره 3.2%، وارتفاع احتياطيات الذهب والاحتياطيات المالية التي تغطي الواردات لفترة مناسبة جدًا.

مشيرًا إلى أن معدل التضخم منخفض عند 0.9%، وأن الاستثمار الأجنبي التراكمي ارتفع إلى 30.5 مليار ريال عماني بنسبة نمو 100% مقارنة بعام 2020، إضافة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال السنوات الأربع الماضية، مع بقاء متوسط سعر برميل النفط فوق نقطة التعادل للميزانية العامة.

الإصلاحات المالية وتقليص العجز

وقال الاستاذ الدكتور سعيد المحرّمي أن الإصلاحات المالية أسهمت في خفض العجز بالميزانية العامة من 15.2% في 2020 إلى فائض 1.3% في 2024، كما انخفضت نسبة الدين العام من 68% إلى 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأكد أن هذه الإصلاحات عززت الإيرادات غير النفطية إلى 32% من خلال الضرائب والعائدات الاستثمارية والرسوم الحكومية، مما ساعد على تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة.

أ.د. سعيد المحرّمي: الإصلاحات المالية خفّضت العجز ورفعت التصنيف الائتماني، والقطاع الخاص يرسّخ دوره كشريك فاعل في التنمية والاستثمار

دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة أشار المحرّمي إلى أن القطاع الخاص ساهم بنسبة 49.3% من إجمالي الاستثمارات في سلطنة عُمان، ووفّر فرص عمل عبر الخصخصة والتوسع في المناطق الحرة والمدن الصناعية.

كما أكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 30.5 مليار ريال عُماني بنمو 100% عن عام 2020، بفضل حوافز الملكية الكاملة للمستثمرين واتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الحكومة.

جدوى رؤية عُمان 2040 في التنويع

وعرج عضو مجلس إدارة البنك المركزي العُماني وأستاذ المالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السلطان قابوس في سياق حديثه إلى الجدوى الاقتصادية لرؤية عُمان 2040 في تحقيق التنوع الاقتصادي والنموالمستدام أن رؤية عُمان 2040 تمثل الإطار الاستراتيجي لتحويل الاقتصاد الوطني نحو نموذج مستدام ومتنوع، يهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط الذي يشكّل نحو 70% من الإيرادات الحكومية، عبر تعزيز قطاعات اللوجستيات، والسياحة، والتصنيع، والطاقة المتجددة.

مبينًا أن تقارير صندوق النقد والبنك الدولي حتى أكتوبر 2025 تؤكد أن الرؤية تسير بخطى ثابتة وجدوى اقتصادية عالية، رغم تحديات أسعار النفط والحاجة لتسريع وتيرة الإصلاحات.

تنفيذ سياسات الرؤية ومؤشر التقدّم

ولفت المحرّمي حول كيفية تترجم السياسات الاقتصادية في الرؤية وتحقيق مؤشرات التقدم، قائلًا: أن 74% من مؤشرات رؤية عُمان 2040 حققت تقدّمًا نحو المستهدفات، وفقًا للتقرير الدوري الرابع للرؤية لعام 2024 – 2025، الصادر عن وحدة متابعة تنفيذ الرؤية، والذي أبرز الإنجازات في مختلف مؤسسات الدولة.

وأضاف أن السلطنة تقدّمت 10 مراكز عالميًا في مؤشر الابتكار، وسجلت نموًا غير نفطيًا بنسبة 9.05%.

القطاعات الأكثر تأثيرًا في تحقيق الرؤية

موضحًا في ذات السياق أن القطاعات الأكثر تأثيرًا في الرؤية تشمل التصنيع، اللوجستيات، الطاقة المتجددة، السياحة، الزراعة، الصيد، وصناعة الأدوية.

وأكد أن تحقيق مستهدفات هذه القطاعات يتطلب استثمارات سنوية تُقدّر بـ 1.9 مليار ريال عُماني، يمكن توفيرها عبر شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص، وبما يضمن خفض الإنفاق العام إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

توازن الرؤية بين الاستدامة والنمو

وعن توازن الرؤية بين الاستدامة والنمو، أوضح المحرّمي أن الرؤية تحقق توازنًا بين الاستدامة والنمو من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية التي بلغت 32% حتى الآن، بفضل عوائد الاستثمارات الحكومية والضرائب.

وأشار إلى أن برنامجي "استدامة" و"نزدهر" يهدفان إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي، حيث يتم توجيه الفوائض المالية لسداد الدين وتمويل مشاريع الطاقة الخضراء.

رفع التصنيف الائتماني إلى BBB-

كما ذكر المحرّمي أن رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان إلى BBB- جاء نتيجة تحقيق فوائض مالية متواصلة منذ عام 2021، وانخفاض الدين العام إلى 36.7%، ونمو غير نفطي بنسبة 5.3%، وفائض في الحساب الجاري بنسبة 5.5%.

ولفت إلى أن خطة الحكومة المالية متوسطة المدى التي تمتد لخمس سنوات، ووضوح الإجراءات التنفيذية فيها، أسهما في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية بالاقتصاد العماني.

دلالات التصنيف وتحسّن الإدارة المالية

وأشار المحرّمي إلى أن التصنيف يعكس تحسّن الإدارة المالية الحكومية بفضل الفوائض المستمرة منذ 2021 بعد سنوات من العجز (2014 – 2020). مبينًا أن درجة الالتزام بتنفيذ الخطة المالية المتوسطة المدى تجاوزت 90%، وهو ما نال إشادة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية.

الاستفادة من التصنيف الائتماني

وأوضح المحرّمي أن القطاع العام يستفيد من التصنيف عبر خفض تكلفة إصدار السندات والصكوك، مما يتيح توجيه الوفورات لمشاريع تنموية في التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

مشيرًا إلى أن الحكومة يمكنها الآن الحصول على قروض دولية بشروط ميسّرة لتمويل مشاريع كبرى مثل الدقم والهيدروجين الأخضر.

أما القطاع الخاص، فيستفيد من زيادة ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني، ما يؤدي إلى ضخ رؤوس أموال جديدة وتوسيع المشاريع القائمة.

التحديات المستقبلية

شدد المحرّمي على أن الحفاظ على التصنيف الائتماني يتطلب مواجهة التحديات المحتملة، وعلى رأسها انخفاض أسعار النفط دون 60 دولارًا للبرميل، والمخاطر الجيوسياسية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتأخر بعض الإصلاحات.

تحسّن مالي تدريجي وعجز محدود في الميزانية، ومؤشرات استقرار تتمثل في تضخم منخفض ونمو غير نفطي متزايد

رؤية عُمان 2040 تمضي في مسار مستدام نحو اقتصاد متنوع، مع تنفيذ فعلي وبلوغ 74% من مؤشرات التقدّم

التصنيع والطاقة المتجددة والسياحة تقود التحوّل الاقتصادي، والتوازن بين الاستدامة والنمو يتحقق عبر برنامجي "استدامة" و"نزدهر"

رفع التصنيف الائتماني إلى (BBB-) يعكس ثقة المؤسسات الدولية، والإدارة المالية العُمانية تحظى بإشادة عالمية

وأضاف أن هذه التحديات قد تؤدي إلى رفع العجز المالي إلى 2 – 4% وإبطاء تحقيق هدف خفض الدين العام إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاعات الواعدة المحتاجة للدعم

وفيما يتعلق بالقطاعات الواعدة التي تحتاج إلى دعم أشار المحرّمي إلى أن القطاعات الواعدة التي تحتاج دعمًا حكوميًا مباشرًا تشمل التصنيع، التعدين، اللوجستيات، السياحة، الرعاية الصحية، الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي.

وأكد ضرورة تقديم حوافز ضريبية واستثمارات في البنية التحتية وتطبيق قوانين المحتوى المحلي لتسريع نمو هذه القطاعات.

أثر المبادرات الاقتصادية على الاستقرار المالي

كما أكد المحرّمي أن المبادرات الوطنية الكبرى مثل رؤية عُمان 2040 وبرنامج التوازن المالي المتوسط الأجل والإصلاحات الجارية سيكون لها تأثير إيجابي قوي على الاستقرار المالي خلال السنوات الخمس المقبلة، مع توقع نمو اقتصادي مستدام بمعدل 3.5% سنويًا.

ولفت إلى أن هذه المبادرات عززت التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، رغم التحديات المتعلقة بتقلبات أسعار النفط.

توصيات لتعزيز الثقة وجذب الاستثمارات

اختتم المحرّمي حديثه بعدد من التوصيات لتعزيز الثقة في بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، من بينها:

1. الحفاظ على فوائض الميزانية وألا يتجاوز العجز السنوي 3%.
2. تعزيز الشفافية الحكومية في جميع الوحدات.
3. ثبات القوانين الاقتصادية لبناء الثقة مع المستثمرين.
4. توسيع الإعفاءات الضريبية للقطاعات الاستراتيجية.
5. منح تأشيرات إقامة طويلة للمستثمرين الجادين.
6. تبسيط الإجراءات عبر منصة "استثمر في عُمان".
7. دعم الطاقة المتجددة والسياحة كقطاعين استراتيجيين.
8. تنظيم منتديات دولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

اتفاقية لإعداد دراسة جدوى لإنشاء أول مصنع سيارات في المنطقة الحرة بصلالة

صلالة - الدقم :

وُقّعت في المنطقة الحرة بصلالة اتفاقية تعاون لإعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنشاء أول مصنع سيارات في ولاية صلالة بمحافظة ظفار.

وتعكس الاتفاقية التي وُقّعت بين شركة مدينة صلالة العالمية، إحدى الشركات العاملة بالمنطقة، وشركة "جيانغسو تشانغ هونغ للمعدات الذكية" الصينية، المتخصصة في تصنيع خطوط إنتاج وتجميع السيارات ثقة الشركات العالمية في البيئة الاستثمارية التي تتميز بها ولاية صلالة بما توفره من بنية أساسية متطورة وموقع استراتيجي متصل بالموانئ والأسواق الإقليمية، فضلًا عن الحوافز والتسهيلات التي تمنحها للمستثمرين في مختلف القطاعات الصناعية.

وقال أحمد علوي باعقيل، رئيس مجلس إدارة شركة مدينة صلالة العالمية، إن الاتفاقية تُمثل المرحلة الأولى لإعداد الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع، على أن يتم تقييم نتائجها خلال الفترة المقبلة لتحديد مراحل التنفيذ المستقبلية، مشيرًا إلى أن التعاون مع شركة "تشانغ هونغ" يأتي لما تمتلكه من خبرة واسعة في تصميم وإنشاء مصانع السيارات ومرافق التجميع الحديثة.

من جانبها، أكدت الشركة الصينية اهتمامها بالسوق العُماني، مشيرة إلى أن الموقع الجغرافي لمدينة صلالة والبنية الأساسية المتقدمة فيها يشكلان قاعدة مثالية لتأسيس مركز إقليمي لتصنيع السيارات وتصديرها إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتُعد شركة "جيانغسو تشانغ هونغ للمعدات الذكية" من أبرز الشركات الصينية في صناعة الأنظمة الذكية للمعدات الصناعية وخطوط إنتاج السيارات، وتمتلك سجلًا حافلًا بالتعاون مع كبرى العلامات العالمية مثل "بي إم دبليو"، و"فولكس فاجن"، و"جاكوار لاندروفر"، و"فورد"، و"بي واي دي"، إلى جانب خبرة تمتد لأكثر من 30 عامًا في إنشاء مصانع سيارات متكاملة حول العالم.

وتأتي هذه المشروعات ضمن التوجّه الوطني لتأسيس منظومة صناعية متكاملة للسيارات الكهربائية، تعزّز مكانة صلالة كمحور صناعي ولوجستي، وتدعم مستهدفات رؤية عُمان 2040، وانسجامًا مع جهود سلطنة عُمان لخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050.

إنشاء مشروع في قطاع الحديد بمدينة البريمي الصناعية بـ10 ملايين ريال عُماني

البريمي - الدقم :

وقّعت مدينة البريمي الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، عقد استثمار مع شركة صحار للحديد والبليت، بهدف إقامة مشروع متخصص في إنتاج الحديد وصناعة شرائح ومسحوبات الألمنيوم والحديد والمعادن غير الحديدية.

وسيقام المشروع على مساحة 36 ألف متر مربع، وبحجم استثمار يصل إلى 10 ملايين ريال عُماني. وقال سعيد بن عبدالله البلوشي مدير عام مدينة البريمي الصناعية إن توطين مثل هذه المشروعات يهدف إلى توفير فرص عمل جديدة للكوادر الوطنية، والإسهام في تطوير القطاع الصناعي بمحافظة البريمي، بما يعزز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره.

وأضاف أن توقيع العقد يأتي ضمن خطة استراتيجية لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز الصناعات المتقدمة في سلطنة عُمان، وتشجيع الصناعة التي تعتمد على التقنيات الحديثة، بما يفتح آفاقًا واسعة للنمو الاقتصادي ويدعم التحول الصناعي المستدام.

يذكر أن إجمالي حجم الاستثمارات في مدينة البريمي الصناعية بلغ بنهاية النصف الأول من العام 2025 أكثر من 287 مليون ريال عُماني، في حين بلغ عدد العقود الاستثمارية المبرمة 1645 عقدًا بإجمالي مساحة مستثمرة تتجاوز 1.7 مليون متر مربع إضافة إلى أكثر من 4.4 مليون متر مربع من الأراضي القابلة للتأجير.

مدينة سمائل الصناعية توطن 19 مشروعاً بـ 35 مليون ريال عُماني

سمائل - الدقم :

استقبلت مدينة سمائل الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" (26) طلباً للاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري 2025، وتم توطين (19) مشروعاً منها بإجمالي حجم استثمار تجاوز الـ (35) مليون ريال عُماني.

وستقام هذه المشروعات على مساحة إجمالية تتجاوز الـ (470) ألف متر مربع، وتتنوع مجالاتها بين قطاعات الحديد والصلب والفولاذ والمعادن، وصنع المنتجات الورقية، والمواد الغذائية، وصناعة الأنابيب، وتصنيع مكابح السيارات، وصناعة المعدات والمحركات، وصناعة منتجات الإسمنت، وتصنيع الأبواب والنوافذ والمطابخ وغيرها من القطاعات ذات القيمة المضافة.

وقال المهندس ياسر بن إبراهيم العجمي، مدير عام مدينة سمائل الصناعية، إن اجمالي حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية وصل بنهاية النصف الأول من العام 2025 إلى أكثر من (243) مليون ريال عُماني، بينما بلغت المساحة الإجمالية المؤجرة مليونين و698.6 ألف متر مربع من المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية، التي تبلغ أكثر من 11 مليونًا و889.2 ألف متر مربع.

المهندس ياسر العجمي: وصل اجمالي حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية بنهاية النصف الأول من العام 2025 إلى أكثر من (243) مليون ريال عُماني

وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية أن إجمالي عدد العاملين في مدينة سمائل الصناعية وصل بنهاية النصف الأول من عام 2025 إلى 3378 عاملاً منهم قرابة (800) عامل من الكوادر العُمانية.

وأشار إلى أن "مدائن" تواصل تنفيذ مجموعة من المشروعات الحيوية في المدينة الصناعية، أبرزها مشروع توصيل المياه للمدينة الصناعية عن طريق شركة نماء للمياه، وتبلغ تكلفته الإجمالية 11 مليون ريال عُماني وسوف يتم الانتهاء منه خلال الربع الأول من العام 2026.

وقال إنه تم خلال النصف الأول من العام 2025 الانتهاء من إعداد التصميم المبدئي للمخطط العام للمدينة السكنية على أن يتم قريباً طرح أراضي المدينة السكنية كفرصة استثمارية، كما سيتم أيضا طرح مبنى مركز فحص اللياقة الطبية كفرصة استثمارية، وسيوفر أعلى مستويات الجودة من العناية والخبرة لجميع الموظفين الذين يعملون داخل مدينة سمائل الصناعية وتزويدهم بخدمات الرعاية الصحية السليمة واللازمة، فضلًا عن تقديم المركز خدماته للسكان المحليين القاطنين بالقرب من المدينة الصناعية، ويضم العديد من المرافق، مثل المختبرات والعيادات وغرف التبريد وغرف إجراء الأشعة السينية وعدد من المكاتب.

يذكر أن "مدائن" قامت بافتتاح مشروع البنية الأساسية لمدينة سمائل الصناعية خلال النصف الأول من العام 2025 استكمالاً لدورها التنموي في الإسهام بتطوير مختلف الصناعات في سلطنة عمان، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الحقيقية في التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع رؤية عُمان 2040، وتعزيز الاقتصاد وقطاع الصناعة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وزيادة القاعدة الإنتاجية.

اتفاقية لإنشاء مصنع لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية في المنطقة الحرة بصحار باستثمارات تُقدَّر بنحو 7.7 مليون ريال عُماني

صحار - الدقم :

وقّع ميناء صحار والمنطقة الحرة اتفاقية تأجير أرض مع شركة المجموعة الاستثمارية لصناعة الأدوية "شركة منطقة حرة" لإنشاء مصنع لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية على مساحة 40 ألف متر مربع في المنطقة الحرة بصحار، وباستثمارات تبلغ نحو 7.7 مليون ريال عُماني (20 مليون دولار أمريكي).

ويُعد هذا المصنع مشروعًا مشتركًا بين عددٍ من المستثمرين العُمانيين ومجموعة سبا IMGSA الجزائرية مما يؤكد التزام ونجاح ميناء صحار والمنطقة الحرة بتوفير منظومة متكاملة وجاذبة للاستثمار من شأنها تعزيز حركة التجارة في سلطنة عُمان عبر اتباع أفضل الممارسات المستدامة.

ومن المخطط أن تبدأ عمليات المصنع في عام 2027 حيث يتم تصميمه وبناؤه وفقًا لأعلى المعايير الدولية المتبعة. وسيشمل المصنع خطوط إنتاج مُعقمة ومختبرات متقدمة لمراقبة الجودة، ووحدات للبحث والتطوير، ومركز تدريب متخصص لتأهيل وتطوير الكفاءات الوطنية في مجالي التصنيع الدوائي وإدارة الجودة. كما يضم المشروع تأسيس مختبر شامل ومتكامل للبحث والتطوير.

وسينتج المصنع مجموعة واسعة من المستلزمات والمنتجات الطبية مثل المضادات الحيوية، وعلاجات الأورام، وقفازات الاستخدام الطبي، والشاش المعقّم، والمنتجات الطبية الاستهلاكية.

وسيُسهم المشروع في المنطقة الحرة بصحار في تعزيز المشهد الصناعي في سلطنة عُمان عبر جذب استثمارات نوعية في الصناعات الدوائية المتقدمة، وترسيخ مكانة ميناء صحار والمنطقة الحرة كمركز محوري يربط الصناعات الإقليمية بالأسواق العالمية، تأكيدًا على التزامنا بدعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز دورنا ضمن منظومة التجارة العالمي.

باعتبارها من أهم المحركات الحيوية للنمو الاقتصادي والصناعي في سلطنة عُمان

مركز عُمان للحياد الصفري

يدعم جهود الاستدامة وتقليل الانبعاثات داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية

مسقط - الدقم :

أوضح المهندس محسن بن سليمان الجابري، مدير عام مركز عُمان للحياد الصفري، أن المركز يؤدي دورًا محوريًا في دعم جهود الاستدامة وتقليل الانبعاثات داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، باعتبارها من أهم المحركات الحيوية للنمو الاقتصادي والصناعي في سلطنة عُمان، ومن أكثر القطاعات حاجة إلى إجراءات خفض الانبعاثات.

وأشار إلى أن دور المركز يرتكز على تعاون مؤسسي مباشر مع الجهات التي تدير تلك المناطق، بهدف ضمان توافق مشاريعها وبرامجها التشغيلية مع المسار الوطني للحياد الصفري. ويتم ذلك من خلال مواءمة الخطط الصناعية مع المسارات الوطنية لإزالة الكربون، وتعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة في المناطق، إلى جانب التعاون في تنفيذ مشاريع نوعية لدعم الاستدامة، ومتابعة الأداء عبر منصة "ميزان" لقياس الانبعاثات، إضافة إلى بناء القدرات الفنية عبر برامج تدريب وورش عمل تستهدف العاملين في هذه المناطق.

وكشف الجابري لـ الدقم أن الجرد الوطني لانبعاثات الغازات الدفيئة يبيّن أن أكثر من 80% من الانبعاثات في سلطنة عُمان تأتي من أربعة قطاعات رئيسية، هي: النفط والغاز، والطاقة، والصناعة، والنقل. موضحًا أن المركز يعمل على خفض هذه الانبعاثات بشكل تدريجي عبر مختلف القطاعات، بما يتوافق مع خطط النمو الاقتصادي لسلطنة عُمان، ويُسهم في تحقيق المساهمات الوطنية المحددة بموجب اتفاق باريس.

أهداف إنشاء المركز

وعن الأهداف الرئيسية لإنشاء مركز عُمان للحياد الصفري ودوره في دعم توجهات سلطنة عُمان للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050، قال المهندس محسن الجابري: تتركز الأهداف الأساسية لإنشاء المركز في الإسهام بتنفيذ التزامات سلطنة عُمان ضمن الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي وتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2050، وذلك بعد انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية باريس للمناخ في 22 أبريل 2016م والتصديق عليها بموجب المرسوم السلطاني رقم 2019/28.

وأشار إلى أن إنشاء المركز جاء ليتولى قيادة هذا الجهد الوطني بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، وبما ينسجم مع توجهات سلطنة عُمان نحو التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتحقيق التنويع الاقتصادي، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وتوفير فرص عمل جديدة، تماشياً مع أولويات رؤية عُمان 2040.

وأضاف أن الأهداف الرئيسية للمركز ترتكز على ثلاثة محاور جوهرية:

المهندس محسن الجابري: يتعاون المركز مباشرة مع المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية لضمان توافق مشاريعها مع المسار الوطني للحياد الصفري والطاقة النظيفة

أولاً: رسم المسار الوطني لإزالة الكربون

يتولى المركز إعداد وتحديث الخطة الوطنية للحياد الصفري، بما يشمل رسم المسارات القطاعية لخفض الانبعاثات وتقييم مشاريع حلول الخفض لضمان جدواها الاقتصادية.

كما يعمل على تأسيس قاعدة معرفية دقيقة ترصد الوضع الحالي والمستهدف لكل قطاع، مثل الطاقة والصناعة والنقل والزراعة والمخلفات، لضمان توافق جهود الخفض مع الهدف الوطني للحياد الصفري.

ويشمل هذا المحور أيضاً إعداد الخطة الاستراتيجية لمشاريع كفاءة الطاقة، ومتابعة تنفيذها في مختلف القطاعات، إلى جانب بناء وتأهيل الكفاءات الوطنية.

ثانيًا: تطوير الممكنات والاستراتيجيات الوطنية للحياد الصفري

يعمل المركز على اقتراح ممكنات متكاملة تشمل تطوير القوانين والتشريعات، وتسهيل الوصول إلى التمويل من صناديق التمويل الخضراء العالمية، إضافة إلى تفعيل المادة السادسة من اتفاقية باريس لتنظيم أسواق الكربون ودعم مشروعات خفض الانبعاثات.

ثالثًا: دعم وتمكين القطاعات والجهات الحكومية والقطاع الخاص لتنفيذ خطط الخفض

يقود المركز جهودًا متواصلة للتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدعم تنفيذ المشاريع المرتبطة بتحقيق الهدف المرحلي للاستراتيجية الوطنية المحدثة للحياد الصفري لعام 2035.

كما يقدم الدعم الفني ويبني القدرات وينفذ مبادرات تطوير الأنظمة الرقمية، وفي مقدمتها منصة "ميزان" لقياس الانبعاثات، بما يمكّن من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.

إلى جانب ذلك يتولى المركز تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة في المباني الحكومية والإشراف على تنفيذها في القطاع الخاص.

الاستراتيجيات والخطط

وفيما يتعلق بأبرز الاستراتيجيات والخطط التي يعتمدها المركز لمتابعة تنفيذ مشروعات الحياد الصفري في سلطنة عُمان، أوضح الجابري أن مركز عُمان للحياد الصفري يتبنى مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة التي تشكل الإطار التنفيذي لجهود خفض الانبعاثات.

وتتضمن هذه الاستراتيجيات إعداد وتحديث الخطة الوطنية للتحول إلى الحياد الصفري بالتنسيق مع الجهات المعنية، واعتماد البرامج والخطط التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الحياد الصفري في مختلف القطاعات. كما يعمل المركز على إنشاء منصات رقمية متقدمة لرصد الانبعاثات، من بينها منصة "ميزان" التي تُسهم في تعزيز الشفافية وتحسين جودة البيانات الخاصة بالانبعاثات.

وأضاف، أن المركز يُفعّل كذلك آليات التمويل الأخضر لدعم المشاريع منخفضة الكربون، ويعمل على تطوير الأطر التنظيمية لأسواق الكربون بما يمكّن سلطنة عُمان من الدخول بفاعلية في أسواق الكربون الطوعية وأسواق الامتثال.

كما يشمل ذلك إعداد وتحديث الخطة الوطنية لرفع كفاءة استهلاك الطاقة ومتابعة تنفيذها في مختلف القطاعات، واقتراح التحسينات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

مشروعات المركز

وعن أهم المشروعات الحالية والمستقبلية التي يجري تنفيذها ضمن خطة الحياد الصفري، ذكر الجابري أن المشروعات التي يقودها المركز تشمل مجموعة واسعة من المبادرات النوعية التي تستهدف تعزيز جاهزية سلطنة عُمان لتحقيق أهدافها المناخية. موضحًا أن هذه المشروعات تبدأ من تطوير منصة "ميزان" لتصبح نظامًا وطنيًا شاملًا وأكثر دقة في جرد الانبعاثات ورصدها عبر نطاقات موسّعة، مرورًا بـ إطلاق إطار عمل لأسواق الكربون وتنظيم مشاركة سلطنة عُمان في المبادرات الدولية المرتبطة بالمادة السادسة من اتفاقية باريس، ووصولًا إلى تحديث الاستراتيجية الوطنية للحياد الصفري بما يعكس أحدث التطورات التقنية والاقتصادية في مختلف القطاعات.

وأضاف في السياق ذاته، أن المركز يقدّم كذلك الدعم الفني للمشروعات الوطنية التي تسهم بشكل مباشر في خفض الانبعاثات، وتعزيز استعداد القطاعات المختلفة لتحقيق مستهدفاتها القطاعية.

وفي مجال كفاءة الطاقة، ينفّذ المركز مشروعات رائدة من بينها برنامج "كفاءة" لرفع القدرات الوطنية وإعداد متخصصين مؤهلين وفق أعلى المعايير الدولية في تدقيق الطاقة.

رفع كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية

وحول كيفية مساهمة المركز في رفع كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية في مختلف القطاعات الاقتصادية، والدور الذي يضطلع به في تعزيز الابتكار ونقل أحدث التقنيات العالمية في مجال الطاقة النظيفة والاستدامة إلى سلطنة عُمان، بيّن مدير عام مركز الحياد الصفري أن المركز يقود برنامج "كفاءة"، وهو مبادرة وطنية تهدف إلى تدريب وإعداد 50 طالبًا وطالبة للحصول على شهادة مدقق الطاقة المعتمد (CEA) المعترف بها دوليًا من جمعية مهندسي الطاقة (AEE).

ومن خلال تمكين الدفعة الأولى من الكفاءات العُمانية بمؤهلات دولية مرموقة في مجال تدقيق الطاقة، يؤسس البرنامج قاعدة وطنية متينة من الخبرات القادرة على تنفيذ عمليات تدقيق الطاقة في المباني ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة، بهدف رفع كفاءتها التشغيلية وترشيد استهلاكها. وسيُصبح كل مشارك في هذا البرنامج مدققًا معتمدًا في كفاءة الطاقة، مسهمًا بدور فاعل في دعم القطاعات الصناعية والحكومية والمجتمعية عبر تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وخفض التكاليف وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، بما يُعزز مكانة سلطنة عُمان في مسار التنمية المستدامة وتحقيق هدف الحياد الصفري.

مراحل البرنامج:

يخضع المشاركون لثلاث مراحل تدريبية متكاملة تشمل الجوانب النظرية والتطبيقية وصولًا إلى الاعتماد الدولي:

المرحلة التأسيسية:

ترسيخ المبادئ النظرية والأساسيات العلمية لكفاءة الطاقة.

المرحلة التطبيقية:

تدريب عملي مكثف لتطبيق المهارات المكتسبة في عمليات تدقيق الطاقة التفصيلية وتحليل نتائجها.

المرحلة المتقدمة:

إعداد المشاركين لاجتياز الاختبارات الدولية لشهادة CEA بإشراف جمعية مهندسي الطاقة (AEE)، والحصول على الاعتماد الرسمي كمدققين معتمدين في كفاءة الطاقة.

مدة البرنامج:

ستة أسابيع تدريبية مكثفة.

الجهات المنفّذة للبرنامج:

وزارة الطاقة والمعادن ممثلةً في مركز عُمان للحياد الصفري، بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس ممثلةً في مركز أبحاث الطاقة المستدامة، وبدعم من وزارة العمل.

شهادات الكربون والهيدروجين والمنتجات منخفضة الكربون

واختتم مدير عام مركز عُمان للحياد الصفري المهندس محسن بن سليمان الجابري حديثه بالإشارة إلى الدور الذي يضطلع به المركز فيما يتعلق بشهادات الكربون والهيدروجين والمنتجات منخفضة الكربون، مبينًا أن المركز يتولى اعتماد وتسجيل طلبات المتاجرة بشهادات الكربون محليًا، إلى جانب تنسيق هذه العمليات دوليًا وفقًا للإطار السياسي للائتمان الكربوني.

كما يتولى المركز إدارة إجراءات إصدار طلبات شهادات الكربون والهيدروجين والمنتجات منخفضة الكربون، بدءًا من المراجعة والتدقيق وصولًا إلى الإصدار، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة البيئة قبل اعتماد هذه الشهادات وإصدارها رسميًا.

أكثر من

80%

من انبعاثات سلطنة عُمان تأتي من قطاعات النفط والغاز والطاقة والصناعة والنقل

حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة الحرّة بالمزيونة يتجاوز 140 مليون ريال عُماني

المنطقة تستقطب 13 مشروعًا جديدًا باستثمارات تبلغ 420 ألف ريال عُماني

المزيونة - الدقم :

استقطبت المنطقة الحرّة بالمزيونة خلال العام الجاري 13 مشروعًا بحجم استثمار يصل إلى 420 ألف ريال عُماني، ليتجاوز حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة حتى نهاية شهر أكتوبر من العام الماضي 140 مليون ريال عُماني.

وقال المهندس أحمد بن خميس الكاسبي مدير عام المنطقة الحرة بالمزيونة إن عقود الإيجار الموقّع عليها في المنطقة بلغت 144 عقدًا تتوزع على الأنشطة الصناعيّة والخدميّة والتجاريّة وتسعى إدارة المنطقة إلى جذب استثمارات في القطاع الصناعي لإيجاد استدامة للحركة الاستثمارية.

ووضح أن المنطقة تعكف حاليًّا على وضع اللمسات الأخيرة لتشغيل المحجر الحيواني بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه ومن المؤمل البدء في التشغيل التجريبي للمحجر خلال الربع الرابع من العام الحالي.

وأشار إلى أنه تم إنجاز 80 بالمائة من مشروع محطة تحلية المياه ومن المتوقع الانتهاء من تشغيلها قبل نهاية العام الجاري لتطوير البنية الأساسية بالمنطقة.

وقال إنه تم خلال العام الجاري مراجعة وإلغاء عدد من عقود الإيجار التي تعثر أصحابها في الالتزام بتنفيذ مشروعاتهم بناء على الجدول الزمني المعتمد للتنفيذ، موضحًا أن المنطقة شهدت ارتفاعًا قدره 21.7 بالمائة في حجم البضائع الواردة والمصدرة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ استقبلت المنطقة بضائع متنوعة بإجمالي أوزان بلغ أكثر من 228.5 ألف طن، في حين شهد عدد المركبات الواردة والمصدرة من المنطقة الحرة ارتفاعًا بواقع 40 بالمائة عما كان عليه العام الماضي حيث بلغت 5765 مركبة حتى نهاية شهر أكتوبر 2025م.

وأضاف أن المنطقة الحرة بالمزيونة قامت بطرح إعلان مزايدة لمشروع إدارة وتشغيل السوق الحّرة للشركات المتخصصة لتفعيل ميزة البيع المباشر وتوفير الخدمات للمسافرين عبر الحدود بين سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية الشقيقة.

أكثر من 228.5 ألف طن من البضائع عبر المنطقة الحرّة بالمزيونة حتى نهاية أكتوبر 2025

تصنع قصة النمو في قلب التحوّل الصناعي

أكثر من 3.8 مليار ريال عُماني.. استثمارات «أوكيو» في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

تجاوزت القيمة المحلية المضافة لمشروعات المجموعة وشركائها 604 ملايين ريال عُماني بين يناير 2024 ويونيو 2025

بلغ الإنفاق المحلي 385 مليون ريال عُماني بنسبة 64% من إجمالي الإنفاق

خصصت المجموعة 13.8 مليون ريال عُماني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و9.2 ملايين ريال عُماني للمؤسسات المسجلة لدى ريادة

تُرسّخ أوكيو دورها في صياغة اقتصادٍ متجددٍ يقوم على الابتكار والتكامل الصناعي، ويجعل من الدقم نقطةَ ارتكازٍ للطاقة والتنمية المستدامة في المنطقة

تدير أوكيو لشبكات الغاز محطة تغذيةٍ تمتد عبر خط أنابيب بطول 221 كيلومترًا وبطاقة استيعابية تصل إلى 25 مليون متر مكعب يوميًا

الدقم - الدقم :

تتجاوز استثمارات "أوكيو" في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم 3.8 مليار ريال عُماني، فيما بلغت القيمة المحلية المضافة لمشروعاتها أكثر من 604 ملايين ريال عُماني، لتروي هذه الأرقام قصة نجاح وطنية تُجسّد رؤية عُمان في بناء اقتصادٍ متنوعٍ ومستدام.

حين تُذكر الدقم، تُذكر أوكيو، المجموعة العالمية للاستثمار في الطاقة، فهنا، وُضِعَت الأسس الأولى لصناعةٍ عُمانيةٍ تتجاوز حدود الطاقة إلى آفاقٍ أوسع من النمو والابتكار، ومن هذه الأرض، رسمت أوكيو باستثماراتٍ تجاوزت 3.8 مليار ريال عُماني ملامح قصةِ نموٍّ تعيد تشكيل المشهد الصناعي لسلطنة عُمان، من مشروعات الطاقة المتقدمة إلى الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، لتقود مسيرةَ تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 في بناء اقتصادٍ مستدامٍ وموقعٍ عالميٍ رائدٍ في قطاع الصناعة والطاقة النظيفة.

المصفاة... حجر الأساس في النهضة الصناعية

تُعد مصفاة الدقم، المشروع المشترك بين أوكيو وشركة البترول الكويتية العالمية، من أبرز ركائز النهضة الصناعية في سلطنة عُمان، باستثماراتٍ تتجاوز 3.5 مليار ريال عُماني وطاقة إنتاجية تبلغ 255 ألف برميل يوميًا.

وقد مثّلت المصفاة نقطة تحوّل مفصلية في مسيرة أوكيو، إذ صدّرت منذ بدء التشغيل التجاري الكامل أكثر من 560 شحنة إلى الأسواق العالمية دون تسجيل أي حوادث تشغيلية، في أداءٍ يعكس أعلى معايير الكفاءة والسلامة. كما اجتازت اختبار موثوقية المقرضين خلال عشرة أشهر فقط، ما يؤكد جاهزيتها التشغيلية وقدرتها التنافسية على المستوى العالمي.

وبفضل هذا الأداء الاستثنائي، رسّخت المصفاة مكانة الدقم كوجهةٍ صناعيةٍ متقدمة قادرةٍ على جذب الاستثمارات النوعية وتحويل موارد عُمان إلى فرصٍ تنمويةٍ مستدامة.

رأس مركز... بوابة عُمان إلى أسواق الطاقة العالمية

على السواحل الممتدة للدقم، يبرز مشروع رأس مركز التابع للشركة العُمانية للصهاريج (أوتكو) كأحد أكبر مشاريع تخزين النفط الخام في الشرق الأوسط، بطاقةٍ تخزينية تبلغ 26.7 مليون برميل، منها 5.2 ملايين برميل مخصصة لمصفاة الدقم.

ومنذ بدء تشغيله في عام 2023، ناولت منشآته أكثر من 176 مليون برميل من النفط الخام عبر 98 ناقلة، ما عزز موقع الدقم كمحورٍ رئيسٍ لتجارة الطاقة في المنطقة والعالم.

ويمتاز المشروع بموقعٍ إستراتيجي على خطوط الملاحة الدولية في بحر العرب، مما يمنحه ميزةً تنافسيةً في تصدير الطاقة إلى الأسواق الآسيوية والأفريقية. كما أبرمت أوتكو شراكاتٍ إستراتيجية مع رويال فوباك الهولندية لتطوير مرافق تخزين متكاملة، ومع شركة سومو العراقية لتأسيس مشروعٍ لوجستي مشترك، في خطوةٍ تعزز التعاون الإقليمي وتكرّس مكانة عُمان كمركزٍ عالميٍ لتجارة الطاقة.

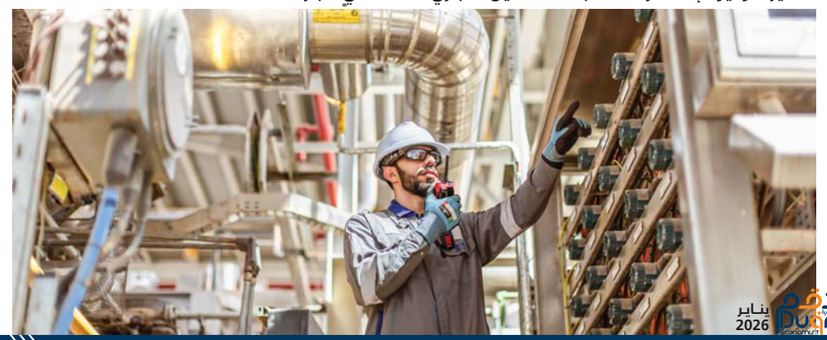

26% نسبة إنجاز مشروع مصنع حديد جندال الدقم.. باستثمارات تتجاوز 3 مليارات دولار أمريكي

يبدأ تشغيله خلال النصف الأول من عام 2027

الدقم -الدقم:

تمضي شركة حديد جندال الدقم قدمًا في تنفيذ مشروع مصنع الحديد الأخضر بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث حقق المشروع نسبة إنجاز بلغت نحو 26% بنهاية يونيو 2025. ويُعد المصنع أحد المشاريع الصناعية المستدامة في السلطنة، إذ يخطط لاستخدام الهيدروجين الأخضر مستقبلًا في عمليات الإنتاج لإنتاج حديد منخفض الانبعاثات يوجَّه إلى الأسواق الأوروبية.

استهداف المشروع والطاقة الإنتاجية

ويُقام المشروع على مساحة تُقدّر بـ 2 كيلومتر مربع في المخطط التابع لميناء الدقم، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله خلال النصف الأول من عام 2027. وستبلغ الطاقة الإنتاجية الأولية للمصنع 2.5 مليون طن سنويًا، على أن ترتفع كحد أقصى إلى 5 ملايين طن سنويًا.

ويستهدف المشروع تصدير معظم إنتاجه إلى الأسواق الأوروبية لدعم الصناعات الخضراء، مثل صناعة السيارات الصديقة للبيئة وتطبيقات التصنيع المستدام. كما سيُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة الدقم كمركز صناعي عالمي، حيث من المتوقع أن تتجاوز نسبة التعمين 55% مستقبلًا، إضافة إلى توفير فرص واسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز منظومة الأعمال في السلطنة.

ويجري تنفيذ المشروع باستثمارات تتجاوز 3 مليارات دولار أمريكي من قبل شركة فولكن للحديد الأخضر التابعة لمجموعة جندال شديد للحديد والصلب، وبطاقة إنتاجية نهائية تصل إلى 5 ملايين طن متري سنويًا. وتخطط الشركة لاستكمال أعمال الإنشاء في عام 2026، تمهيدًا لبدء الإنتاج الفعلي في عام 2027.

> يُقام المشروع على مساحة تُقدّر بـ 2 كيلومتر وستبلغ الطاقة الإنتاجية الأولية للمصنع 2.5 مليون طن سنويًا، على أن ترتفع كحد أقصى إلى 5 ملايين طن سنويًا

> يستهدف المشروع تصدير معظم إنتاجه إلى الأسواق الأوروبية لدعم الصناعات الخضراء

> من المتوقع أن تتجاوز نسبة التعمين 55% إضافة إلى توفير فرص واسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

> سيبدأ المصنع التشغيل باستخدام الغاز الطبيعي إلى حين توفر مصادر الطاقة المتجددة بالكامل

خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

ويستهدف المصنع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 85% مقارنة بالمتوسط العالمي، بما يعزز جهود السلطنة نحو تبني الصناعات الصديقة للبيئة. وقد جاء اختيار الدقم نظرًا لتوفر مشاريع كبرى للطاقة المتجددة قيد الإنشاء ستسهم في إنتاج الهيدروجين الأخضر مستقبلًا، إلى جانب مشاريع أخرى مخصصة لتزويد المنطقة بالطاقة النظيفة.

وسيبدأ المصنع التشغيل باستخدام الغاز الطبيعي إلى حين توفر مصادر الطاقة المتجددة بالكامل، مع استيراد المواد الخام وتحويلها إلى حديد يلبي احتياجات القطاعات الصناعية المختلفة. كما تشهد الشركة اهتمامًا عالميًا بالمشروع، حيث تُجرى مفاوضات مع إحدى الشركات الدولية لتكون من العملاء الرئيسيين للحديد الأخضر المنتج.

ومن المتوقع أن يُسهم المشروع في دعم الصناعات الخضراء عالميًا، وتلبية احتياجات قطاعات مثل السيارات وتوربينات الرياح والسلع الاستهلاكية، فضلًا عن تحقيق وفورات سنوية تصل إلى 12 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مع توفير إمكانية التحول التدريجي من الغاز الطبيعي إلى الهيدروجين الأخضر بنسبة 100%.

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

رؤية عُمان 2040... من التخطيط الاستراتيجي إلى الأثر الاقتصادي المتكامل

لم تعد رؤية عُمان 2040 مجرّد وثيقة توجيهية أو إطارًا نظريًا للتنمية في البلاد، بل تحوّلت إلى مشروع وطني شامل تُقاس نتائجه بالأرقام، وتُترجم مستهدفاته إلى مؤشرات أداء واقعية تقود الاقتصاد الوطني نحو مزيد من التنويع والاستدامة والجاهزية للمستقبل، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة الأثر الملموس.

ومن خلال المتابعة أرى بأن الرؤية أرست نموذجًا في الحوكمة الاستراتيجية يقوم على التكامل بين التخطيط والتنفيذ والتقويم، وربط أداء الجهات الحكومية بمؤشرات وطنية ودولية دقيقة ومعلنة، بما يضمن الانسجام بين الأهداف والنتائج. البعض يرى هذا النهج خيارًا تنظيميًا، لكن في الحقيقة هو ضرورة تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية وتسارع وتيرة التنافسية الإقليمية.

وهنا يمكن القول ان الرؤية في طريقها إلى النجاح من خلال بناء منظومة تنفيذية متكاملة، فقد قامت بتفعيل 64 مكتبًا لمتابعة تنفيذها في مختلف الجهات، إلى جانب إطلاق منصات تنسيقية ولجان وزارية تعزز التكامل وتحد من الازدواجية، فضلًا عن اعتماد تقارير دورية تضع المجتمع أمام صورة شفافة وعلنية لما تحقق وما يواجه من تحديات.

ومن خلال قراءة مؤشرات الأداء نلاحظ تقدمًا ملموسًا، حيث تحسّن نحو 75% من مؤشرات رؤية عُمان 2040، لا سيما في مجالات الابتكار والحوكمة والبيئة ومكافحة الفساد، وهو ما يعكس تحوّل الإصلاح المؤسسي إلى نتائج طيبة يمكن قياسها. كما سجّلت سلطنة عُمان تقدمًا لافتًا في المؤشرات الدولية ذات الصلة، بما يعزز مكانتها التنافسية ويؤكد فاعلية السياسات العامة.

وفي قلب هذه التحولات، تتصدر أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية المشهد التنموي، إذ ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من 72% من الناتج المحلي الإجمالي، في مؤشر واضح على نجاح الجهود الرامية إلى تقليص الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والصناعة والتقنية. فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية نموًا بنسبة 18% لتتجاوز 30 مليار ريال عُماني، بما يعكس ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية للبلاد.

وتبرز المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بوصفها أحد أهم محركات هذا التحول، إذ انتقلت من مجرد مواقع جغرافية إلى منصات تنموية متكاملة. ومن أبرز منجزاتها إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع قيد التفاوض، تضم 180 مشروعًا بنهاية عام 2024، بقيمة تقديرية تصل إلى أكثر من 11.5 مليار رسال عماني، ما يعكس دورها المتنامي في استقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية.

من جانب آخر يتجلى القطاع اللوجستي كأحد أبرز تجليات رؤية عُمان 2040 على أرض الواقع، إذ لم يعد قطاعًا خدميًا تقليديًا، بل أصبح محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، وعنصرًا محوريًا في تعزيز تنافسية سلطنة عُمان إقليميًا ودوليًا، وقد أسهم التخطيط الاستراتيجي والاستثمار الممنهج في إحداث نقلة نوعية في منظومة النقل واللوجستيات، من حيث البنية الأساسية وكفاءة التشغيل والحوكمة والجاهزية المستقبلية.

وبلغت الاستثمارات في القطاع اللوجستي نحو 3.3 مليار ريال عُماني، محققا اكثر من 130% من مستهدفات عام 2025، فيما وصلت مساهمته إلى نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يؤكد دوره المتنامي كرافد رئيسي للاقتصاد الوطني.

وشهدت الموانئ العُمانية، وفي مقدمتها موانئ صلالة وصحار والدقم، توسعات استراتيجية رفعت الطاقة الاستيعابية وعززت القدرة التنافسية، حيث ارتفعت الطاقة الاستيعابية لميناء صلالة إلى 6 ملايين حاوية نمطية، فيما سجّل ميناء الدقم نموًا متسارعًا في حركة البضائع، ليغدو مركزًا لوجستيًا واعدًا يخدم سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية.

إن رؤية عُمان 2040 نجحت في الانتقال من التخطيط إلى الفعل، أو من الطموح إلى الأثر، عبر منظومة تجمع بين الحوكمة، والتنويع الاقتصادي، وتمكين القطاعات الواعدة، وفي مقدمتها القطاع اللوجستي. ومع استمرار الزخم الاستثماري، وتكامل السياسات، وتعاظم دور القطاع الخاص، تمضي عُمان بثقة نحو ترسيخ مكانتها كمركز اقتصادي ولوجستي تنافسي إقليميًا ودوليًا، وبناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للأجيال القادمة.

> تبرز المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية بوصفها أحد أهم محركات هذا التحول، إذ انتقلت من مجرد مواقع جغرافية إلى منصات تنموية متكاملة ومن أبرز منجزاتها إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع قيد التفاوض

> الرؤية في طريقها إلى النجاح من خلال بناء منظومة تنفيذية متكاملة، فقد قامت بتفعيل 64 مكتبًا لمتابعة تنفيذها في مختلف الجهات، إلى جانب إطلاق منصات تنسيقية ولجان وزارية تعزز التكامل وتحد من الازدواجية

أبرز إنجازات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة 2025

Key Achievements of the Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones in 2025

Growth in Investments

- The total investments in special economic zones, free zones, and industrial cities reached RO 22 billion by the end of June 2025.
- A total of 138 new investment contracts were signed in the first half of 2025, with a combined value of RO 1.049 billion, with the industrial sector accounting for 97% of these investments.

01

02

Sector Diversification Strategy

- The Authority seeks to attract investments in diverse sectors such as manufacturing, renewable energy, advanced technologies, food and pharmaceutical industries, and logistics services.
- Development of specialized industrial clusters, including: industrial aluminum in Sohar, cold-chain logistics in Duqm, and industrial gypsum in Shaleem.

03

Special Economic Zones Law

- The Authority seeks to attract investments in diverse sectors such as manufacturing, renewable energy, advanced technologies, food and pharmaceutical industries, and logistics services.
- Development of specialized industrial clusters, including: industrial aluminum in Sohar, cold-chain logistics in Duqm, and industrial gypsum in Shaleem.

04

Strengthening Infrastructure in the Zones

- Development of advanced infrastructure across special economic, free, and industrial zones, including modern ports, airports, upgraded road networks, and integrated logistics areas.
- Digital transformation within the zones supports innovation and smart industrial solutions.

05

Establishment of Two New Special Economic Zones

- Issuance of Royal Decree No. (87/2025) establishing the Special Economic Zone in Al Dhahirah Governorate.
- Issuance of Royal Decree No. (88/2025) establishing the Special Economic Zone in Al Rawdah.

06

Agreement to Develop the Al Rawdah Special Economic Zone

- The Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones signed an agreement with Mahdha Development Company (an Oman–UAE partnership) to develop and operate the first phase of the Al Rawdah Special Economic Zone in Mahdha, Al Buraimi Governorate.

07

Agreements for the Al Dhahirah Special Economic Zone

- Signing of seven agreements and memorandums of understanding for the development of the zone, valued at over RO 22 million. These include the implementation of main roads and stormwater drainage systems (Package 1) of the master plan, in addition to providing consultancy services and investor support.

08

Agreements in Salalah Free Zone

- Signing of an usufruct agreement for a project to produce advanced battery chemical materials, by GFL Energy, a subsidiary of Inox GFL Group, in Salalah Free Zone, with an investment exceeding RO 188 million.

09

Global Promotion of Economic Zones

- The Authority joined the World Free Zones Organization, enhancing Oman's global standing as a flexible and advanced investment destination.
- The Sohar Free Zone was ranked among the top three global free zones by the FDI Magazine, published by the Financial Times Group (UK).
- A total of 29 promotional events were implemented in the first half of 2025, including the Oman–India Forum and the Oman–Africa Forum.

10

Economic Forums and Strategic Agreements

- Hosting of the Duqm Economic Forum 2025, which witnessed the signing of important agreements in the energy, industrial, and logistics sectors.
- Signing of an agreement to establish a company specializing in supply chain management for the energy sector, in partnership with Energy Development Oman (EDO) and Sumitomo Corporation (Japan).

These achievements reflect the Authority's sustained efforts to enhance the investment environment in the Sultanate of Oman and support the objectives of Oman Vision 2040 through the development of advanced economic zones and attraction of strategic and diversified investments.

زيـــادة الاستثمارات

- بلـغ إجمالي الاسـتثمارات في المناطق الاقتصاديـة الخاصـة والمناطـق الحـرة والمدن الصناعية حتى نهاية يونيو 2025 نحو 22 مليار ريال عُماني.
- تم توقيع 138 عقدًا استثماريًا جديدًا في النصـف الأول مـن 2025 بقيمة 1.049 مليار ريـال عُماني، مع اسـتحواذ القطاع الصناعي على 97% من الاستثمارات.

01

02

استراتيجية تنويع القطاعات

- الهيئة تسـعى إلى جذب اسـتثمارات فـي قطاعات متنوعة مثـل الصناعات التحويلية، الطاقـة المتجددة، التقنيات المتقدمـة، الصناعـات الغذائيـة والدوائية، والخدمات اللوجستية.
- تطوير تجمعات صناعية متخصصة مثل الألمنيوم الصناعي بصحار، سلاسـل التبريـد في الدقم، والجبس الصناعي في شليم.

03

قانون المناطق الاقتصادية الخاصة

- إصـدار المرسـوم السـلطاني رقـم (38/2025) لتطوير بيئة أعمال شـفافة ومتطورة، يتضمن تبسـيط الإجراءات، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية.
- يعزز القانون من الاستثمارات النوعية، خصوصًـا في التطويـر العقاري بنظام التملك الحر.

04

تعزيز البنية الأساسية في المناطق

- تطويـر بنية أساسـية متقدمة في المناطـق الاقتصاديـة والحـرة والصناعيـة شـملت موانـئ ومطـارات حديثـة، وشـبكة طـرق متطـورة، ومناطـق لوجسـتية متكاملة.
- التحـول الرقمي في هذه المناطق يدعم الابتكار والصناعة الذكية.

05

إنشاء منطقتين اقتصاديتين جديدتين

- إصدارالمرسـوم السلطاني رقم (2025/87) بإنشـاء المنطقـة الاقتصادية الخاصة في محافظة الظاهرة
- إصدار المرسوم السلطاني رقم (2025/88) بإنشـاء المنطقـة الاقتصادية الخاصة في الروضة.

06

توقيع اتفاقيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالروضة

- وقّعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وشركة محضة للتطوير (شـراكة عُمانية إماراتية) اتفاقية تطوير وتشغيل المرحلة الأولـى مـن المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة بالروضة، بولايـة محضة بمحافظة البريمي.

07

توقيع اتفاقيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالظاهرة

- توقيـع 7 اتفاقيـات ومذكرات تفاهـم للمنطقـة الاقتصادية الخاصة بمبلـغ يزيـد عن 22 مليون ريـال عماني ومنها اتفاقيـة تنفيذ الطرق الرئيسـية ونظام تصريف المياه السـطحية (الحزمة الاولى) للمخطط الرئيسي بالمنطقة وتقديم استشارات ودعم للمستثمرين.

08

توقيع اتفاقية المنطقة الحرة بصلالة

- اتفاقيـة حق انتفاع لمشـروع المـواد الكيميائيـة المتقدمة للبطاريات الكهربائية الذي تعتزم تنفيذه شركة جي إف سي إل للطاقـة الكهربائية التابعة لمجموعـة انوكس جي أف أل العالمية بالمنطقة الحرة بصلالة باستثمار يتجاوز 188 مليون ريال عُماني.

09

الترويج العالمي للمناطق الاقتصادية

- الهيئـة انضمـت إلـى المنظمـة العالميـة للمناطق الحـرة لتعزيز مكانة سـلطنة عمان دوليًا كوجهة استثمارية مرنة ومتطورة.
- حـازت المنطقـة الحرة بصحـار ضمن أفضل ثلاث مناطق حرة عالميًا في مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لمجموعة فايننشال تايمز البريطانية.
- تنفيذ 29 فعالية ترويجية خلال النصف الأول من 2025، بما في ذلـك المنتدى العُماني الهندي والمنتدى العُماني الأفريقي.

10

المنتديات الاقتصادية والاتفاقيات الاستراتيجية

- عقـد منتدى الدقم الاقتصـادي 2025 الذي شهد توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة في قطاعات الطاقة، الصناعة، واللوجستيات.
- توقيع اتفاقية لتأسـيس شـركة متخصصة في إدارة سلسـلة التوريد لقطاع الطاقة مع «تنميـة طاقـة عمـان» و«سـوميتومو كوربوريشن» اليابانية.

هذه الإنجازات تُظهر الجهود المستمرة للهيئة في تعزيز البيئة الاستثمارية في سلطنة عمان، وتحقيق أهداف رؤية عمان 2040 من خلال تطوير مناطق اقتصادية متطورة، وجذب استثمارات استراتيجية ومتنوعة.